



کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۷۸۲۳۳

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کد شرح دروس

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

۷۸۲۳۳

۷۸۲۳۳

۷۸۲۳۳

کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۷۸۲۳۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کد شرح دروس

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

۷۸۲۳۳

۷۸۲۳۳

۷۸۲۳۳

کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۷۸۲۳۳

لعدم خلوها ولو كان دخل في البهظة وجب عليها الفسل امتا ولم ين والاشتره ايضا ما ذكر في
 ابن يزيد والاضحى ما قبل ان النجبة الاول ان اجزى في الاضغقان تكون المرأة اذا اشد في النام عليها
 الفسل وليس صحيحا والاشتره الاخر فعدم اجزائه وكذا ما رواه ايضا هذا الباب الصحيح من
 انه لم يخلو ذلك لا يبعدا لله المروءة في النام وبه روى المارة الاضط على لبس عليها الفسل وروى
 ذلك ايضا بطريق صحيح عن ابن يزيد رواه الشخ باينا اذا كانت الماء الاضط في حال مناسها فاعلى
 لعدم يشترط انه لا يجب عليها الفسل وكذا ما رواه ايضا هذا الباب عن عبيد بن وازة قال قلت
 المروءة فسل من جابتها اذا راها رجل قال لا ولا يكمن رويان بنى وبصير على ذلك ان روى المشهور
 علي بن اوما واوحدا من قرية فانه تغسل فقول مالك فقالوا حللت وليس لها جمل ثمال لا ليس
 ذلك وقد وضع الله ذلك عليكم قال وان كنتما فاطمة واولو لم يخل ذلك المحن واحتمل الشخ باينا
 بمثل ما ذكره ولا يخفى ما فيه ولا يذهب عليها ثمل لو لم يكن دعوى الاجماع على جوب الفسل على المروءة
 سواء كان في النمر او البهظة لا يمكن حمل الاحاديث الدالة على الفسل عليها بالانزال على الاشياء
 الاخرى لكل الاصح العمل على الاجماع والخذ بالاحتياط ومع الاستنباه بتبعية اجماعه الطلع والنجس
 باين البهز حاقا ومقارنه الشهوة فتقرر لحدود الدق ما قبله الا في الرض يمكن الشهوة اعلم انما
 انما خارج من فيجب على الفسل سواء كان مع الصفات المذكورة من مقارنه الشهوة ورضعها والاولاد
 اجمع على احتيايا وفي الجاهد ومالك والاشتره القول بانه لا يجب الا اذا كان مع شهوة وروى بذلك
 ذلك فضلا على الاجماع بفعل الرواية المسندة المستندة على الفسل على طلق الانزال طلاء بعد غسل
 بنافه مملوءه اليدين في الباب المذكور في الصحيح عن ابن جعفر عن جعفر بن موسي بن جعفر عليها قال سئل عن
 بلعج المروءة قبلها فخرج من الخبي فاعلم ان فاحلت الشهوة ودفع وتبرجوز عليه الفسل وان كان
 انها هو شتم عليه فمؤا ولا شهوة فلا بأس بالذكرة الشخ ايضا من ان قوله وان كان انها هو شتم
 شهوة ولا شهوة فلا بأس بالذكرة الشخ ايضا من ان قوله وان كان انها هو شتم

وضورة التزم علما بالمتفق اما اذا لم يكن فلان الفعل لا يجزى بالاعمال باصلة برتبة الذمة المتساوية
من معارضة كون الغيوب تعلقه للفعل واما يتوالت الشاة فلو بان ولا جاع وجوابا ان المردود
اما ما هوام من الفعل والدور والفعل فقط فان كان الاول ففما الشاة من الشاة من الردود
ولا تم عدم وجوب الفعل عند الشاة لثباته لان اصله البراءة الذمة معارضة كون الغيوب
في الفعل على الفعل وان لم يكن الغيوب تعلقه للفعل مظلة للفعل وان كان الشاة ففما الاول
لا تم وجوب الفعل في وضورة النزاع لان المتفق ليس يتحقق فيه واما ما يجزى به على عدم الوجوب
الواصل البراءة ما رواه الشيخ في الباب المذكور في الصحيحين فالحق في ذلك انما هو بعد الله عن الرجل
يهيب المردة ما رواه الشيخ اعلمنا ان هو انزل ولم ينزل في ما ليس عليه غسل وان ينزل
هو في غير غسل وهذه الرواية في الفقه ايضا باب غسل الجنابة باني في غير غسل المتفق
او رد عليه ان الفرج اسم للفعل والدبر معا فغيرا اما انه فلا يماخوذ من الانفراج واما ما رواه
تم والذين هم لغرضهم حافظون واما بذلك الذي ذكر الرجل وسماه ففما المخرج الذي هو الانفراج
في الفرج وما رواه ايضا في الباب المذكور في الصحيحين البرقي وغيره عن سبيد الله قال اذا انزل الرجل
في دبره فانه يقول غسلا غسله فان انزل فغسله غسله ولا غسل عليها وهذه الرواية في الكتاب ايضا
باب ما وجب غسله او رد عليه انصرفت بالارسال ومعارض برواية حفص المجلد ايضا والآ
في الدبر اعلم من جنسونه في الحقيقة وعدمه ولا دلالة للعلم على انما هو فعل على عدم الغيوب بل في قوله
لرجل من الاولين في بيان الخصص خلاف الظن ولا حاجة الى ذكر ما لم يعرف من عدم دليل على خلافه
فيما لا يلحق الجميع الا ان يجمع على عدم الغيوب في الجميع عليه وبين رواة حفص لهما لا يصح لمعارضه لثبات
في الارسال وانما ايضا في قوله في الفقه انان ورد في ضعف حجة المفهوم في ان من في ههنا
فان الاول لا يفتقر من غير الشاة وجب غسله فلو دل على نفي الحكم عاده لم يخرق في الجملة
فيه ان يخرج بعض ما عاده عن حكم المفهوم بالاجماع لا يستلزم خروج الباقي منها مما لا دلالة

ثم يمكن ان يوجع المفهوم مع ما ثبت ما عاده ويصحح بغيره بغيره من مسلم الشاة
بجست حصول الجنابة بانزال المني وفيها ايضا ما في الرواية الاولى وهذا ما يمكن ان يستدل به على ما
ونظر ما ذكرنا النظر بالظن الى الادلة المذكورة عدم وجوب غسله لان اصل البراءة ليس ما
كافرت لكن في الباب المذكور في الصحيحين اعلم خلافا بين المسلمين ان الوطئ في الموضع المذكور من ذكره
يجزى مجزى الوطئ في الفعل مع الانقباب وغيبوبة الحشفة في وجوب الفعل على الفاعل والمفعول بغير
لم يكن انزال ولا يتجوز في الكتب المصنفة لاحكامنا الا ما ثبته الا ذلك ولا سمعت من عاصري من يوجب
عوا من سنين سنين يبقى الا بذلك ففما مسئلة اجماع من الكل ولو شئت ان اقول انه معلوم بان
من دين الرسول انه لا خلاف بين الفرجين في هذا الحكم مع وجود هذا الشك في العلم من مثله هذا الشك
لا يمكن الاجتهاد على القول بعدم الوجوب في الاولين بقا الا في الاكثرين والاحكام في العلم من مثله هذا الشك
والنقض بعده واما دبر الرجل ففما ايضا خلاف كدبر المردة والسيد المرفوع في ما هي من الوجوب في الفقه
في المبسوط والحقق ذهب ههنا الى عدم الوجوب بحجة الوجوبين بوجه الاول انكاره على ما في الاضحاكا
نقدته وفيه ما تقدم ايضا الشاة انه لا يجمع فخرج من دبره مستهوى طبعه فوجب غسله كدبر المردة وفيها لا يفتقر
الثالث اجماع الركبة فان كل من قال بوجوبه ودبر المردة فائلا بوجوبه في دبر الرجل ففما ايضا وجوبه في
المردة ثبت في دبر الرجل ايضا هكذا فافلوه من السيد المرفوع في ما هي من الوجوب في الفقه في
الركبة ففما ايضا في اجماعه بالانصاف على وجوبه في الشاة وعلى الدبر سواء كان الذكر والانثى
ان يكون مراده اقامة دليل على ان المني من غير ما ادعاء من اجماع المفعول سابقا ويكون المراد
ثبوت دبر المردة بثبوت دبره لا يخرق في اجماعه وفلذلك الحقة في المعبر هذا الدليل لعدم ثبوت
الركبة واعتاقه عليه بان اجماع المفعول بغير الواحدة والكلام ففما ايضا وجوبه في دبره ايضا على الدليل
ان الثبوت في دبر المردة لم يثبت في الا ان يثبت في اجماعه وجب لاجتماع الركبة لان اجماع
ممكن ههنا ايضا لا يثبت في الفقه على ذلك لا ذكره السيد والاحكام ان يغسل ويحرق

والقائل بالافعال لا خلاف في ذلك الحكم ففما في الكلام المفعول من السبادة والمالون بعدم الوجوب
الدبر ايضا لا يثبتون بين الفاعل والمفعول في وجوبه في المسبوق وفيما
واما فخرج السبادة لا يثبتون ففما ايضا في ذلك ان الظن وجوبه للفعل لا يوجب عليهم السلام من ان يوجب
كونه في ولا من الطواهر المشبهة لوجوبه للفعل على من ان يوجب الفرج بديل على ذلك لعمومها وقرينة الآ
نفسية لا يثبتون في هذه الدلالة لا يثبتون اما الاول فلان كون حرمة كونه في الدليل على المرام
لان وجوبه للفعل لا يوجب عليه لاجل حرمة كونه في الدليل على المرام لان وجوبه للفعل لا يوجب عليه لاجل حرمة كونه في الدليل على المرام
كما هو ظاهر وما الثالث ففما ايضا في ذلك ان الظن وجوبه للفعل لا يوجب عليهم السلام من ان يوجب
بالاصل لا يثبتون ففما ايضا في ذلك ان الظن وجوبه للفعل لا يوجب عليهم السلام من ان يوجب
كون الفاعل او مفعولا لا يوجب عليه ففما ايضا في ذلك ان الظن وجوبه للفعل لا يوجب عليهم السلام من ان يوجب
قول الشيخ في حيث انما يثبت من الخلاف والمبسوط وان كان في كتاب الصوم من الوجوب في
كلام السيد المرفوع في حيث انما يثبت من الخلاف والمبسوط وان كان في كتاب الصوم من الوجوب في
بما روى واجتاز في الخلاف يقول في انكار الانصاف ووجهه ما في الصحيحين ايضا بقوله ما اوجب الله
الفعل ولم يثبت عندنا ولا يثبت في فخرج ما في الصحيحين في الاصل في العلم ان العلة في ثبوتها
في ايجابه للفعل بالابلاج في فخرج البهية ثم قال في موضع اخر وكذا يجب للفعل على من يوجب الفرج في الميت
الدابة في فخرج وكان مراده ان على ثبوت القول بالوجوب وعلى البهية في العلم ايضا ان كان
بهية لا لا يثبت في الفاعل والا لا يفرق بين الفاعل والمفعول في الاستشكال وعلم ما لا وجه له
ههنا ايضا مثل ما سبق وواجب على جسه او ثوبه ففما ايضا في ذلك ان الظن وجوبه للفعل لا يوجب عليهم السلام من ان يوجب
المبسوط بعد ما صلاها بعد اخرا غسل رافع وهو احاط حسن الظن ان وجب المني في الجسد والموت
انما يكون هذا الحكم اذا لم يمتل ان يمتل من خارج والا فلا يجمع على ان يمتل في الطهارة لا يفتقر في الشاة
ان وجوبه للفعل على ذلك الواحد فيما لا شك فيه انما هو حصول العلم بالجنابة وبعد العلم بوجوبه للفعل

لا يرجع الى اطلاقه لافا يرد في الخوض فيه بما يوضح الحكم وقد قيل في هذا الموضع
هي انهم لم يدعوا ما في عدم الفصل الى انوار من التعيين دللتا على انهما
وسقوط الفصل عن الذمة به فيكون في هذا الموضع ما هو مطلق في الاصل
معارضاً للروايات السابقة الآمرة بالصبر على الدرس في الجسد الامر فيه سهل لا يحتاج
بما بين الروايتين مما يلحق به انه لا حاجة الى تخصيص لانها بيان لاصح معنى الفصل
من دون دلالة على عدم تعيين هاتين الروايتين في هذا الموضع ولا في غيره من مواضع
امراً فلا حاجة الى اصلا حتى كان ولا حاجة الى الخوض في تحقيق معناه وتبيين
مؤداه والحق به المطر والجري وليس بل لا حاجة الى الشرح في المبوط القوي والحق
والوقوف تحت المطر جري الارض في سقوط الترتيب به والى هذا العلامة
في حجة من كتبته وذهب ان ادريس في الاختصاص الحكم بالارتماس كما هو متعارف والمتن
والى هذا ينظر كلام المحقق في الاعتبار في القول الاول ما رواه التهذيب في باب حكم
الغياصة في الصبر عن علي بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عن قاسم بن ابي جعفر عن ابي جعفر
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الفصل حتى يغسل يديه وهو يقول
على ما سوي ذلك قال ان كان يغسل يديه غسل يديه بالمال او غيره فلا بد من هذا الغسل
ايضاً في باب المياه وما رواه الكافي في باب صبغة الغسل عن محمد بن ابي جعفر عن رجل
عن ابي عبد الله في رجل صابغ يديه بماء في المطر حتى سال ابن جعفر عن يديه
ذلك من الغسل قال نعم قال المحقق في الاعتبار في القول الاول ان على الغسل مطلقاً
ينبغي ان يقيد بالترتيب في الغسل وهو ما روينا في كتابنا في اليقين مع انه ضعيف لا يثبت
وبما روينا في الاول انه مع قولنا لا اجزاء عند كونه غسل الاعضاء بالمال وهو ما يكون
مع الترتيب فلا بد من هذا في غير ما روينا من الاداء الاول فيكون مع ما روينا في الباب
من باب المطلق والمقيد بالروايات السابقة بيان لاجل هذا الفصل في هذا الموضع

الغسل

فليس في الروايات تعميم حتى يكون هذا الموضع من احوالهم ولا من احوالهم
ومن الثاني ان الظاهر ان الروايات في الجريان وشيئاً من ذلك لا تدل على ان الروايات السابقة
فلهذا يرجع اليها المستند في غسله لا القطع مع ان المأثرة التي يتصور في هذا الموضع
بطريق الجريان لا تترتب لعدم امكانه في حقه لا بما هو عليه علم ظهور الرجوع الى
القطع وكونه المأثرة المقصورة في حقه هو الجريان فقط لا من علم ظهوره في حقه
فيكون الامر الى الشك في التكليف لا العيني وقد مر في ان في مثله يكفي الاشارة
المستقن فتدبر فقد يجاب عنه انما بان الاعتدال بالمال مع من الاعتدال بالترتيب
وقد علقوا الاجزاء بالمال او المطلق الاعتدال وهو انما يحقق بطلان الترتيب فيه ان
بنا هذا الادعاء على ان طالساة المطلقة المساواة في جميع ما يمكن التساوي فيه
كما تقر في الاصول لا في شيء ما في شيء كان ونحن نقول مساواة هذا الفصل لطلق الاعتدال
فلا هو مما سواه في جميع ما يمكن التساوي ولا بد منه يمكن شأ في الترتيب فيجب اعتبار
الان في المأثرة على الاجزاء على المساواة المطلقة الاعتدال في كل شيء من المساواة لا في
كان لا بد من تخصيص بقدر معين في كل شيء من المساواة للاعتدال الارشادي وقد مر في ان
اعتدال المساواة انما هو فيما يمكن التساوي فيه وما كان التساوي فيها انما هو في
وشئاً من ذلك لا تدل على ان كان يغسل يديه بالمال او غيره فلا بد من هذا الغسل
عنه والاحتياط ان يراعى الترتيب في هذه الصلوة بان ينوي ويدلك الى الدرس
المياه من ثم الياسر علم العلامة في الترتيب في ذلك كما في ما في اليزاب وشبهه وكان
المسوطا في مواضعه في ذلك انما ذكر في الجرح في كل شيء من المساواة في الاعتدال
ثم الحكم بالترتيب الى الميزان ونحوه في ذلك في الاعضاء بالمال او غيره فلا بد من هذا
للاشارة الى ذلك ولكل شكل للاختصاص الروايتين المطر الا ان يستطعن قوله ان كان
يغسل يديه بالمال او غيره ان المأثرة الاعتدال بالمال في الجريان وشيئاً من ذلك لا تدل على ان

التي ليس على الفقه عليه اشارة في هذا الموضع مع اعتداله عدم الوجوب بالمال والروايات
التي قبله في الاشارة الى الاجزاء على ما رواه في باب حكم الغياصة في الصبر عن علي بن جعفر
في الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في الفصل حتى يغسل يديه وهو يقول
انما ذكر في الجرح في كل شيء من المساواة في الاعتدال الارشادي وقد مر في ان
محمد بن مسلم عن ابي جعفر في قوله تعالى في الفصل حتى يغسل يديه وهو يقول
فروى في رؤسهم مقدم وهو حسن كما في غيره من الروايات في قوله تعالى في الفصل حتى يغسل يديه
ان يراعى في الماء والحق انما هو لان لظهورها في شيء من الطرق في هذا ولا يبعد القول في
لرواية الجبل المذكورة في حقه في الذكر في الاستحباب في شيء من الطرق في هذا ولا يبعد القول في
لحصولها في الحقيقة في ذلك على وجوب الغسل ولو على الجرح فلا بد من الاعتدال في الماء والروايات
فلا اجتماع على مظاهر في المتن والظاهر ان الروايات الواردة بغسل الجسد وصحى في حقه
ومعنى الروايات المتقدمة في حقه لوضوح المتن لان ما رواه في الشعر في غير ذلك
عندنا على الجرح في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
ما رواه في الجرح في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
الظاهر في قوله في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
الاستدلال في قوله في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
الاجتهاد في قوله في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
في بحث الاشياء اختلفت الاجاب في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
صحة وجوب الاستدلال بالبول للاجتهاد في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
ففي الاول يجب البول على الثاني للاجتهاد في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
ابن البراج في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات
بوجوب الاستدلال بالبول للاجتهاد في حقه لوضوح المتن وكذا ما روينا من الفصل على الظاهر انما الروايات

فليس في الروايات تعميم حتى يكون هذا الموضع من احوالهم ولا من احوالهم
ومن الثاني ان الظاهر ان الروايات في الجريان وشيئاً من ذلك لا تدل على ان الروايات السابقة
فلهذا يرجع اليها المستند في غسله لا القطع مع ان المأثرة التي يتصور في هذا الموضع
بطريق الجريان لا تترتب لعدم امكانه في حقه لا بما هو عليه علم ظهور الرجوع الى
القطع وكونه المأثرة المقصورة في حقه هو الجريان فقط لا من علم ظهوره في حقه
فيكون الامر الى الشك في التكليف لا العيني وقد مر في ان في مثله يكفي الاشارة
المستقن فتدبر فقد يجاب عنه انما بان الاعتدال بالمال مع من الاعتدال بالترتيب
وقد علقوا الاجزاء بالمال او المطلق الاعتدال وهو انما يحقق بطلان الترتيب فيه ان
بنا هذا الادعاء على ان طالساة المطلقة المساواة في جميع ما يمكن التساوي فيه
كما تقر في الاصول لا في شيء ما في شيء كان ونحن نقول مساواة هذا الفصل لطلق الاعتدال
فلا هو مما سواه في جميع ما يمكن التساوي ولا بد منه يمكن شأ في الترتيب فيجب اعتبار
الان في المأثرة على الاجزاء على المساواة المطلقة الاعتدال في كل شيء من المساواة لا في
كان لا بد من تخصيص بقدر معين في كل شيء من المساواة للاعتدال الارشادي وقد مر في ان
اعتدال المساواة انما هو فيما يمكن التساوي فيه وما كان التساوي فيها انما هو في
وشئاً من ذلك لا تدل على ان كان يغسل يديه بالمال او غيره فلا بد من هذا الغسل
عنه والاحتياط ان يراعى الترتيب في هذه الصلوة بان ينوي ويدلك الى الدرس
المياه من ثم الياسر علم العلامة في الترتيب في ذلك كما في ما في اليزاب وشبهه وكان
المسوطا في مواضعه في ذلك انما ذكر في الجرح في كل شيء من المساواة في الاعتدال
ثم الحكم بالترتيب الى الميزان ونحوه في ذلك في الاعضاء بالمال او غيره فلا بد من هذا
للاشارة الى ذلك ولكل شكل للاختصاص الروايتين المطر الا ان يستطعن قوله ان كان
يغسل يديه بالمال او غيره ان المأثرة الاعتدال بالمال في الجريان وشيئاً من ذلك لا تدل على ان

الغسل

باب في الحسن عمن ومن جملة القدر عن ابو عبد الله عليه السلام قال يراهم من الغسل والاستنجاء بما يلبث
وعنده الرواية في انك في اثمك في انما اشد ما هو في الحسن عمن من زيارته عن ابن جابر عن ابي الحسن
جبري عليه السلام ما من عبد قليله وكثيره فقد اجزاء ورواية اخرى عن ابي الحسن عليه السلام في حق الموضوع
قولنا لم يختر في الغسل سبأه ولم ياكل من اماره وبيت من زيارات ابي الحسن عليه السلام في العيون
فانما هو من سلم والابوين في اجزاء في عبد الله عليه السلام انما لا لا في امواله وصوله واهل بيته
صباح في الغسل هو من وجهه في عبد الله عليه السلام انما لا لا في امواله وصوله واهل بيته
هو من بيته في الماء وقبلها وانقر فيه من بيتي في انك في حقها ثم ان من حصولها في حقها
منها حتى في حقها فكان في الغسل به وصول اهل بيته من ثلاثة امداد وانك في حقها في عبد الله
اجزاء من اهل بيته انما اشكر كجاء ومن انك في الغسل وحده فلا يدرك من جاع ودوى في الفقيه اشد
هذه الرواية من عبد الله عليه السلام في باب عبد الله عليه السلام في الغسل في حقها في عبد الله
الرواية وما استجاب في الغسل بصباح في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله
منها ما رواه في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله
كان وصول اهل بيته في الغسل بصباح واذ كانه بعض فانه في الغسل بصباح ومنه في الروايات
المذكورة في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله
اطال بالعداء وذلك لسبب ود في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام
اطال وفي النهاية والاصابع يكون سبعة اطلال من ماء وفي الخلاف الفرض الغسل اصيل الماء
في جميع الدوى في الوضوء في الغسل اصيله وليس له في ذلك اجزاء في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله
الغسل سبعة اطلال والوضوء به واصله في الغسل سبعة اطلال في الروايات تلاعبا عليها في حقها في عبد الله
اشك في الصلاة والحقوق في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله
وقال الصلاة في الغسل اصيل من ماء فانه في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله
في الروايات في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله عليه السلام في حقها في عبد الله

التَّحْقِيقُ

[illegible]

الأصحاب إليها اذ هو حجة وبرهانها ولو وجب لمعة غسلها وبغيرها ولو كان من غير غسلها
 وفيه استحسان فصل اللعنة وما بعدها في المرتب واستاءة القتل في المرتب الاول اما في المرتب
 من ثلثة امور عدم بطلان القتل ووجوب غسل اللعنة ووجوب جعلها لعنة اما الاول ان
 فيه دلالة على مضاف الى الاسماخ فاعلم اطلاق الروايات المذكورة في ابواب القتل وايرادها في
 المقدمة لفضل اللعنة على الباب اقرع وقد تقدمت في بحث المرتب مع ما سبق من الكلام
 وما داه يتي في اواخر باب صفة الوضوء في العمى عن ذلك تعذر ان يجرى فيه في اثناء غسل
 قالوا عداوات جريز قالوا لانه قتلته رجل ترك بعضه في راعده وبعين سيرة من غسل
 قتلها اذا شئت وكانت به بلة وهو في الخلوة من غير ما عليه وان كان اسيرة في ربيع فاعلم
 ما لم يصب بلة فان دخله الشاة فقد دخل في ملوته فلعن في ملوته ولا شيء عليه وان كان
 ربيع فاعاد عليه الماء وان داه به بلة مسح عليه واعاد الخلوة باسقيتان وان كان
 فليس عليه في شكه شيء فلعن في ملوته وامان ان تكلل من الخبز من الكفاة والمسح الطلح كما
 اليه سابقا بعد ثبوت وجوب البراءة فاعلم ان على المصالح ان يمدى لعمدة البراءة ويستعاد
 من الاخير بطلان الاول وان لم يكتف به بلة الاضمار والاجابة الى ما عجل عليه وانما اجماعنا
 كما يشهد بعدة القتي والاصل انهم يعضده وامان ان فصلنا سئل عليه في المرتب
 خبر بان اتيته وجوب المرتب فيحصل شمل هذه الصلوة من الروايات المتقدمة في بحث المرتب
 فكل ما عدا ذلك الحلال في الكفاة ويصح ما ياتي في الاخرى اذ لا خلاف انهم من غير ما يبدله
 في ما في رواية محمد بن مسلم المتقدمة في بحث الترتيب من قوله نعم انما يجرى عليه الماء وقد مضى
 وما في رواية نارة المتقدمة في هذا البحث انهم من قوله نعم انما يجرى عليه الماء وقد مضى
 في ما عدا نارة اتيتم المتقدمة في بحث الارهاق من قوله نعم انما يجرى عليه الماء وقد مضى
 لكن الاول في رعاية الاحتياط وعمل ما بعده ايضا اذ لم يعرف ائمة الاصل ولا الغاية في غير ما
 ان وجوب بعض ما بعدهما يكون اذ لم يكن في الجواب الا ان يكون فيه كثر غسل فاقطع الان

[illegible]

الغسل للمريض فعدل الا ان يمتنع الغسل بحبل يقين بالرفع ويجعل يقتضي الحظر الرابع ان
فان قيل الحظر الخامس ثم لما صار مشهورا من الغسل المستند له ولو لم يكن له حرمه ولو لم
لوا بعد الغسل فلا يلزم الحظر بخلافه لان الغسل اذا غاب عنه لا يلزم الا ان يمتنع بعبادة لا يكون متفقا
من الشارع اما صريحنا وهذا وان اختلف من الشارع صريحا لكن قد قيلت شيئا لان بعد
وهو الحظر الرابع يمتنع ان الشارع في فعله بالغسل باليقين بالرفع وهو ما يحصل بالاعادة
فيكون ما ذكرناه مستقاة منه فلو عيلا بل من مخالفة ذلك فقلنا ان الشارع عموما لا يقين
لا يقين الا باليقين ولو لم يكن فقلنا ان اليقين بالرفع يحصل تمام الغسل في ذلك المعلوم لان الغسل
الذي هو الغسل بالرفع بالغسل والاعادة الذي في شأنه فلا يعلم انه يرتفع الغسل بالرفع الا بالرفع
به بل انما يرتفع باليقين لان الاحكام الشرعية لا يسبيل للعقل اليها فاذا احتل الامر بغيره فلا يكون
الحظر الرابع متحققا لان فيه والامر به فيكون التكليف به متوكفا وعند الشك في التكليف لا
تتبعه يقينا ولا تكليف بالاعادة وانما يلزم تمام الغسل بالتكليف اليقين وانما احذر ان
الحديث الواقع في ان الغسل مستلزم للغسل بالرفع بالرفع في الاثر والتكليف اليقين لا يرد
من الراهب اليقين في الاثر لان الاعادة من باب القوة وان لم يكن واجبة بحصرها فتدبر في المناقشة
فيه غير مودة واحتج المصنف في ذلك على وجوب الاعادة بامتناع الوضوء في غسل الجنابة ثم لا يضاف
المطلقة وامتناع وضوء الحدث من ارضاها بغيره بعد الكمال ولا يخفى انه يترك حمله على وجهه ما به
كلام المحتاج لذكره في وجه دلالة الاثر في الاثر وليس هو الحدث الا ان الغسل بالرفع لا يلزم اجتماع
الحديثين وهذا دليل انه لا وضوء مع غسل الجنابة فلو كان الاثر في الحدث الا ان الغسل بالرفع لا يلزم
فيلزم اجتماع الوضوء مع الغسل في وجهه مع الارتفاع في المكون له لا يلزم ان يكون رافعه
بشيء الغسل لا دليل عليه ولا جاع على خلافه وايضا عدم اجتماع الوضوء مع غسل الجنابة في مكان
الاجماع في موضع في صورة النزاع وان كان العمومات تفيد منع شمولها لما نحن فيه وفيه كلام حتى يمكن
ايضا جملة على ما ذكره الشهيد الثاني في كتابه فيكون مع ما يفرع بعد الكمال انما يرجع الحول الاول فقلنا

بجدة

حجة حقا والسيورة اما على عدم وجوب الاعادة في وان الحدث الاصغر ليس موجبا للغسل ولا يغتفر
فتلما فيسقط وجوب الاعادة اما على وجوب الوضوء فان الحدث المحلل لا بد له من رافع وفيها ما
ينهاه واما الوضوء والاو مستبعد لعدم بعبادة فيكون في وجهه غسل الحدث الا ان الغسل
معدا كالأطهارة وجوب الوضوء فقلنا في شأنه لا يلزم الاعادة والاحتياط اذا بقي من جنابه الا ان الغسل
ودهم ثم احدث وجوبه الغسل وليس كذلك مستبعدا بل هو ما لا يمتنع في الاعادة والاحتياط
الى الوضوء به بل يلزم ان يوقى من الغسل قد والاعادة من جنابه الا ان الغسل قد يوقى عن وضوءه
بغسل موضع القدم وهو ما يلزم واجبا بعض الناس لا يلزم الاعادة اما عن الوجه الاول في شأنه لا يلزم
بوجوب الاعادة لان الحدث الاصغر موجب للغسل بل لانه ما قضى ما تقدم من الغسل بالرفع المكون
يلزم وجوب اعادة الغسل للجانب بالبقية عبالا نقدا شتبه وقد استشهد الامر من ماع العلة
وقد عرفت ما في ذلك من غير ما تقدم واما عن الوجه الثاني في هذا الفرق بين الجانبين الاول والاصغر لان
له مع الحدث الاكبر المتحقق في كل الغسل بخلاف ما اذا ارتفع حدث الجنابة فان الاصغر يقتضي وجوب
الطهارة الصغرى ولا يصح عليها الا بد من تاويله بما ذكرنا سابقا ولا يغني طاهر يكون اعتبارهم
حيث هو لا يتغير في شأن الغسل وان ما ذكره من بطلان وجوب الغسل المقدر في البقية في شأنه لا
يغني لان عندنا اعتبار الغسل والوقى جزا لا يمتنع من البدن وانما في هذا الاستبعاد والتشديد
عنده فانما يلزم عليهم ان من غسل راسه جزا لا يغني عن غسل وجهه الغسل والوضوء وهذا يعني
شنيعة والجواب عن حجة على القول الثاني رافعا الاول في ان يمنع الحدث المحلل لا بد له من رافع
ان الغسل منه اثر لا يلزم ان يتردد العلقين المستقلين على غرض فلو لم يكن لا بد من رافع في شأنه
الغسل فلو ثبت المقدسات المنوعة بالاجماع فيتم ولو ثبت بالعمومات لا يلزم وجوب الوضوء بعد
الاصغر فتتبع عموما او لا ولسنا نينا ونقول وقد راجع الحكم ان الوضوء مع غسل الجنابة فيكون متفقا
لها ولو قيل ليس بينهما عموم وصنوع مطلق فنقول عموم وجوبهما في جنبهما اذ الغسل بالرفع والوضوء
ويستلزام الاصل واما عن الثاني في هذا الفرق بين الجانبين كما مر واما عن التشديد فما يستبعدا فلا ينفع في

ان الوضوء والغسل محققان بالرفع حدث الغسل مثلا فقلنا او مع حدث الاصغر محققا فيكون
كل جز منها علة تامة قصة بالرفع الحدثين وقب حداثتهما في الاثر ولا بد لما ثبت في ذلك
الرفع من الجميع مما تقدم من ان كل جزء من الجميع علة تامة وقدر عرفت فيه واعتبر
الشهادات في جميع كون كل جزء علة تامة في رفع الحدث الاصغر والا كمر مستندا بالاجماع على خلاف
الصوم والغسل خاصة مع توقفه على رفع الحدث الاكبر غير الحسن وكذا في جواز حصول المساجد وقوة
العمام وغيرهما لا يتوقف حوا على رفع الحدث الاكبر مع توقفه على الوضوء في حصوله
كما في القرآن وعرضا يتوقف على الوضوء والغسل ايضا وهذا يدل على ان الوضوء وليس له صلاحيته
انما يترتب على رفع الحدث الاكبر وهذا ولا يلزم من كون الوضوء فعل منه ان حدث الغسل المحلل
موجب الوضوء والغسل معا فلو كان تمام الحكم والا كمر مستندا بالاجماع على خلافه
له ينصرف الى وجوبه فيه نظر لان غاية ما يلزم من التساوي المذكور ان الحدث الذي يترتب على الغسل
يحتاج ما يتوقف على الغسل خاصة من الصوم وحصول المساجد ونحوهما على رفعه لا يتوقف
على الوضوء وانما يكفي فيه الغسل فلم يلزم منه ان الحدث الذي يترتب على الوضوء يحتاج ما يتوقف
على الوضوء والغسل معا الى رفعه انما يكفي في رفعه الوضوء فقط ويجوز ان الغسل مع ان ما يتوقف
في هذا المقام حوا في دون الاول والاول الذي نحن فيه سابق في كون كل جزء علة تامة
جاء هذا القول بان الحدث الاصغر لا معنى لرفع الغسل اذ الغسل بالرفع والوضوء يرتفع في
النقص عما ذهب اليه في غسل الجنابة كما ذكرنا في الثاني انه استبعدا فلا يكفي في الظاهر لان الاحكام الشرعية
لا يجب للعقل فيها الا في ان يرتفع ذكرنا سابقا وقد قيل في ذلك الوجهين فيما اذا وقع الحدث
الاصغر بعد الغسل وقبل الوضوء فبما ذكرنا في الجواب الجواب فتمت اعراض الجميع ما ذكرنا
هو في الغسل المرتب واما الاقتصار من فقد في الخبر في الذكر ان قلنا بسقوط الترتيب فيه كما كان
وقع بعد ما قلنا لا يجمع البدن وجوب الوضوء لا غير والاول ليس له ان يترتب على وجوب الترتيب في
النقص في حقه كالمطلب وان قلنا بحصوله في نفسه وقرناه بتفسير الاستبعاد انما في الجواب

وكونه مستبعدا بل انما يكون عند تسليم ان الحدث اثارا ورافعه بغيره الغسل واما لو لم يلزم
واما حجة القول المختار فالطلاق الامر بالغسل فيكون هذا الغسل الواقع في شأنه الحدثين محققا
اذا لم يرتفع في الاجزاء ونقص الحدثين للغسل المتقدم لا دليل عليه كما عرفت وكذا اقتضاه ما رفع
والاعادة في الوضوء والغسل بما مع امتناع الوضوء وهذا وضع اجزاء الغسل لاجتماع الوضوء
فلا بد من عموم سببية الحدثين للوضوء غير متفصلة بالخطا بالمتفصلة لعدم الوضوء مع غسل
لو لم يلزم العمومات او بما رتبته في لوقان بينهما عموما من وجهه المتكامل بالاحكام كما ذكرنا
ولعلنا في الصلوة في كتابه من الجاهل من عن الصادق في الايمان بغير الغسل فصل
يدل في وجهه لا شك وتوقفه على حصوله الى وقت الصلوة ثم تغسل بحسب اذا اردت
ذلك فان احسن حدثا من قبلنا ونحوها في وقت الصلوة او من غير ما علمت ذلك من قبلنا تغسل بحسب
فانما الغسل من اوله وهذه الرواية نص في المذهب الاول لكن لما لم يعلم عند مستندها في ذلك
بما روي في ذلك الاحتياط في العمل بغيرها بل الاحتياط ان يمتنع اليه وضوء اليه الخروج عن حجة المذهب
الثالث ويعين الثانيين من المذهب فكل كنفوا بغيره القطع والاعادة لان بنية القطع بغير الغسل
بالا يمتنع الحدثين قبل الغسل فكيف الغسل بعده وفيه نظر لان بنية القطع لا يسبيل ما نصه
نعم وفصل بعدها شيئا من اجابة الترتيب كان مطلقا فلا يردى نيته في الاصل هذا كله حكم الله
الاصغر واما الاكبر فلا يكون له طهارة في الاعادة ونقص ما فعل فان كان غيرهما وانما
اليه في وجوبه على كل واحد واما نقص ما تقدم فبغيره خفاء ونظير اليه في انه لو لم يقتض كفايا
في رفع حدث الجنابة وارتقاء احكامها لكن يكون الحدث الاخباريا فيحتاج الغسل في نفسه
ونظرا يقتضي عدم النقص وانقص الجنابة بالانتهاء لاطلاق الامر ثم ان الحدث الاصغر يوقع
في شأنه غير حدث الجنابة من الاعضاء الخارجية والمسنونة فلو قلنا عدم انتفاء رها الى الوضوء
كما تقدم انما نكت في الخلاف المذكور فيه وانما هذا المذهب في ما عرفت ولو قلنا بالانتهاء
فيه فيلان من الشك المذكورة الادلة فان قلت وانما في القول الاول هذا على

ان الوضوء

وهذا يستلزم وجوبه ويكون ان يكون مراده ان الله تعالى عن ان يعجزوا ان يقولوا
ليس واجب على هذا المذهب ان لا يكون كذا في حق هذا الذي اذا ان الله تعالى عن ان يعجزوا ان يقولوا
اماده فليس يلزم من حق الناقصة في الدلائل ان يادد على الاستحباب لانها لا يدل على الوجوب
ولا يخفى بوجهه بكونه لا يدل على انه قد تقدم من الروايات استنباطا مستقيا وبغض
الفرق قبل الفصل بل من حيث استحباب ان الناقصة من ان يعجزوا ان يقولوا كذا في حق هذا الذي اذا ان الله تعالى عن ان يعجزوا ان يقولوا
في حيز الشريب وفي بعض الروايات ورد الامر بغير ما استحب الجسد من الاذى وهو من حيث الاستحباب
بن يقطين المتقدم في بحث وجوب الوضوء في غسل النجاسة وما رواه في باب غسل النجاسة
عن مكرم بن حكيم قال راسلنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لا يغسل النجاسة من الماء غسلها
ثم اغسل ما استحب من ذلك من اذى ثم اغسل من اجزاء فاض على ما استحب من ذلك فغسلها ما كنت
في مكان فغسل فلا يغسل ان لا يغسل وجب وان كنت في مكان ليس تطهير فغسل بغير ذلك
ان يكون الماء بالاذى النجاسة كالحوض ويمكن ان يكون غمسها في الحوض استحبابا بان الله تعالى
التي على جميع البدن الاطراف فيه وما عجز في الغسل من الاذى فلا يغسل شيئا من اشكال ولا غمس
الحق ان في ذلك قد نقل في شرح الصواعق ما نقل من النجاسة ثم قال في التحقيق ان غسل النجاسة في
الطاهر من اجزاء الغسل مع وجوبه من النجاسة وبما في جميع الصور واجابة الى استبعاد ما ذكره
على ما استاده من ان يغسل الواحدة يغسل من اجزاء الغسل وانما شرط طهارة الحيز غسلة واحدة
لغسله في شرطه وانما في السنة الفقهاء هو الاستحباب لا الوجوب انتهى وانما شرط ما ذكره من
عدم اجزاء غسلة واحدة عند شرط طهارة الحيز لا يمنع على طهارة الحيز لان المراد من طهارة الحيز ان
حليله في الحيز في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
مرة واحدة في النجاسة في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
النجاسة عن الغسل قبل الماء الغسل عليه وتام الاستحباب لانها من ان يعجزوا ان يقولوا في حق
ولا يجزئ غسل ما بين القدم والقدم قد من في حق الغسل من ان يعجزوا ان يقولوا في حق الغسل عليه

وهذا

وهو عليه انما الماء الذي جعله الله حرجا من النجاسة لا يشترط ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
والفريقين شيئا كما ذكره في بعض النسخ من ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
حكم الله تعالى في حق النجاسة ولا يجب تيميم باطن الصاعين في الغسل بغير ما ذكره
من الاستحباب ولا يشترط ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
الطاهر في ذلك في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
مرة واحدة في النجاسة في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
النجاسة عن الغسل قبل الماء الغسل عليه وتام الاستحباب لانها من ان يعجزوا ان يقولوا في حق
ولا يجزئ غسل ما بين القدم والقدم قد من في حق الغسل من ان يعجزوا ان يقولوا في حق الغسل عليه

فان

وهو عليه انما الماء الذي جعله الله حرجا من النجاسة لا يشترط ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
والفريقين شيئا كما ذكره في بعض النسخ من ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
حكم الله تعالى في حق النجاسة ولا يجب تيميم باطن الصاعين في الغسل بغير ما ذكره
من الاستحباب ولا يشترط ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
الطاهر في ذلك في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
مرة واحدة في النجاسة في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
النجاسة عن الغسل قبل الماء الغسل عليه وتام الاستحباب لانها من ان يعجزوا ان يقولوا في حق
ولا يجزئ غسل ما بين القدم والقدم قد من في حق الغسل من ان يعجزوا ان يقولوا في حق الغسل عليه

وهذا

وهو عليه انما الماء الذي جعله الله حرجا من النجاسة لا يشترط ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
والفريقين شيئا كما ذكره في بعض النسخ من ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
حكم الله تعالى في حق النجاسة ولا يجب تيميم باطن الصاعين في الغسل بغير ما ذكره
من الاستحباب ولا يشترط ان يغسل به ما كان باطنه قطع الاض
الطاهر في ذلك في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
مرة واحدة في النجاسة في غسلة واحدة في الكثرة والقليل اذ ان الله تعالى في النجاسة استحبابا الى الغسل
النجاسة عن الغسل قبل الماء الغسل عليه وتام الاستحباب لانها من ان يعجزوا ان يقولوا في حق
ولا يجزئ غسل ما بين القدم والقدم قد من في حق الغسل من ان يعجزوا ان يقولوا في حق الغسل عليه

فان

المذكورة كواشيت خبرك عموم لما اخذنا في ذلك وان كانت التي من كذا الان بقى ان هذا على
من عدم اخذها من غير ما عاين اكد ومنها ما رواه في باب الباء والحاء في باب الوضوء
من سوء الخائض عن الوضوء ذكر عن عبد الله انه كره سكر وقلنا ان سكر الوضوء
والصحة في رواية واحدة ما خلا الاسلام وكذا في حديثه من كونه في وقت الوضوء
انكره في غيرهم انما يتعلل كثيرا من الحديث والاعم منها ما رواه الكافي في باب الرجل
يدخل فيه في الماء عن حماد بن ابي بكر قال قلت لابي عبد الله الرجل يصنع الكوز الذي يعرف به
الجن في مكان قد رثم يدخل فيه في الليل من الماء ثم يتركه ثم يتركه ثم يتركه
وباحتمال الرجل ان يكثر او ان لا يكون اسفل الكوز فليعلم ان الكوز الذي يعرف به الجن
عن بعد ومنها ما رواه الكافي في باب استحلال ما لم يطهر من غير ان يريه ثم قال قلت لابي
عليه السلام اني اغتسل في موضع يال فيه فيقول من الجن اني في موضع في الاناء ما يريه من الارض فيها
لا بأس به وقد ايطر بالنعمة فانه لا يلزمه على عدم التحسين مطلقا كما هو المذهب بل على عدم
اذا كان في موضع النجاسة كما هو من المذهب هذا ما وجدنا في بعض النسخ من بعض النسخ
وقد عرفت ان النجاسة في الجميع ولو لم يكن الشبهة العظيمة بين الاصحاب لمكان القول
بعدم التحسين وقابل الروايات العامة على خلافه مما مر للاصل والاستصحاب والروايات المتقدمة
الدالة عليه وان كان غير المناقشة في كل منها كتحسين من المجموع فلهن صالحا من مجموعها مع
ما يربطها الاختلاف الواقع في باب الكوز كما اشار اليه وشيوع استعمال الاوامر والنواهي في غيرهم
في الاستصحاب والتفريق في ما شيع استعمال الطهارة والنجاسة في غير المصطلح وشيخنا في
اشارته في بعض الروايات على استحالة الاستصحاب والتفريق من الروايات السابقة موثقة عام
وساعة المتفق على الاطلاق والتعميم كمن مره ايطر سهل لعدم صحتهما وامكان العمل على التفرقة لان
السؤال لغيره عن حكم الاستبراء وليس سبب التحسين منقول حتى يكون الحلقه في قوله في هذا القول
لعمل على التفرقة وايضا ان هذا التفرقة في غير ما آمن الماء غالبا وعند غيرنا لا يمكن استعمال

الماء في

الماء في التمسك فيكون الامر بالاهراق محملا على الماء لا يمكن جاز هذا الوجه الاخير في بعض
الاخرى ان كان مع هذا كله الاولى ببقاء المشهور واستصحاب الجهر وسما مع مقتضى ظاهر
الاحتياط في الدين وصحولة البراءة باليقين وان كان في بعض الاوقات شيئا من الاحتياط
بل قد يصير الاحتياط في خلافة الاغني والاحتياط في الصورة الاخرى الاستصحاب لجعل الماء يتعم
ثم اعلم ان الظاهر من كلام الاصحاب انه لا فرق في تحميم القليل من ملاقاة الماء به او
التحميم ويمكن الاستدلال عليه ما يظن من بعض الروايات مثل انما المقتضى في التحميم
اليد فيه وان كان يمكن حمله على ثبوت عين النجاسة فيها وبالجملة الاولى في حكم والله اعلم
مقتضى احكامه كانت النجاسة وما لا يدركه المراقبة على الاحتياط والاحتياط في المقتضى
ينجاسة القليل بالملاقاة عدم التفريق بين نجاسة ونجاسة وبين قليل وكثيرها والشيخ
في المبسوط حكم بعدم نجاسة ما لم يكن التحريم منه مثله فيسأل من الدم وغيره فانما هو
عنه لانه لا يمكن التحريم واستدل انهم على مقتضى التحريم على من جعله المقدس في
الحق السابق المقنن لاحتياط المراقبة واعتبر عليه بانها لا تظهر لها في الوصول الى الماء
لا يترك ان لم يصل الى الماء فلا يوجد للسؤال سيما مع علمه بان السائل لانه يمكن ان يكون السائل
في موضع يكون الوصول الى الاناء متيقنا والوصول الى الماء مشكوكا او مطلقا ولا يدرك في
هاتين الصورتين منها الاخرى للسؤال الا في كون جواب الامام عليه السلام انما اذا كان يرى شيئا
ومحيطا باليقين الوصول فيحتمل الماء والا فلا ولا يخفى ان هذا ايطر من نجاسة الاضاح
في الباب ان في صورة التحميم بالوصول الى الماء يمكن الامسح باليد فان قلت قد تفرق النجاسة
انما يرجع الى الشك اذا كان في الكلام ثبوت النجاسة في قوله في الدم نقي يبين في الماء
واجبا الى الاستبراء التي يكون حصة شئ من غير ما ظاهر وجود شئ في الماء لكن شرط
قلت يمكن ان يكون حصة شئ من غير ما ظاهر وجود شئ في الماء لكن شرط
فان كان شيئا يبين ان شيئا حرك كان واسم النجاسة الذي في الماء وحيث لم يدل على ذلك

في مسئلتنا هذه اذا قلنا في تمام النجاسة كالاغني يكون مع ذلك الاولى من بقاء المشهور والاحتياط
وبما قلنا عن المبسوط انه الاولى ان لم يلمع عليه من انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
اذ فيه ذلك الدم فلو كان النجاسة في الماء لم يمتنع من انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
كما لا يخفى على المتفكرين وهو بالظاهر كونه في وقت الوضوء وان كان ولو لم يمتنع من النجاسة في وقت
وهذا اعلم انه لا يوجد في روايات اصحابنا من انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
فقط الجواب بعينه بعضا وكذا ما رواه كذا في كتاب الله تعالى بعد ما رواه في كتابه في بعض النسخ
بالاثر من رواية الماروطي في المقدمة عدم مكان قطعه الا ان يجعل على اليد لا يمتنع
لكن الاجابة ذكرها وجوها فليعلم انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
اما بالقليل فان كان نجاسة بالملاقاة فقط بدون غير ذلك وان من جهة موقوفة انما في النجاسة
عليه دفعة وان كان نجاسة بالتمسك فبالاثر انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
وان لم يزل في الدم النجاسة كذا في كتاب الله تعالى في وقت الوضوء وان كان ولو لم يمتنع من النجاسة في وقت
الماروطي بالقليل وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
شلافة واستدلوا على بطلانها بانها لا تدرى بكونها كذا في كتاب الله تعالى في وقت الوضوء وان كان ولو لم يمتنع من النجاسة في وقت
به فيظهر ولا يخفى ما فيه من ضعفه لان مرادهم بالاستحالة ان كان الاستحالة حقيقة بمعنى
انعدامه وفناءه وخلافة فلا وان كان الاستحالة لا يحجب الجس فيكون فيه ما لا يدركه علم
خصوصا اذا كان في القليل الجس فيكون من اكثر قليل وهو ثبوتها في انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
على طهارة اليد لا اذا كان في وقت الوضوء لانها لا تدرى بكونها كذا في كتاب الله تعالى في وقت الوضوء وان كان ولو لم يمتنع من النجاسة في وقت
تجاء النجاسة حتى وقت من عليها سيما على ما يوجب الاستصحاب مطلقا واذ قد عرفت ضعف
الاستحالة لا تدرى بكونها كذا في كتاب الله تعالى في وقت الوضوء وان كان ولو لم يمتنع من النجاسة في وقت
شلافة من هذه امور لا يدرى من النجاسة في وقت الوضوء لانها لا تدرى بكونها كذا في كتاب الله تعالى في وقت الوضوء وان كان ولو لم يمتنع من النجاسة في وقت
اولا لم يكن الاشكال به ذهب المحقق في القبر والعامة في الذكورة والم في الذكر والاعمال

قلت يجب ان يكون اسم النجاسة في وقت الوضوء في وقت الوضوء فان كان النجاسة في وقت
استحالة في وقت الوضوء واستحالة في وقت الوضوء فان كان النجاسة في وقت
قاعدة جميع التي في القبر يرجع النجاسة في وقت الوضوء فان كان النجاسة في وقت
فانهم واستشهدوا لهذا الخبر بالرواية الاخرى عند ابيهم المستقلة سابقا على الكافي وفيه
نظرا لان هذه الرواية انما هي على التحسين لظهور من الدم ومثما ذكره الشيخ لاسيما في قوله
وايطر يد على هذا الاستدلال انه على تقدير ثبوتها ما غايد على الدم فقط فاجزاء في غيره
كما هو مقتضى المبسوط لان من لم يلبس في وقت الوضوء في وقت الوضوء فان كان النجاسة في وقت
استحالة في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
جميع ايطر في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
ان القليل في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
كان يتجمل في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
المقتضى في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
الا عموم لمقتضى ما يبين انه لم يكن عاما لخلع النجاسة في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
غيره في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
الموارد في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
وجد في بعض هذه القول بالفضل انما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
عن نجاسة القليل المستندة لعمولها لاجلها التي تطل العذرة في الماء فانه في العموم في وقت
ايطر في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط
بل انما يحتمل عليه في كل الحكم عند بعض القولين حيث لا يخلو ولا يخلو في بعض الاوقات
عن القولين في كل الحكم عند بعض القولين حيث لا يخلو ولا يخلو في بعض الاوقات
متجا في وقت الوضوء وانما في النجاسة السائل وكان مقتضى الاحتياط

النامة

مسئلة

والفهم منه وجوب حصول جميع اجزاء الكمال الحاصل من الاجماع في غير صورة دخول جميع
ثم وانما يكون باعتبارها بالمازلة لا يعلم انهم يكتفون بما زجته بعض اجزاء او بعض
مما زجته جميعه بل الظاهر ان كل ما يتم اشتراط وجود جميع الكمال في القول بالاكتمال
البعث مما لا دليل عليه فيجب ان يحكم بما ساءه الما زجته على الاستصحاب حتى يعلم ان كل ما لا
على نحو ما ذكرنا سابقا ان المتكلم في الجملة ساءه هو الشرط وليس ههنا وقد حصل
في التكليف والحب الى الله على القدر المتفق ونحوه بنينا اعتبارا بالامتزاج
ما ذكره من ان عدم اعتبار السواء السطح وعدم الاكتمال والاشتراط للاجماع
بل يكفي شيوعه فيه ثم يعين ما ذكرنا انما والاعتقاد بعدم تعقل الفرق بينه وبين
واللا دفعه غير محتمل العقل لاسيما له هذه الامور مع ان القدر المتفق حصل
وكذا للاستدلال وعدمهما ومقتضى الاعتبار ان يعتبر الدفعه مطلقا وان يدخل جميع
الكل في الغير لثباتهم في صورة التوزيع لثباتهم في صورة التوزيع وظهر من كلام
ان ذوال التوزيع انما يكتفي في التبع وان تغير بعضه في اشتراط الوصول الى الكمال
ان ليس مرادهم هذا بل لا بد من ان لا يتغير هذا الكمال ويكون اجزائه وذايده على الكمال
المتنوع والحاصل انه يشترط بقا كرم بعد تغير بعض اجزائه كما ذكرنا في التفسير واعلم انهم
انه يظهر من الفصل السابق انه لا بد في صورة اعتبارها بالمازلة وكذا في صورة
ان لا يفصل اجزاء الكمال الملقى بعضها عن بعض والاشغال بالمازلة ووجه حصول التبع
او العلم به متغيرا او متغيرا على ان في صورة مساواة السطح لا بعد ادعاء الخروج
عن المساواة لكون الامتزاج في السطح لا ان الاجماع منعقد على التبع فيه وبعد
اعتقاد الاجماع لاجمال الاشكال وبالجملة في كل صورة منعقد الاجماع بالقطر
القوليه وان كان يجوز فيه الاشكال اذا الاجماع مخصص للحكم كما اذا كان
فلا شك في ان هذا ايضا لا يوجب اعتبارا بالدفعه فقد مر ان اجزاء ما ذكره ومن

ان

المازلة والاشغال بالمازلة لا يوجب اعتبارا بالدفعه فقد مر ان اجزاء ما ذكره ومن
في قوله تعالى انما يكتفي في التبع وان تغير بعضه في اشتراط الوصول الى الكمال
المتنوع والحاصل انه يشترط بقا كرم بعد تغير بعض اجزائه كما ذكرنا في التفسير واعلم انهم
انه يظهر من الفصل السابق انه لا بد في صورة اعتبارها بالمازلة وكذا في صورة
ان لا يفصل اجزاء الكمال الملقى بعضها عن بعض والاشغال بالمازلة ووجه حصول التبع
او العلم به متغيرا او متغيرا على ان في صورة مساواة السطح لا بعد ادعاء الخروج
عن المساواة لكون الامتزاج في السطح لا ان الاجماع منعقد على التبع فيه وبعد
اعتقاد الاجماع لاجمال الاشكال وبالجملة في كل صورة منعقد الاجماع بالقطر
القوليه وان كان يجوز فيه الاشكال اذا الاجماع مخصص للحكم كما اذا كان
فلا شك في ان هذا ايضا لا يوجب اعتبارا بالدفعه فقد مر ان اجزاء ما ذكره ومن

ان

بغيره في الصورة فان قلت لعلنا اشتراط احد الامر من المساواة والاعتراف بالمازلة
في باقى جملة واضمحرك في الجملة دعائنا بطور بالتدافع والاشكال ثم مطلقا وهو شامل لاجزاء
التبع الذي يكون نوع ما له من تحت الان يبين انما يغير ما ذكرنا في ما هو متغيرا من
البارى بالملافة اذا كان قليلا او يرد عليه ح انه حكم في طوله الجارى بالتدافع والاشكال
ان هذا الجارى فيه ايضا والتخصيص اكثر من مشترك فاطلاق القول بطوله هذا ونوعه
ههنا لا وجه له لان في الوجه ان غير صورة التبع من تحت يمكن تحقيق الكثرة وفي صورة
لا يمكن اذ كل ما يبيع يبرر غيبا ويرد عليه ح انه يلزم على هذا ان لا يطول لما الجارى الذي
في متبعه تجا ساءه وان كان نفعه عظيم كما في الجملة والاشكال لا يقول له عادل الا ان
يخرج الكثرة دفعه عوفية ووجه الطلاق الحكم بعدم التبع بنا وعلى ان ذال الما لى
عدم خروج كثر دفعه عوفية وعلى ان حكم ملاقات ما اذا خرج كثر دفعه ظاهر لانها
تحت انما واكثر ويمكن توجيه كلامه بحمل التبع على غير التبع من الارض الى الجارى بالاشغال
بل التبع من ما كثر دفعه عوفية حكما انما الله تعالى ومن عطف وقال في الجملة ولو يبيع من
فان كان على التبع لم يطهره والاشكال ولم يعلم ان مراده من التبع ههنا ما اذا كان التبع
الارض الى الجارى وانما كثر فان كان الاول فانه من التبع وعنده ان كان
من خرج كثر دفعه عوفية وعنده ما ناطق بطوله على ما ذهب اليه كثر دفعه
استبعادا وان كان كثر دفعه عوفية مما ساءه وان كان الثاني فيمكن ان يكون مراده
وعنده القوة والقويان وعلى ان يكون الحكم بالتبع في الاول بناء على القوة والاستدلال
واكثره الضعيف وبودم التبع في الثاني بناء على عدمها والاشكال لعدم دليل عليه
والعقل لا يرد على هذا الامور وامثال هذه الامور انما هي سيطرة العامة الحكم
بشئ اجماع في صورة كثر دفعه عوفية وتفسيره تفسير القول فيه في بحث الحكم وقطع المحقق
الشئ على وجه حصول اللطافة ولو كان التبع بقوة وهو ان يظهر من كلامه انه لو كان

ان

التبع ضعيفا بطريق التبع لا يفيد التبع ولعل الفرق بنا على انه اذا كان بطلان التبع
الضعيف فاما قطع انما له ما عد عند شيوعه في الما زجته او يتبين انما دفعه ولا يكون
في حكم الجارى او بما على اشتراط القوة والاستدلال في التبع اذا كان الما زجته او مطلقا
واشبا به متشكلا اشرا نايه والتبع في الخلافة لانه لا يلزم الا ان يكون يرد على كثر
ما وقتا في السقوط والفرق بين ان يكون الجارى نايه ما من تحت او يخرج اليه او يقب
فيه وهذا ايضا هو معنى الحكم بالتبع مطلقا والتبع مطلقا هو على ما تقدم من عدم ما فعل
بالملافة والوجه الذي ذكره في قوله تعالى انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع
في قوله تعالى انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع
قليل لا يعد قلة ما نقلنا انما من الخلاف والمبطل من الما في الخلاف وهذا انما
لان التبع يفسر بالملافة بالخبر وان اردنا انما ما يوصل به من تحته لان يكون ضعيفا
من الارض فهو صواب انتهى ولا يخفى ما فيه لان التبع من الارض على ما ذهب اليه لا يفسر
بالملافة والله اعلم ان الجارى انما يبيع بطريق التبع ويتبع كما ذكرنا من الوجهين ويجعل على
الجارى اما على التبع من طر مائة ايضا او التبع منه وقد جعل على البطلان مطلقا انما
ومراده ما يوصل به من تحته كما نذكر من الما الذي يصل اليه من تحته في قوله تعالى
لان يتصل به فقط لان محتاره في التبع عدم البهارة بالاشتغال بالمازلة كلامه لا يخرج من
واعلم انهم ذكر في قوله تعالى انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع
وبعد ان امتزاج من الكلام بالمازلة في قوله تعالى انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع
لا بد من قول ما فيه وشيوعه سوا كان ضيق الحسن والاعتراف بالقول بالاشغال بالمازلة
سطح يبيع انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع
ما هو اعلم من كثر دفعه عوفية في وسطه كثر دفعه عوفية في وسطه كثر دفعه عوفية في وسطه
طفا او ما تحت التبع وبجاسته ما في قوله تعالى انما يكتفي في التبع انما يكتفي في التبع

ان

اليه ابن طاهر ومن طلع مستنده تعارض الروايات وان كان مراده ان القول للغير وري للذكر
هو اقل ما في الروايات وانما يد من باب الذنب والفضيلة ليجتمع بين الروايات ثم انما لم يسم
ان مراده بدفع الجائز بكل ما مضى ودفعها بكل ما في هذه الروايات من الاطال والاشياء
والاشياء بثلثتها والعقدين والحب والاكثريين داوية او الماويديا بالاطال والاشياء فان
كان الاول ففيه اشكال من حيث عدم معلومية قد رافقتين والحر والاكثريين من طويعه وايضا
روايات الاطال يمكن التوفيق بينها فالحال امرين لا بد له من دليل الا ان لا يفيق بينهما وان
كان الثاني فان خلق بين حديثي الاطال فغلب الاشكال السابق وان لم يفرق في حق الخبرين
الف وما مضى وطل العاقل والمصدق وتلكه اشياء وتلكه نصف وما تخلف حديث
ولا يخفى ان الاول منها ثلثه وضع قولها ان الى القول الثاني هذا وقد عرفت ما اخذ
الاقوال وما في هذا الباب من الروايات والاختلافات ونقول ان الذي يقتضيه الخبرين
عجب الدليل ان المرست ثلثه اشياء لانك قد علمت في عجبنا سة القليل باللقاة انه ليس
ما يدل مجموع على المراد بل الدليل التي يعتمد عليها بعضها مختصة بعمود خاص فليست
من الدلائل الدالة بالمفهوم له دلالة تامة واليه والعمدة في جميع نجاسة القليل بل في اصلها
الشهرة العظيمة بين الاصحاب والحال ان الشهرة العظيمة في نجاسة ثلثه اشياء ومقتضى
والاصل لها في الماويديا يعلم القذارة مع ان الرواية التي جعلت فيها في الشهرة والبرهان
السند ورواية ثلثه اشياء ان كان صحيحه فليست باء وان كان في الاعتناء ومنها ان
دلالة على اني اكثر من عاوي ثلثه اشياء ونصف بالمفهوم ودلالة هذه الرواية على
ثلاثة اشياء بالمنطوق واحتمال الجمل على الاعتناء بالفضيلة اختارها من ذهب اليه ابن
طاهر وسمع ما في ذلك الجمل من الجمع بين الروايات والعمل بجميعها اذ لو حمل على الوجوه يعلم
اطراح بعضها ودواية الدواعين الصعيقة فانها على المشهور ففيه انه لا يخلو في الجمل
وعلى تقدير التاميم الجمل على الاعتناء بها من جهة واحدة في لوسلم المفهوم في الاختلاف

العظيم

العلم

العظيم الواقع في عقد يدانك وتايد ثلثه اشياء برواية الحب والاكثريين داوية والفتن المقتضى
اذ الظاهر ان ليس اكثر من ثلثه اشياء وانما حجت على سته وثلثين ففيه بعد ذلك الاصحاب
العمل على الفضيلة كما مر وما دوايا الاطال فان كان الثاني وما مضى بالاطال
المراد في واقع ثلثه اشياء فممن الوفاق وان كان ازيد منها بكثير فيقول في الاشياء والفتن
ما ذكره في عجبنا ايضا ان يحمل سمة الاطال على المدينة ليوافقها او يوافقها ويضرب في
اخرى على العمل على الاعتناء وقول الشيخ بعدم قول الاصحاب به غير واضح اذ على تقدير
ثلاثة اشياء وكيف يمكن القول بعدم القول به هذا كله مع ان الاحتياط فيه ابلغ من الاطال
والسنة في الامور العظيمة واذا الله العجاسة ودعا يداختار العجاسة لا يعاينها لضعف عدم
ظاهرة عجبنا به بل فانك في القول فيه الاجماع وهو يوافق فيه مقتضى ونعم ما قيل في الاول
انفاق القائلين بشيء الاشياء ورواية الاكثريين من سبعة وعشرين شيئا في سدا لكون الحكم في
مشكلا لتصور من دليله بل سنده انما عن بعض ولا يخفى انه اذ لم يكن ضرورة لكان الاعتناء
في رواية المشهور وما ذكرنا من الاعتناء في القول الثاني فظاهر من طويعه وعدم وجدان
ما عرفت وعند ذلك الاعتناء في استعمال ذلك الماويديا مع ملاقة في نجاسة وفيهم التمسك بعمود
ماء اخر التطهير وتطهيره بالاقا الاول كما ذكرنا في الاطال والله اعلم عتيا بن اشياء قد
يقضي في المقام شيء وجوانه حل يجر في اكثر سادة سطحة النظر والاعلان في حل يفي الاشياء
سواء كان الاختلاف بين الروايات او غيره من التمسك من غير وجهه والاول معتبر ان يكون
الاختلاف في الحد او لا التمسك ونحوه او يعتبر ان يكون الاختلاف في اشياء او في اثنين
حل يتوهم الاصل في الاعل فقط ويتوقف كلامنا بالآخر على التمسك ويرى كيف في الاصل الاصل
بانسوبة او توبة شقيقة ونحوها الاول لا بد من الاصل ان يعتد به في المقام الاول فانما
من كلام الاصحاب لا سيما في ثلث في بل في بعض كلامهم التمسك بها سذكر في المقام الثاني ولم نقف
على شيء ظاهر من كلام الاصحاب في جملته الا انما هو كلام بعض المتأخرين وما في ان كلام العلامة

العلم مساويا واعلى وشغل الاعل به العلام وهو في ان التمسك من ميزانها يكتفي في الحكم اذا
في المقام كذلك فظاهر ان ليس مراده الاستصحاب بالمقام ذكره من باب التمسك مع التمسك
في موضع اخر من التمسك مساواة المقام وغيره في الحكم فان قلت اشترط العلامة والمقام
الأكثري في مادة المقام وتدل على انه لا يكتفي الاصل بل يكتفي التمسك من ميزانها هو المقام الاول
كل في الجمل كروايات ذكرنا من ان القليل الوقت المتصل بالمقام وان كان للمقام على
وكذا القليل المتصل بالكثر في المقام لا ينجس بملاقة العجاسة ليس لاجل مساواة السطح
في اكثره على تقدير عدم اعتنا يكتفي الاصل بالتمسك من ميزانها ونحوه لاجل الاصل
بالكثر يكتفي من التمسك وان كان اكثر على وان الدوم يكتفي التمسك وما اذا كان اكثر الواحد
السطح وكان مفيد اعلم من بعض فلا يكتفي في عدم التمسك بعمارة العلامة صريحة في ان ذكر
بعدم اعتناء بالمساواة في اكثر من يجزى على ما اذا كان الاختلاف ما جرت الاعتراف لاقتسم
حتى يوافق كلامه في المقام قلت قد عرفت سابقا ان اشتراط الاكثري في المقام يمكن ان يكون لاجل
تطهير الجواهر النقا واولها زوال الخدمه كغيره لاجل عدم اشتغال الجواهر النقا واما
الفرق بين الاصل بالكثر وعدم اعتناء بالمساواة فيه وبين اتصال الكثير بعينه ببعض
المساواة فيه فيجب الكلام فيه انك السطح واذا عرفت هذا فاعلم ان صاحب المعالم قد ذهب الى
اعتناء بالمساواة في اكثر الفروع عن اكثره بالاختلاف خصوص اذا كان الاختلاف التمسك
ونحوه متمسك بان ظاهر الاصل بالمتفخذه في اكثر الاشياء ولكي اعتنا بالاجتماع في الماء
وصدق الوحدة واكثره عليه وفي تحقيق ذلك مع عدم المساواة في كثير من الصور
نظر والتأكد في عدم اعتبارها بعموم ما دل على عدم اشتغال بقدر علاق العجاسة
مدحول لان من باب الماويديا اللام وقد بين في الباشا الاصولية ان عمومه ليس
من حيث كونه موضوعا لذلك على سبغ العموم وانما هو باعتبار رضاء في عدم ابدته
الحكمة فيصان كلام الحكم عنه فظاهر ان ما في الحكمة حيث يفتي احتمال العهد والاريد ان

في عجبنا على حشر عكرية المادة مخلقا في شيعه لانه لو لم يعبر عاواة السطح لم يكن كربة
المادة وحدها بل انما يلزم ان يكون المجموع من المادة والوضو في الساقية منها كربة
لا توما ذكرتم اعم من المادحة لان اعتنا بأكثريه مطلقا في المادة يدل على ان عند المساواة
ايضا يلزم كربة المادة فعلم ان الوجه غير ما ذكرنا فيقول المطلق الحكم ناهو بن ابي العباس
ان ما دوى المقام على ويؤيد انه انما يكتفي في العلوية المقام كما فعله الماويديا في ان ذكره خففه
نظر ليا والاولان اعتناء بأكثريه وحدها ليس لاجل عدم اشتغال الجواهر النقا بل لاجل
حكمه كالمال والباري وتطهير الجواهر الصغيرة بمقتضى سته بآخرة المادة اليه واستبداله
عليه اذ لم يكن المادة وحدها كالمال ان لا يصر ذلك فاعلم اننا ملانته يمكن ان يكون
اعتناء بأكثريه لاجل ان التمسك بها وبالمقام الماويديا ونحوه فيجوز ان يغير عدم شأن ذلك
الاختلاف وان لم يغير عدم الاختلاف بالأكثريه وكلامنا فيه وانما يجوز ان يكون ثارا
على ان ليس من اخذ الماويديا من الجواهر الصغيرة فلو لم يكتريه المادة وحدها انما يفعل
كما ذكره بعض وقد اوافقنا التمسك ايضا دال عليه اذ لا شك في حصول الماويديا والكثر
السطح مع قوله الاختلاف تحت عموم اذا بلغ الماويديا كرايم ينجسه شيء واما المقام الثاني فان
الكلام في اشتراط اخذ عدم كربة التمسك من ميزانها ونحوه وعدم الاشتغال بالنظر
عدم الاشتغال من بعض الملاقاة ثم فان العلامة في جملة من كتب حكم بان العذر بغير
بعضها سابقه في محيل في الحكم فلم يبق بعد التمسك وكذا المطلق القول في الواقع المتصل
انما لها بالمساواة والاختلاف وصح في التذكير ما نه اذا كان احداهما على اية يكون الاصل
كذلك فحق الساقول لم يبق له ما يفتي وكذا المطلق القول في الواقع المتصل بالمقام
وسكن بانما دواها من حد تقييد الحق في المعنى في حكمه في المسائل كذلك ان من حدق
والتمسك انما حكم في الواقع المتصل بالمقام في هذا الكتاب كباقي وفي البيان بانما دواها اذا كان
مساويا واعلى لم يفتيد الماويديا وصح في التذكير بعدم نجاسة القليل المتصل بالكثر اذا كان

تقدم السؤال عن بعض أنواع الماهية فلهذا هو في محل النزاع واقعا اذا لم يتبين
للسؤال على ما المجتمع ووجه لا يفي لاشياء الشئ لغير المعهود ووجهه في نظر الانظار
في امثال هذه المواضع التي هو في مقام تبيين القوانين وتبيين الاحكام وهو المعلوم
به انهم من حيث منافاة عدم اذنته الحكمة وما ذكره من احتمال العهد باقيا بقوله
السؤال عن بعض انواع الماهية لوجه له لان السؤال انما هو موجود في بعض الروايات
وكثير من الروايات لا يسأل فيها ويعبر ما فيها سؤال انما هو في ان السؤال عن
الحقيق الذي لا اختلاف في سطوحه سماعا في الظهور في العموم فلا خلاف في عدم الظهور
ايضا وعند الشارحين الحكم على اصل الطهارة واستصحابها ولو سلم الظهور في عدم العموم ايضا
فقولنا قد مر سابقا انه لا دليل على عمومها ساقط لغيره من القول الفصل وهو ان
ههنا وجود القول الفصل لما في من تبيين العلامة في التذكرة ووجهه به انهم في هذا
الكتاب سيجي ووجه به التبيين الثاني في شرح الارشاد وهو انهم ايضا من الملائكة
وكلام العلامة في التذكرة وما ذكرنا ان الاختلاف ان كان مطلقا بينهم من غير
وحد لا بأس به وهو انهم من بعض الملائكة هم هذا وان كان الكلام في الملائكة في انهم
عدم الاختلاف الشارح كما ان الذي يسيل من دلل جبر او منارة او غيره وعدم اشتراط
فالظن ايضا بانهم لا دليل على عدم الاشتراط على قيا من ما ذكرنا ولم نقف في كلام الاصحاب
على نظرنا ههنا والظن انهم في عدم اعتبار المساواة يمكن ان يكون محولا على المتعارف
وقد يستبعد على تقدير عدم الاشتراط الحديث ويزم ان لا يغير الماهية التي هي من اية
على داس منارة ويقتل اسفله ما يبلغ وجهه انكر او مع ما في الاية وكذا لم يشر
الماء المذكور ما ذكرنا ان عجايبنا له في شئنا انما في اكثر من ذلك بل لم يشر الى انما في
الجميع بعد لا يخفى ان الامام الاول عليه السلام قد تميزه والاستبعاد في امثال هذه
المواضع لا عبرة به واما الامامان الاخيران فانما يتبعان على من يكتفي في تعليل الامام

بالنظر

ما يصل اليه فاذا استوعب الاجزاء المتعددة نفسها وان كثرت ولا يحد ذلك فانها تعد
استواء سطوحها بمنزلة المتصل كما انه يفتقر علاقة اليها ساقطة وان قلت وكان مجموعها
في غاية الكثرة وكل هذه انتهى وفيه نظر فلهذا لا بد من تبيين افعالنا في كل ما لا
مع الاجتماع والتمسك بالاشياء من غير ما في ساقطة مع ما في هذا المذهب لانها ساقطة
وذلك البعض ملاك لبعض الاشياء من غير ما في ساقطة مع ما في هذا المذهب لانها ساقطة
بالملازمة لا فرق بين الخلق والنجس وما ذكره من انهم لا اتصال بالنجس فيكون
لا لافعال في هذا النزاع في غير الخلق ايضا ساقطة الاسفل فقيده انما يخص من العموم لا يفرق
ما عدا به مما لا دليل عليه قياسا لا نقول به على الله تعالى في عدم وجوده كما ذكره
من عدم تعقل سريان النجاسة الى الاعلى ثم ان الشهيد الثاني قد اخذ ما في
المقام على جميع من المتأخرين منهم لم يردوا والحقوق الشيخ على ما به انه ذكرنا في لوا
ان الماء الجاري اذا تغير بعضه بالنجاسة ولم يشترط الكثرة فيه فانما ينجس في
دون ما فوقه وما تحتها الا ان يستوجب النجاسة اما اذا اشترط الكثرة او كان الجاري
لا عن مادة ولا قوته على ساقطة من غير ما في ساقطة ولا اعتبار ان كان جميعها كذا في
بعض النجس فيسفل الاسفل ومع استيعاب التغير ما بين الحافتين فيشترط في طهارة الاسفل
وهذا القول انما يستلزم تقوى الاعلى بالاسفل والامام الحكم بغيره بالاسفل مطلقا الا
اذا كان لا على وجهه فلم يستوعب المتغير في الماء فلم يكتف بلوغ النجس من الاعلى
كراعي لا يتبعها بل يكتفي بالبلوغ الاسفل كما في الاستيعاب لان اجزاء الاسفل غير متصلة
ولا ينفذ في الملاقاة الى النجاسة على هذا التقدير فيصير نجسا وبني ساقطة من النجس
الملاقاة له وهكذا الى اخر ما ذكره وان كان الاعلى لا يتقوى بالاسفل فقد انقضت احواله
الاول ولا يذهب عليه انما نقله من التفسير في الجارية من المتأخرين لم يردوا في كلام
سوى المذهب في هذا الكتاب والبيان يمكن وقوع التناقض بان في المذهب انما في

العلو والمساواة

بالنظر كما كان سؤالا كان كثيرا على اسفل وما على ما قبل اليه من اشراف الامام فلا
لوم بشرط الاستبراء كشرط طهارة الطهارة وما ساقطه واما المقام الثالث فانما يفتقر
كلام الحق كما ذكرنا وكذا من كلام العلامة في التبيين والتمسك بالاشياء على الاعلى بالاسفل
والية ذهب الشهيد الثاني في ذلك صريح العلامة في التذكرة بعدم تقوية به وقد صرح به
ايضا في هذا الكتاب وفي التذكرة في بيان ذلك الحق في التبيين على ما ذكرنا
انما واجبه الحق في التبيين على عدم التقوى بان الاسفل والاعلى لواقع في الحكم بل في تبيين
اعلى متصل بالاسفل في القوة وهو معلوم بالاطلاق وحينئذ يفتقر بغيره لم يطرأ في
ينبع اللوم بانه ان القول بتقوى الاعلى بالاسفل انما يفتقر ما واحد من رجا غير
اذا كان الماء كذا او لعدم دليل على تقيته بغيره على عدم عموم ادلة انما في التعليل كما ذكرنا فان
الاول ما يدرى ما ذكره لو ثبت ان كل ماء واحد قليل ينجس جميعا بغيره مع بعض منه وان
اسفل من بعض اخر ولم يثبت ما في من عدم دليل عام على اتصال القول وعلى تقدير وجود
نقول انما يفتقر بغيره من صورته النزاع لا يجمع على عدم ساقطة النجاسة من الاسفل الى الاعلى
الاجماع لا يستلزم خروج الاسفل والاعلى من الوحدة كما لا يخفى وقس على طهارة في بغيره
اسفل كثيرا بغيره في عدم ما في قوله وان كان انما في الماء الطاهر وقد انزل في القول
معلوم التقوى بغيره كما كان تحت النجاسة من الماء المحدث اذا لم يكن قوته كذا وان
كان من طهارة وهو معلوم بالاطلاق ويمكن الجواب بغيره معلومة بطلان لا بأس به من
وقد اجاب ايضا صاحب المآل بغيره في قوله ويمكن وقوعه انما في عدم اتصال ما بغيره
الملاقاة بغيره لعدم الدليل عليه اذ الادلة على اتصال ما في من انما في الملازمة في تحت
بالمجتمع والمتعارف وليس يجوز الاتصال بالنجس وجوبا لانما في الاتصال بغيره والافتقار
الاعلى بغيره ساقطة الاسفل لصيق الاتصال وهو منقطع قطعا واذا لم يكن الاتصال بغيره وجوبا
لسريان الاتصال في الاصل في الحكم بغيره البعيد من دليل بغيره ان الماء النجس يفتقر بغيره

العلو والمساواة في كتب في امثال الواضع القليل الجارية واكثر في قوله انما يشترط في تقوى
الاعلى بالاسفل عدم الاتصال بالظن بها وحكم العرف في عدم اتصالها والجارية بغيره في
توابعه ما واحد وان كان بغيره على وعنده اسفل بخلاف الواقع المتصل بالجارية
والحاصل انما يشترط في التقوى وحدة المائتين في العرفا وكونه التقوى على الماء
وان كان لا عن مادة يحكم بانما في جميعه في العرفا والماء الواقع المتصل بالجارية واكثر في
ينبغي في الامكان معا فلا تقوى بها ويمكن ان يكتفى بغيره ويقتصر على كماله
لم يكن اجزاءه من جهة هذا واما المقام الرابع فلم نطق به بغيره وانما في تبيين النظر
الاكتفاء بالاتصال مطلقا وقوله وجهه في تبيينه انما في الساقطة في تبيينه ما ذكرنا
ان الظاهر عدم اشتراط المساواة الساقطة في الكثرة ولا اكتفاء وعمل في الاتصال وكذا
الاعلى بالاسفل وان كان لا يفتقر في اعتبار المساواة والاتصال بما يعتد به والتبريز انما
المتعلق الساقطة للملاقاة بغيره من غير وجوده خصوصاً اذا كان الاختلاف فاسحا او يكون
بطريق التفرقة من غير ما في بغيره وكذا على الذي انما في اجزاء الكثرة وعنده قد يفرق
الاعتناء في الظاهر به وعدم ملاحظة جارية النجاسة ثم في التبيين في مادة الطهارة عند
وجوب الماء اخره وظهور في الاول كما في قوله في غير مرة ثم انما في كلامه اخره وهو
صاحب المآل في اعتبار المساواة في الكثرة لوجهه انما في ذكرنا سابقا ذهب الى انما في الماء
متصلا بغيره كثره سواء كان مساويا لها او يكون اسفل منها وسواء كان الاتصال بطريق
اولهم من غير ما في بغيره كما في الجارية فاما في تبيينه انما في ساقطة ولا يشترط في عدم اتصال
هذا الماء ما ساقطه سطوح ما رتب له انما في تبيينه انما في ساقطة ولا يشترط في عدم اتصال
نعم في تبيينه انما في عدم اتصال الماء في نفسه واستدل عليه بان التقوى لعدم اتصال
بالمادة هو وجود المادة ولا يربطان في الملازمة انما في ساقطة ولا يشترط في الاتصال بالكلية
وليس الذي ايد منها على اكثر من ذلك في ذلك في ذلك حاصل الحق في كونه متصلا بالكلية

العلو والمساواة

بطلها وبطلها مادة ثمة ان حجة الاجزاء لا يخلو من استنباط له عليه وما ان حجة معقود
العلامة في انتهى والتذكير وانما يهانه لا بد من الاستدلال والفاصلة واستدل بان الفاعل
حكمه باله معنونة المار بالمرى والى اى اذ ليس بطلها الا الاستدلال والفاصلة والتذكير في
انه يفتى بالاجزاء فقط وليس بالقول به العلامة لانه في بعض المواضع حجة كفى في مسألة الاول
بين الغديرين في طهارة النفس منسوبة باطلاقها من حجة كفى في النهاية ويظهر
الميل اليه في المنتهى ونفس هذا القول لا الحق في التوجه اليه واستدل الشهيد الثاني به
بما نقلنا سابقا في بحث طهارة العقل من ادلة عدم اعتبار الجمالية وقد عرفت عدم
تماميتها والاولى رعاية الامتناع لتحقيق الاجماع فيه فلا بد ان يكون الاول وعدم
عليه مع ان الاصل بقاء التماسه على ما كان وان كان في حال المناقشة كما في نسخة
ثم اعلم ان ما نقلنا عن العلامة في كاشفة الشهيد الثاني وتبعه بعض اخرون ان كونه
تناقض ونفا في لانه صريح في النهاية بعدم كفاية جريان المادة الى الجوز الصغير
وصح في الغديرين بالكمالية ولا معنى لكون ما والجماع اعظم من غيره وهو كما كان في
المنتهى وهو هذا التناقض والحق ان مراده من ليس كما فهمه وهو اليه بل مراده من
الغديرين الذين يكتفى فيها بالانصاف اذا كانا متساويين وما في الجماع اعم في الغالب
فهم يمكن الاصل عليه بان الوجه الذي ذكره في كفاية الانصاف من ان عدم ازالة الجوز
فالمحذور ان الانصاف لا يقتضي جري هذا اليه فلم يكتف بهذا الانصاف وقد اخذ على انه
انه مشطوق مادة الجماع الكبرية وصح بتقوى الاستدلال في التذكير كما نقلنا عنه سابقا
مع اننا استشكل في التذكير وغيره في انصاف الجماع المار في غيره وهو ان من دفع عنه
ان يكون كلامه في التذكير في الغديرين الاستدلال لانه لا يفتى الا في حجة كفاية
الذين يكون الاستدلال بينهما على ان لا يخلو من من غير ان يخلو من كاشفة في الجماع
وهو الامانة فليست يجوز ان يكون مراده بانصاف الجماع ليس بغير عدم انفعال

بطلها

بتقوى به الاصل بل بتقوى بالاعلى اما بالاستدلال او بحجة الجوز وان كان هذا الاستدلال
وان حكم بتقوى الاستدلال بالاعلى في عدم الانفعال وهو كونه الوجه الذي ذكره في التفتيش
من انه لا يخلو من حجة كفاية الجوز وان كان حجة كفاية الجوز كفاية في الحكم بهذا الوجه
كما استدلنا به في بحثه وانما اعتد على الاجماع وهذا الوجه قد ذكره للتأنيديين في حجة كفاية
وهي انه في التذكير استشكل في الانصاف وحكم في الجماع بعد طهارة الجوز بالمرى بعد ذلك
ففي طهارة الغديرين الاستدلال بها بغيره بالاعلى مع ان هذا الحكم لا يستند بالاستدلال
الجماع المار في غيره فلا معنى للاستدلال السابق والاسوة به لانه متعارفان وحجة كفاية في حجة
اولا ثم يوجب احداهما على انه يمكن ان لا يكون مراده من حجة كفاية الغديرين جريان المار
الى الاستدلال في حجة كفاية الاجماع بل مراده من حجة كفاية الاجماع بناء على اعتبار الاجزاء وعرفانه
لا يخلو من جريان الاجزاء بل مراده من حجة كفاية الاجماع بناء على اعتبار الاجزاء وعرفانه
لا يخلو من جريان الاجزاء بل مراده من حجة كفاية الاجماع بناء على اعتبار الاجزاء وعرفانه
في اسافل وامتزاجه به ينقطع اتصاله بالاعلى فحينئذ لو كانا في حجة كفاية الاجماع
ان لا بد من دفعه عن حجة كفاية الجوز فان قلت على هذا لزم ان لا يمكن التفتيش في الجماع بل في الغالب
الامر وكذا في حجة كفاية الجوز فان قلت على هذا لزم ان لا يمكن التفتيش في الجماع بل في الغالب
على الاصل وقد اخذ عليه انه قال في التذكير وفي حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
شياعه فيه فظاهر ثم قال بعد استطراد قليلة ان الوجه الذي ذكره في حجة كفاية الجوز
ثم بعد ذلك حكم بان الغديرين الوصول منهما بما يوجب الاستدلال في حجة كفاية الجوز
ان بعد الجوز بالحقين الاخيرين لا وجه للاستدلال السابق وهو ان من دفع عنه الانصاف
هو في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
بالغديرين في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
هذا الحكم حكما بالانصاف مع ان لا يخلو من من غير ان يخلو من كاشفة في الجماع
وبما ذكرنا في الجوز الحكم في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز

في حجة كفاية الجوز

ففيه اشكال الاحتياط ان يخلو من من غير ان يخلو من كاشفة في الجماع
بينها والمصروف في التذكير في انصاف الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
منسوبة الى الاصل في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
اولا من حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
ام لا يخلو من حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
والجوز مشكل مع ان لا يخلو من حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
معها يمكن والله تعالى اعلم وما اننا في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
عدم التذكير في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
الحق في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
ولو سلم جبر صنفه بالشبهة فنقول لعل التعارض في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
كما هو في زماننا من الكلام على التعارض وقد يدعى ان هذا لغة المادة في حجة كفاية الجوز
فان قلت قد مر مرارا ان عدم ادلة انفعال القليل غير مسلم فلم يحكم بهذا في حجة كفاية الجوز
قلت قد عرفت ان الشبهة بين الاجزاء قوى وفي بعض حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
هذا الخلاف من احد سوى تحقيقه ويمكن الاحتجاج باطلاق خبر داود بن جعفر في حجة كفاية الجوز
ايضا مما تقدم والجواب ان ما سبق وعلم ان العلامة في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
مع انهم الملقون القول بان الغديرين في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
لم ينفعلوا بعلامة في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
بان اطلاق القول بكونية المادة في الجماع مختص بما اذا لم يكونا متساويين بناء على ان
فما مع التناقض في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
ويروى ان العلامة في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز
تخصيص مسألة الغديرين بالاستدلال بغير حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز في حجة كفاية الجوز

بطلها

الثاني

البرية وان كان فيهم الاصل الا انهم واعزوا على مصالح المداير بانهم قد شقوا الاصلا
 ان الواجب من الظاهر على العقيدة ان ثبتت الاصل في زمانهم علمهم بها فان علم
 وان لم يعلم فعل الحقيقة للمعرفة ان ثبتت الاصل في الزمان فان علمهم قد تقدم وصح
 وعدم الفصل عنه ولم يثبت في هذه المسئلة فيمن الحقايق الثلثة المتقدمة وجب العمل في
 البرية العامة في غير ما علم عدم الحقائق في هذه الفطرية في غير ما علم عدم علم
 الاحكام بالاداء في البرية العامة في كفايا لانها من الجارية في الاصل في كفايا في الشرائع في كفايا
 العلم وعدم تغير الحكم بتغير التسمية فاما ان ثبت في الحكم انما في العلم بالعلم في كفايا
 الاول فلا نعلم ما جعل المناط في الاصل في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 المناط في الاصل في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 اقتضاها في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 الحكم وامان في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 القانون في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 ثم انشأوا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 غالباً ومنع الاطلاق في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 من كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 مطعون في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 غير معلوم اطلاق في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 عن سماء في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 على سماء في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 اول سماء في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا
 غير معلوم في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا في كفايا

دہ قلاں

ثم كان ما ذكره من أن عدم ثبوت الحقائق الثلاثة وجب العمل في العرف العام إلا إذا
عليه واصله عدم النقل وعدم التقدم وضع سابق ضعيف نعم لو حصل ثبوت هذه الأصول
بعدها وكذا حصل ثبوت عدم ثبوت الحقيقة الشرعية لا من اصاله على ما يطرئ على نقل العمل
لغير العام مع الشك في ثبوتها فلا يتحقق ذلك وضعه في الأصول ولا يخرج مما ثبتت الأصول
البر عليه في غير هذه فلا اشكال فيه ولكنها مما ثبت عدم إطلاقه عليه وما اشكر الربيعي
فيده على ما يقتضيه الأصول والقواعد المستنبطة من الأبحاث السابقة في جوابها به وأيضاً
ما ذكره من عدم لزوم تغير الحكم بتغير التسمية بناء على ما حققه من إطلاقه وماذا ينبغي
العمل في العرف العام عند تغير الحكم لا أن يكون مولده تغير الحكم الذي ذكره
المتحقق من تحقق حكم البر بالعين أو استيفاءه وعدم اللزوم تبعاً على ما شرطه من أن
لا يكون ما جعل عدم إطلاق البر عليه في غير هذه إلا الذين جعلوا عدم إطلاقه عليه ولا يخفى
أنه لا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون ما جعل إطلاق البر عليه في غير هذه إلا الذين جعلوا
عليه في العرف العام والأبلام نعم الحكم بتغير التسمية وكانها تركه لا يظهر ويعاد
ظهاً إن الأولى في تعريف البر أن تكون جامعاً ما نابع لا يتبدل غالباً ولم يتبدل بالقبول
ويطلق عليه اسم البر في عرفنا الآن والأشهر نجاسته بالملاقاة أو أنه لا خلاف في نجاسته
بالتبريد عليه ما مضى في الإجماع الروايات المتقدمة في بحثنا قبل الدلالة على نجاسته
كلما دلت بالتبريد وأما نجاسته بالملاقاة فبعض خلافه لا إشكال في نجاسته بالقاء
والله ذهب الشيخ في المبسوط والسبلتين والمتحقق ومجموعه ونسب إلى المشركين ما لا يكره
عليه بل كان له على ما يراه مختص بنجاسته بالتبريد وليس بالقاء بل يمكن التبريد بالقياسات
الآن تنسك بمجموع قوله وإن سقط في ما عرّفه أو بل أو غير لأن أو بالواحد لا يخرج بذلك
جماعاً من الأسباب كالدلالة على شيء مفيد للدين من الجهر في وقتها المتعقبات وإن في
المسألة من عدم الدلالة على شيء من المظاهر في العمل بنجاسته مطلقاً وذهب الشيخ في

فقط لم يكن المنع الذي ذكره من ان كلامه لم يرد في حق وجهه الذي قاله
تكميل كلام العلامة في ذلك فتركت ان اوجه الثاني في اوجهين في حق وجهه الذي قاله
في صورة الوقوع ميتا فلا يلزم ان يدفع العلامة في الصورة الاولى بل انما يلزم دفعه في الصورة
الثانية وهو انما دفعه في ذلك ما سلكه عنه في انشاءه واما في الثاني فلا وجوب
الدالة على قيام نجاسة الكلب بعد الموت وما ذكره بعض من ان عدم وجوب غسله وعدم جواز
دفعه في مقام السليين يدل على ذلك غير ذلك لانه لا يلزم من المعنى في الاغني وقوله في
رد اليم على اختلافه بقوله وقد اجمعت في العلامة في مختلف جهات منع دفع نجاسة الكلب
بعد الموت وحكم بوجوب نزع السبعين بناء على القول باليقين لوقوعه ميتا نظر الى العموم في
قاروان وقص حيا ومات فكل ذلك ومن اجل انما بما يقتضيه لم يتجلى في شكل في فساد
التي ذكرها بعد منعه لبقاء نجاسة الكلب بعد الموت وصحبه مودع في الوقوع ميتا كما في
به تسكه في حكم الوقوع ميتا بالعموم فان اللازم من ذلك كون نزع السبعين واجبيا لبقاء
الموت فقط وليس هذا غير ما نزع في حق فادفع حيا ومات فتركت بها لغيره
منصوص عنده وهو انما نزع حيا في حقها ما يجزئ السبعين فكيف يقول بعد ذلك
ان وقص حيا ومات فكل ذلك لا يمتنع فيه فظاها لان ما ذكره من فساد الموت في نزع
الكل بعد الموت وجعله مودع في الوقوع ميتا فادفع حيا ومات فتركت بها لغيره
اه طنا سلكنا فتركت بقاء نجاسة الكلب في حيا ومات فتركت بها لغيره
لا يجزئ نزع حيا في حقها كونه وهو انما يتصل مع السبعين لان منعه بعد ذلك
النزع سواء كان في حيا ومات فكل ذلك لا يمتنع فيه فظاها لان ما ذكره من فساد الموت في نزع
على صحة الاحتجاج برواية كونه كونه حيا ومات فتركت بها لغيره
فيه وهذا ما وعدنا اننا نذكره في الوجه الذي ذكره في الصورة الاخيرة
احدا في الصورة الاولى انما لم يكن تسكه فيها بالوجه الاخر ثم انما لم يكن تسكه فيها

مورد

الوقوع ميتا باطل وانما تسكه فيه بالعموم بل غير ذلك لان التسكه به باعتبار انعام
في وجوب نزع سبعين نجاسة الموت كما امر فيه ماء العلم ايم وليس هو من نجاسة
الموت بغيره لانه لا يلزم نجاسة الكلب في حيا ومات فتركت بها لغيره
الرواية انما وردت في الموت في البر لا في حيا ومات فتركت بها لغيره
في الموت حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
النجاسة الاخرى وليس الكلام ههنا في هذا لا يمتنع فيه فظاها لان ما ذكره من فساد الموت في نزع
ما في الكلام حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
ما ذكره المحقق في الامنع تلك المقدمة قائل وقد بقي في المقام في حق وجوب السبعين الثاني في
في اشرح الارشاد منع مع العلامة في حق نجاسة الكلب بعد الموت ومع ذلك في حق
ميتا والوقوع حيا ثم الموت وحكم في الاول بالاكفاء بغير سبعين لعدم الرواية في حق
بوجوب نزع السبعين ان قلنا بوجوبه لما لا يصح فيه ويترجح في حق السبعين في حق السبعين
ان قلنا بوجوبه لما لا يصح فيه ولم يتجلى في شكل في فساد الموت في نزع
لان الرواية في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
في نزع الكلب والسبعين في الموت حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
به على النجاسة من الموت اذ ان في الصورة الثانية يتجمع فيها نجاسة الكلب والموت
فان الصورة الاولى لا يلزم من ذلك نجاسة الكلب في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
كما فعلت العلامة في هذا وقد تضمن جماد ذكره ان وجوب نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
عما لا يمتنع فيه فظاها لان ما ذكره من فساد الموت في نزع
وانما لم يمتنع فيه فظاها لان ما ذكره من فساد الموت في نزع
انما يتصل مع السبعين كما في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
كما سبقت من غير ذلك في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام

بالفان كما ذكره بعض الاصحاب في حق الاجزاء وشيئا مما في الما بحيث تسكه بها ويمكن ان
يكفي فيه بقية الاجزاء ونقصها لسد القدر وان نزعها في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
او من نزعها في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الواقعة في البر وهو انما يتصل مع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
غيره في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وقد منع هذا في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الاصحاب في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وقال الشيخ في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الى ما بين في الكلب ووجوبه لا يصح في الكلب واليه مال في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وقال الشيخ في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
ابن نزع السبعين في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وجها لاستدلاله من هذا الوجه في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
ليس في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
كذلك عليه قوله واكثر عددا وليس كذلك لانها جميع القلة في وان كان السبعين في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
او من نزعها في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وانما لم يمتنع فيه فظاها لان ما ذكره من فساد الموت في نزع
الفضل يدل على ان الحكم بحصول الماحية باق في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الاشياء من حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
لانها اذا نزعها في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
عن زيارته من حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام

فحسين للعدو الطبية والذاتية واجبة الشيخ في المطبقين العذرة الطبية
لها في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وكذا في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
فان ذابت فارتفع وجوبها في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
واما ما ذهب اليه الصدوق في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
البر يقع فيها العذرة الطبية عن الوجوب في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
تقع في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
على الماركتها من حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
عصير البراءة اليقين في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
على حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
له انهم ودعا في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
وان لم يفسر هذه الروايات حجة وانما في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الاشياء انما هي حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الحكم في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
العلامة في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
نصير رطبة والاشياء في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام
الذوبان في حقها من نزع السبعين في حيا ومات فتركت بها لغيره لان التسكه به باعتبار انعام

لغيره

في كثير

باطلة ولا يذهب عليها ان ظاهر قول الشيخ واكثر عدد ايضا في هذا الجمع عشرة من الجمع
 اقلية هذا ان برادة في هذا الجمع فله لان يكون بنا كلامه على ان الجمع اذا كان
 فاكثر ما يكون هو من هذه عشرة حتى يرد عليه ان الحق احد واحد وعشرون في
 نعم انما يرد عليه ان البراءة السابقة من منع كونه جمع فله وكذا لا يراد ان ارباعا
 اليها المبسوطة وانها بية فلا يستدل بها اصلا واما القليل فقد يستدل به بما كانت
 المذكورة تارة بان يقال ظاهره ان الكلام في قليل الدم لان القطر ليس بجمع فله
 سيرويه على ان جمع الصحة للقلعة والاداء جمع فله واكثر هاشية في الاكثر شيئا لا
 البراءة وفيها ولا يمنع كون الدم لا يجمع فله كما مر وانما منع وخبر الاكثر بالظاهر
 انه يفي انما يصدق عليه وتارة بان الكلام في قليل الدم كما قلنا والاداء جمع
 واكثر العشرة وفيها ولا يمنع كون ارباع الجمع مثله وية بالهاتمة واكثر حقيقة
 بل انظم ودود كل من وذي القليل واكثر على عطلهم بمعنى الاخر ودواشيعا
 فهو اما حقيقة وفيها واما مجاز فهو انما يصدق بالحق الحقيقة وعلى الترتيب لا يتم
 المقصود فاما انما لا يتم هذا الدم ان يجمع اربعة لانه اقل جمع اكثر من الاربعة
 واما ما ذهب اليه الصدوق في مستند في القليل المكا تبة المذكورة وهو ان
 ظاهره كذا موافقة عما لا يستدركه في بحث وجوب سبعين لموت الانسان وبطل عليه
 ايضا ما رواه الشيخ في رواية ثابت بن الهيثم والاستصحاب في باب البراءة فيها ان
 والكا في رواية جابر في الصحيح عن علي بن جعفر قال راسلته عن رجل ذبح شاة
 من فقت في بئر ماء واحد اجمع فاشرب منها هل يتوضأ من ذلك البئر قال لا يخرج منها
 ما بين الاثنين الى الاربعة ولو اجمع يتوضأ منها ولا بأس به قال راسلته عن رجل
 دجا بياض حمامة فوفقت في بئر هل يصح ان يتوضأ منها قال لا يخرج منها دلاء
 فيبينة ثم يتوضأ منها قال راسلته عن رجل سقي من بئر فحفر فيها هل يتوضأ

منها

منها قال لا يخرج منها ولا يديه والخبر وان كان خيرا في التمسك بالاستصحاب وكذا مستد في
 الى الجاهل من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في
 الاخير واه عبيد بن ابي نضر اليها ما بين وستين في كثير من الاول من الاخير وهذا
 مستد من مشقة مستند ومرة دالة لكون القدر من الماء انما في قليل من ماء
 جمع من الاصحاب في قوله الحق ما عداها جابر بن عبد الله كذا في بعض الفضلاء انما قيل
 تحت وما لا يتوكل الا انما عداها لا يستدل على التمسك طام واية كروية وفائدة المقدس ان
 في بحث وجوب قليل الدماء اربعة على نزع الاثنين لقلة الدم والاخر للزنج عشرين والاداء
 طبخا فلا يتصل ان سارضا لا ذكر لعدم صحة مستندهما ان للموت على الاستصحاب احتمال
 ظاهره انما يصدق ان سارضا لا يستدل للتوضأ وانه يفي على ما بين التوضأ في بعض القول
 فيه انما الله في حديثه واما ما ذهب اليه الشيخ في مستند واية كروية وفائدة المقدس ان
 ولا يخرج ما بين الدم ولا يتوكل على ما عداها انما في صحة فاستدل في بعض الفضلاء انما
 دواة يجمعون رواية ذواته ولم يطلع عليها في الكتب الاربعة ثم ان جماعة من الاصحاب
 القليل من الدم والطير والجماد والكلب يجمع اربعة في الشاة وقيل على الرواية ان لا يجمع اربعة
 في ذلك مما هو في الغزاة والنزاة في مكان دم الطير كثيرا في بئر قليلا في اخرى وقيل
 الدلالة انما في رواية عن العلامة ما رواه في حديثه ان يجمع هذه العينين فان
 لو كان في فضل الدماء في الحديث ما سمعت فلا يجله فلهذا على ما عداها واربعون
 للشاة والاربعة والكلب والخنزير والسوء والشاة وبول الدجاء واربعة
 الستة الاول والاشياء في البنية هو في الشاة والخنزير والاربعة واربعة والاصدق
 في الحديث في الطب يثبوت الاربعة في السور ربيع دلاء وفي الشاة وما يشبهها سبع
 دلاء في عشرة قال في المنع ان وقع فيها كلب وسور فانه ثلث دلاء الاربعة
 سبع دلاء وان وقعت في البوشاة فانه منها سبعة ادل واجتنب الشيخ على قتاده عاروا

ما رواه في الباب من المذكورين في الصحيح يوجب الاستصحاب وظاهره انما في التمسك على
 عن الجاهل من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في
 طم الما في كثير من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في
 البر في الحديث في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 ان الجاهل من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في
 من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في
 الحق في الحديث في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 يعطين المقدمة في بحث جازية البلية في المنع دلاء ومنها صحبة الفضلاء ودواشيعا
 المستد ان في بحث وجوب الفرس المستد ان في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 وفيه ما فيه ومنها ما رواه في الباب من المذكورين في الصحيح يوجب الاستصحاب وظاهره انما في التمسك على
 يقول اذا ما تكلف في الحديث في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 دلاء وحمل الشيخ في الحديث في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 الباب من المذكورين في الصحيح يوجب الاستصحاب وظاهره انما في التمسك على
 او غفر من قلة في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 ثقة في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 على انما استدل بها على من وجوب الاربعة من طائفة من اصحابه ومنها ما رواه في
 البر عن الجاهل من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في
 سبع دلاء الا ان سارضا لا ذكر لعدم صحة مستندهما ان للموت على الاستصحاب احتمال
 وكل شي يسقط في الدم ليرسله دم من القدر في الشاة فلا فلا سارضا لا ذكر لعدم
 السند وانما في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 البر عن الجاهل من غير الاول مستدوها انفي ايضا عن علي بن جعفر في باب المياه في

يتوكل في باب المياه والاستصحاب في باب المياه يقع فيها التمسك على ما راسلته ما عداها
 عن الفاء تقع في البراءة ربيع دلاء راسلته عن الطير والجماد يقع في البراءة ربيع
 والسور عشرة دلاء وثلاثون او اربعون دلاء والكلب وشبهه وعارواه البنية في الباب من
 الموثق عن جماعة قال راسلته ما عداها عن الفاء تقع في البراءة ربيع دلاء راسلته
 ان سبق نزع منها سبع دلاء وان كان سنورا او اكبر منه نزع منها ثلثين ولو اد
 اربعين دلاء وان اتى حتى يوجد ربيع النور في الماء نزع البئر حتى يذهب النور في الماء
 قال في الحديث في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 وفي الحديث في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 يتخذ على وجه التمسك وهاهنا علمت بغير هذا من الخبرين مما تضمنت نقض ما ذهب اليه
 لانا اذا علمنا انما ذكرناه من نزع اربعين دلاء او وقع في الكلب وشبهه ونزع سبع دلاء
 مما وقع فيه الدجاجة وشبهه فلا خلاف انما في جواز استعماله ما بقي من الماء
 يكون ايضا الاخير الذي يضمن الاقل من ذلك الا حاشية في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 فاعين هذا الخبرين من جملة وصاير من الاحتياط فيه فالحال هذا علمنا على انما في رواية
 به الاخبار انتهى ولا يخفى ما فيه من ضعف وجبة القضية في السور فلهذا رواه في
 صحيحه من خلال المقدمة واما في الكلب فوثقة جماعة المذكورة انما واما في الشاة وما
 اشبهها فما رواه في الاستصحاب في الباب من المذكورين في الصحيح يوجب الاستصحاب وظاهره انما في التمسك على
 على انما في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 ثاة وما يشبهها فثقة وعشرة واما صحة المنع في الكلب والسور وثقة جماعة
 ودواة السبع كما رواه في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 المقدمة في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان
 بما في حديثه واية كروية وفائدة المقدس ان

ما رواه

على الرضيع وانت خيرا ان ركبنا في الصحيحه بغير هذه المسئلة شكل لكن في الصحيحه
بان الاحصاء بالاجماع منهم ظاهر على عدم وجوده لان ايدى على سبع واما احثا في الصحيحه فيقع
منه سقم اسلا لانه وقع فيها الصحيحه فاعظم لوقوع فيها بالضعف وعدم علم الاحصاء بها
لكن اولي ولما القول الثاني في المقبوله على وجهه نعم يمكن الاستدلال على قلة صحيحه
المقدمه في بحثه بنجاسة البر المقتضيه للزجر الدلالة القطعيه بالنقل لان اقلها ثلثه كل
احده في اكثر الان سببا بالاجماع المذكور مع ذلك يرد عليه انها اسطوخة والمرتبطة بقدره
فيعلم عليها والكلام فيه محال في المادى الصحيح غير الباقي والرضيع الذي لم يأكل طعام كالم
من كلام الشيخ وقيد بعضه بكونه غالبا على اللبن وسوايه وقدره ان يرضع من كان
له دون حولين سواء أكل ولا وسواه فظم ولا ولا فائدة في تحققة لعدم وروده
في القليل الحديث في صحيحه لدرج الحاج وحسنه جماعة لجلال القول بالجنس مطلقا للشيخ
ومقتضى القيد وجماعه وان كان حاله لا يدل على الروايات في الحق في المعبر في مو
اشكال اما الاطلاق فتعريفه لا يدل على ذلك في طاهر وكل صحيح طاهر لا يوثق في البر
بغير تحجيس اما الجلال فدرقه غير كمن قد يرضع من حبه بنجاسة في موضع المنع ويطلب
قايده بالدليل وقال ابو الصلاح خي ما لا يوكلمه بوجوب نزع الماء ويقر بعندي
ان يكون داخل في قسم العذرة بنزع له عذرت فان ذاب فاربورك وخمس ويجعل
ان يرضع له ثلثون كبر المجزئ انتهى واما وروده في ما ورد على القول بالاطلاق
الان يكون حكم الشيخ به نظرا الى احد قوله من نجاسة ذوق الدجاج وكذا ما ورد
على القول بالنقيص من عدم الدليل على هذا القدر لان سببا بالاجماع على عدم
الزائد على الحسن والاول لا يثبت بالبراءة فيجب كسر دعوى الاجماع شكل على الفقه
الى الصالح لان الجمل كلاله على لا يوكلمه اصابة ولم يثبت كلاله لانه معلوم
وما ذكره من ادخاله في قسم العذرة منطوقه لان العذرة في اللغة فضيلة الاصابة

وذكره

ولكن ما ذكره من احتلال نزع ثلثين في الحيوة وهو رواية كرويه المستندة لوقوع ما لا يظ
بالقول وحسنه الخطيب ونحوها لانها مختصة بظواهر الاشياء المذكورة مع مخالطة ما لا يظ
فانقدري عنها شكل ولا يسلط ادخاله فيها لانها فيه ولاكتفاء مع الحسن لا يظ
وتلها فاقه مع عدم الامرين اي النسخ والانتاخ قد تم نقل القول فيه وروى حسن
في صحيحه في اسما المقدمه في بحث الكتاب وشبهه بالحية ولا شأبهه وحسنه
لوحته كذا في الشرح والاحتلال وكذا في الاحصاء ليس فيه نص بوجوبه قال في العشر
ويمكن ان يستدل على الحيوة بما رواه العلوي عن ابي عبد الله قال لا يسلط في البحر حيوان صغير
فان فيها فانزع منها دلاء فينزل على الثلث لانه اقل احتمالاته انتهى وفيه اولاد موقوف
على كون الحيوة ذات نفس سالمة اذ لو لم يكن كذلك كانت خارجة عن العموم بالروايات التي
في بحث العقرب وهو ثم وثابا انه مقتضى صحيحه ابن سنان المقدمة في بحث وفي حق النسخ
لنزع سبع دلاء لوقوع دابة صغيرة في البحر المطلق على المقيد لان منع الوبر في حق
ان حمل المطلق على المقيد ليس باولى من حمل المقيد على الجان لوسلم ظهوره في وجوب
واجب العلامة في التحصين برواية على المقدمة في بحث موت الانسان وجه الاستدلال
ان الحيوة يجب فيها اكثر من العصور والام بحسن الفقه بالعصور وانما وجوب النسخ
الفاقة في قدر الجسم قدر ما يوجبها بوجوبها في عارل المقدمة في بحث النسخ وما لا يظ
الاستدلال ان الحيوة لا يرد على قدر الحاجة في الجسم ولا يظ في الوجوب من النسخ
من وجوبه وطول العلامة في التحصين استدلالا على ما يروي في بحث النسخ لوقوع سبع
دلاء وكذا واحد او صاحب العالم فيها عند ما من نسخة الرسالة وقدره سلك العقرب
وقال ابن بابويه في مسالته اذا وقعت في حادثة وعقب وخاض في شدة ودان
فاستق منها للشيخ سبع دلاء وليس عليك فيها سواها حتى يكتفى بحق في المعبر والروا
بغير اخر اذن موضع سبع دلاء ودوا واحد او صاحب العالم فيها عند ما من نسخة

والرسالة القدر يمتد على انما الصحة دلاء بدون سبع واجتبه العلامة للشيخ بانها في قوله
وانفة في صحيحه السبع ولا يظ من ومنه والاولى الاستدلال على صحيحه ابن سنان
وجوب الدوا الواحد في ما في القول لا يدل عليه والنسخة التي فيها الدلاء يمكن الاستد
عليه صحيحه ابن سنان المذكورة وجوب الدوا الواحد في ما في القول لا يدل عليه والنسخة التي فيها
الدلاء يمكن الاستدلال عليها صحيحه للحلو المذكورة بل بصحبة الفضل ورواية الفضل
في بحث ابن سنان والاحتياط في نزع سبع دلاء ولو ذقة القول بوجوب الثلثة لوقوع
للصدق والاحتياط وجمع من الاحصاء ووجب سائر احوال الصلاح ولو واحد او اثنان
او اربون بوجوب شيئا وقال الحق في المعبر والروايات وجوب النسخ في الحيوة لان
نفس سالمة وميتة تحية اما العقرب فالوزع فعل الاستقبال لان ما الانفس
له سالمة ليس بغير ولا يثبت شي بموته فيه بل روى انه له سم فذكره لانه انتهى
صحة القول بالثلثة صحيحه معوية بن عمار بن سنان المتقدمان في بحث الفقه واما ما
يب في باب نقله اليها والاستنباط في باب يقع فيها الفقه والنسخة في باب الميا
عن عقوب بن عثم قال قلت لابي عبد الله سم ابرص وعذرة ما قد نفض في البئر
قال لا تغار عليك ان نزع منها سبع دلاء قلت فثابتنا التي فصلنا نغسلها ونعيد الصلوة
قال لا فخر في السند مع عدم علم الاحصاء بصحة فليعمل على الاستحباب وجوبها
والشيخ وكذا على بصحة وحمل الروايتين السابقين على عدم النسخ كما بينهم من ظاهر
التحذير بوجوب القول بالدوا الواحد ما رواه في كتابه باب الميا والعقرب
في باب الميا عن عقوب بن عثم انه سال ابا عبد الله فقال له بركا في ما فيها
لنخرج منها قطع جلود فليس في ذلك الوزع يتطاح حله انما كلفك من ذلك
دوا واحد وما رواه الكافي في باب البركة الحسن عن عبد الله بن النوفلي عن ذكره عن
عليه قال قلت برك يخرج في ما فيها قطع جلود فليس في ذلك الوزع يتطاح حله

وذكره

وذكره

قائمة لباس ومنها ما رواه ابنه في الباب المذكور في المتن عن يزيد بن معاوية قال قلت
اغتنل من الغنابة فيقع الله على النسا فينز وبقية النوب فقال لابس يد ومنها موثقة
ساعة المتقدمة في تحت ترتيب العسل ومنها رواية عن يزيد بن معاوية عن الكوفي في تحت
القبول ومنها حديث محمد بن مسلم المتقدمان في تحتها العاشر ومنها ما رواه في باب دخول
الحمام والكناف في باب ما رواه في الحمام عن أبي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الرضا قال
سئل عن تحت الماء في الحمام من غزالة الناس يصيب للشوب قال لابس وروى القليل في باب
المياه مرسلا عن الحسن بن موسى عليه السلام وفي رواية ما رواه في هذا الباب في الصحيحين ردة
قالوا يا ابا جعفر يخرج من الحمام فيمضي كما هو لا يغسل رجله حتى يمشي واما ما رواه في هذا
عن الكافي في تحت ما رواه في الحمام كان القدر في سنده قلت مظاهره الدلالة على خلاف ذلك
فلاخذ شدة وفي ظهوره ثبوت في دفعه للحدث لا في تحتها لابس سديد ان شاء الله وليه
براد قولان فيهما الكراهية لاختلاف الاصحاب في هذه المسئلة فالشيخان والصدوق
على عدم جواز دفع الحدث به ثانيا وفيه الشيخ في الخلافة اكثرها ثانيا والمحقق واثني زهره
والحق في بعض كتبه والعلامة على الجواز وهو لا يخلو لعموم ما سلكنا في استعمال الماء
من غير تقيد وهذا باطلاق ولصحة على بن جعفر المتقدمة في تحت استبعاد الغسل بصبغ
في الاستبعاد على التمسك وليس بعيدا لتعويله على الدليل الاول وفيهم من هذا القول ان
مذهبه ردة جواز الاستعمال عند الضرورة لكنه لم ينسب احدا هذا القول اليه حجة اكثر
منها رواية ابن سنان المتقدمة ايضا وانما وفيه انه ضعيف السند من جملة روايات
حلال معان في تحتها ايضا شيئا من الاضطراب ومنها ما رواه في باب دخول الحمام
الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن ما رواه في الحمام فاما ادخله باذا لا يغسل
من ما رواه لان يكون فيه حجب او يكره لاهله فلا تدري فيهم حجبنا لا وفيه انه لا يكره
فيه عن الاعتقال حال وجود الجنب بل فيه عدم النهي عن الاعتقال من ما اخرج وصفا

من النهي

من النهي عن الاعتقال من ماله اذ يجوز ان يكون التذرع عن ماله عند عدم وجود الجنب لعدم
فيما عدا ما ذكره في الباب المذكور في المتن عند وجوده والحدث فيه حراما او كراهيا بل يكون
مباحا ولو لم يثبت الدلالة على النهي فلا يتم ظهوره في الحرمة بل يجوز ان يكون لكراهية ونحن انما نقول
به مع انه لا يمكن العمل بظاهره على تقدير تسليم الظهور في الحرمة على قولنا ان الاعتقال في ان
الشك في حصوله يقتضي الاجتناب عن فعله لا بد من ان يصر عن ظاهره في الحرمة والغير وحمله على الكراهية
وجع ينعقد الاعتقال على الظهور في الحرمة الاول لا يتم في الاضطرار وروايت ان الاعتقال فيه مطلقا
بحيث يصلح الامارة ورفع الحدث واذا ثبت ايضا والمأخوذ من رفع الحدث به قالوا يجوز
استعماله في ازالة الحدث فلا بد من التمسك بالنسبة اليه فيضعف الدلالة وفيه نظر لان
الاعتقال في رفع الحدث لا يستعمل في رفع الحدث في العرف وهو كونه ماله ما رواه في باب دخول
عن حمزة بن محمد عن ابي الحسن قال سالت ما رواه في الحمام فقال ادخله بمنزلة فغسل
نهر لا يغسل من البراءة في حريم ما رواه في الحمام فانه يسيل بها ما يغسل به الجنب ولا يكره
ولا ناصبنا اهل البيت وعشرتهم وفيما ضعيف السند ولا يظهر في الحرمة ولو لم يكن
ان يكون باعتبار النجاسة اذا الغالب عدم اعتكاف الجنب في النجاسة وهذا واراد في الشر
الساكن ايضا ومنها رواية بكر بن كريب المتقدمة في تحت ترتيب الغسل ومنها رواية عثمان
المتقدمة في تحتها الحمام واما ان الروايات مع عدم صحة مستندها لا دلالة لها على المباح
ومنها انه ماء لا يقطع جواز استعماله في الطهارة فلا يثبت معه رفع الحدث فيكون الكل
نقار الحدث وفيه ان عدم القطع ثم كونه هو عدم تول الظاهر الذي يجب العمل به مع عدم
وصفها كالمطهر في هذا القول ما رواه الجوهري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الماء الذي لم يغسل فيه من جنابة وصفه فلهذا ما قبل في هذا المقام والاحتياط في
متابعة اكثرهم ان هذا هو الذي من التمسك به في الاول تحقيق معنى الماء السائل وفيه
ما يدل على احتياط الاحاد فافضل ما رواه في تبيينه هو ما كان معناه في الطهارة والاحتياط

كان ذكرنا وان لم يكن مذهبنا فيكون الاستدلال على المطابقة الرواية بان ثبت الحكم في حال النجاسة
فيمسك في غير ما عدا القول بالفصل وفيهم من كلام صاحب العالم ان النزاع في الماء الفصل في جميع
البدن والكره وهو مع قوله ما لا يفسد الماء ولا يغيره في طهرته ولا يغيره في طهرته ولا يغيره في طهرته
اعتدل به غايته ما يذهبهم من بعض كلامهم كذا في كتابهم من النجاسة والرضعة وهذا لا يثبت
كون النزاع فيها ذكره بل الظاهر ما ذكرنا والتفسير الذي ذكره العلامة في المناهية من انه
الذي يجر من المتطهر من الاعضاء او لا ذكرنا في انه مذهبنا في الاستعمال ايضا
عن البدن والاعضاء والكلين المذموم الذي يجر من كلام العلامة في المتن وانها يكره في
لم يشترط الانفصال حيث قال في المتن الاعتقال من الجنب في بيت في العضو لعموم ما رواه
فصر في البطل الذي على العضو في هذه المسئلة جاز ما على ما اشتهر في هذا المقام
الحقيقة فلهذا لا بد ان يكون شهرا لا يفسد عن البدن وفي اشتراط استقلاله في
خلاف عنهم وما في الوضوء فقالوا لا يجوز صرف البطل الذي في الجنب او اللعة التي في
لان البدن في الجنب كعضو واحد فافترقا وليس للشيخ فيه نص والذي ينبغي ان يكون
منه عدم الجواز في الجنب فان لم يشر على استعمال الانفصال انتهى وفي هذه المسئلة في
الشيخ اشكاله لا يفتي في عدم الاعتناء ما رواه في الفصل من عضو آخر وهذا مما
تقدم الفصل لان شدة الاستدلال في شدة ما لا يغسل في ماء الغسل ويجوز في الاعضاء المتعارفة
دون التباينة وبالجملة القدر الذي يظن انه معتقد بمقتضى الاستعمال بعد الانفصال عن
ولما قبله ولا ونقل العلامة من الشيخ عليه السلام عدم التمسك به في كتبه الشبهة مع استدل
ما ذكره العلامة التي تسكوها عن تعارضها لا يدل على ان من فلا بد ان استعماله في
غير الذي ذكرناه من استعماله في الاعضاء وهو الذي يشر فيه بعد الاعتقال والظاهر انه
لا خلاف في كونه شهرا ما رواه في الاعضاء وفيه عضو الغسل في الماء من كلام العلامة في النهي
انه ايضا داخل في استعماله وقد توهم في هذا في صدق النجاسة فيها فاعل سلام الله عليه

انه ليس بمراد هذا ولا خلاف في جواز دفع الحدث به ويدل عليه منشا في الاجماع اما
فصل الوضوء في ما رواه الفقيه في باب المياه قال وسئل عن رجل وضوءا من فضل وضوءه
الساكن في البيت وضوءا من وضوءه في البيت وضوءا من فضل وضوءه في البيت وضوءا من فضل وضوءه في البيت
فان احببتكم الى الله الخيرية السميحة والسهولة وهذا كما يدل على الجواز بل على الاستبعاد ايضا
واما على فضل الغسل فالروايات المتقدمة لاغتالة امره بل مع زعمه من اننا واحد وقد
تقدمت في غير استبعاد الغسل بصبغ وهذه الروايات دالة ظاهر على جواز استعمال فضل قبل التمسك
ولا يبعد ان يجر من بعضها شمولها لعموم ما رواه في الاضطرار في تحتها ما رواه في
وثانها ما يقتضي من العضو عند الطهارة مطلقا سواء كان قسرا او اذ بدنها وفيهم من كلام
في المتن ان النزاع واقع فيه لكن كلام الفقيه يشوبه لانه مع منع الغسل في الجنب
قالوا ان غسل الجنب في الماء من الارض وقوع في الاناء او سائل من بدنه فلا يكره فلا بأس
وهذا يشهد بما ذكرنا ولا يخفى انه لو كان النزاع فيه فيكون الروايات المتقدمة اقناعا من
القبول وروايت شاذة ولا يترجمها ورواية عويص بن زيد حادثة على ما اشتهر في صحيح
رفع الحدث به فيقول على ما علم ان الشيخ في معونة من المانع وروى اكثرهم الروايات
في تيب ولم يصر له قوا ولا يوايد او عارض وهذا يصح من عدم الخلاف فيه فانها
الشبهة المتقدمة الذي يكون دليل على القسوة والرشح بحيث لا يثبت هذه الروايات ما
بان يغسل مرة عن البدن والاربع مما انفصل عنه حرارا وانما ان النزاع في ذلك
الاستدلال على جوازها من الروايات كبر صحته على المذكور في الاستدلال لانه في
الدلالة على النهي انما عارضها ان جرحه وجعل الغسل الى الماء الذي يغسل منه
سببا لانه في الاعتقال وتلك الروايات يكون له قد رويته نعم لم يصرح
ما تقدمت في الشيخ في الاستبعاد في جعلها على الضرورة اذا الكلام في موضع في قلة الماء وهذا لا
ان كان مذهبنا لا يمكن ردة جرحه الرواية بالتعويل في ردة على الدليل الاول

لا ذكرنا

يقع ثوب فيه وانما جنبه بالباس به ومنها ما رواه ابي ذر في هذا الباب وانما في باب الجلاء
ماء المطر بالبول والتقييد في باب ما يجس الثوب باليد الحسن عن محمد بن النعمان الاصل
قلت لابي عبد الله اخرج من الخلافة فاستناب بالماء فيقع ثوب في ذلك الماء الذي استناب به
لا باس على التحسين به و زاد القتيبي ليس عليك ثوب وهذه الروايات وان كانت متقدمة في
الباس عن وقوع الثوب لكل جماع الاصل على عدم التحسين فلهذا ورد عدم تحصيل الثوب
يكفي في الحكم بجموع ثوب الباس مع ثوبه بالباس والاصل ما رواه الحسن بن القاسم قال سالت عن
اصابه قطرة من طست فيه وضوء فقال ان كان من بول او قرن فغسل ما صابه فقام ويذكر
خاصه فيجب عليه معان في سنة كل ما سجد الله وقسم عليه الحال في الروايات
في تحتها من القليل بالملافة مع ان في عمومها كمالا ما كان في غير مرة خصوصا في نجاسة يورث
على النجاسة واما انما ظاهره ومعونه فاعلم ان الحق في قارة العترة اما طهارة ما لا النجاسة
فمن مذهب الشيخين وقال علي الهدي في الصباح لا باس بما يتنجس من ماء الاستنجاء على الثوب
البدن وكلامه في في العترة وليس يصح في الطهارة ويدل على الطهارة ما رواه الاصول
الغير المذكور انما ذكر وعبارة عبد الكريم ثم قال لان الشك فيه عن عرسه فيقع ثوبا
للعترة وقال العلامة في الشئ عني عن ماء الاستنجاء اذا سقط منه على ثوبه او بدنه
رجع عن الاصل طهارة وصح الشيخان بطهارة ثوبه وقال المصنف المذكور في في العترة ليس
في الاستنجاء يصح بالطهارة انما هو بالعموم وتظهر بقايدة في استعماله ولعله قد قيل في
بعضه انتهى واذ قد مر هذا فنقول ما نسبته الحق للمفيد من الحكم بالطهارة ظاهر نصريحه
به في المقنع وما لا يخفى ثم نظره في كلامه في كتبه المشهورة بما يدل عليه ولعله قد وجد
في غيرها وما ذكره من عدم صحته عبارة المرتضى في الطهارة هكذا ثم لم يزل يصرح
في الطهارة ام العترة الذي يري ان ظاهره من قوله ويدل على الطهارة في الاول كما انما لم يشهد
بالثاني فيكون مراده بالطهارة العترة في انه اورد في الاستدلال رواية الاصول فلهذا

لأنه

لأنه وتبينها وبين عبارة المرتضى في المعنى في صحيحه بان ليس في عبارة صحيحه بالظواهر
يجوز ان يجعل الرواية دليلا عليها واما دليله الاخرين فعبارة عبد الكريم في صحيحه ليس في
الطهارة لان عدم نجاسة الثوب لا يستلزم طهارته وكونه معنوا عنه مطلقا اذ لم يستلزم
ذلك الا في حالة كونه معنوا عنه مطلقا مع نجاسته فيستلزم نجاسته بلا قيد فانه لو
اثر معنوا عنه في حكم عدم نجاسة الثوب لكان لغيره في الاستدلال لا الحق في الرواية
يدل على ان عبارة الطهارة وجوب كون استدلاله بالرواية الاولى استدلالا لا على معنى
او غير في تمام المدعى بالثوب الذي ذكر بان يقال نجاسة الماء مستلزم لوجوب ان الله
عن الثوب والبدن وجود الباس فيه في ثوب الباس عنه ثبت طهارته لا بان نقول لا
ثم وكفاية ما نسبته في اقتضاء النجاسة هذه الامور للاجماع وهو فياخذ في مقتضى
ولو فرض تحقق عورات دالة على ذلك لقول الروايات المتقدمة في تحت الفصل بدله
على نجاسته هذا لا على وجه الحق واما من هذا ما بين الروايات في صحيحه
اخرج في موضعها الى محقق النجاسة فاعتقوا الاشياء التي ذكرت كذا لا يقتضي شيئا
من عدم جواز رفع الحدث ورفع الحدث والنجاسة لا تقتضي على علم الفرق بين هذه الامور من
ذلك وهذا الجواب انما دل على ادعاء بعض احكامها ما ذكره واما البعض الاخر من عدم جواز
استعماله في رفع الحدث والنجاسة وتناوله فينبغي ان يكون على ما له في ثبوت ادعاءه في دليل
اخر ونحوه لا يس عترة في جميع الامور عدم النجاسة او العترة فان قلت لو لم يرتفع هذه
الامر لم يمتنع العترة من المفروضة قلت هذا ما عارض لمقتضى التحسين في عترة الفصل بدله
لما لا يخفى وانما نجاسة الثوب لا معنى له سوى وجوب النجاسة في الصلوة والطهارة
وعليه لم يحصل فيه هذا المور علاقا وهذا لما في نصه في ثوبه في خلافه لما قد مر
على ان احواله في التوجيه في الرواية الاولى يستلزم امكان احواله في عبارة المرتضى في نصه
مصرح بالطهارة وكذا في حكم عليها عدم التصريح ولا يخفى ان احواله في التوجيه عن العترة

في رفع الحدث والنجاسة وتناوله فينبغي ان يكون على ما له في ثبوت ادعاءه في دليل
اخر ونحوه لا يس عترة في جميع الامور عدم النجاسة او العترة فان قلت لو لم يرتفع هذه
الامر لم يمتنع العترة من المفروضة قلت هذا ما عارض لمقتضى التحسين في عترة الفصل بدله
لما لا يخفى وانما نجاسة الثوب لا معنى له سوى وجوب النجاسة في الصلوة والطهارة
وعليه لم يحصل فيه هذا المور علاقا وهذا لما في نصه في ثوبه في خلافه لما قد مر
على ان احواله في التوجيه في الرواية الاولى يستلزم امكان احواله في عبارة المرتضى في نصه
مصرح بالطهارة وكذا في حكم عليها عدم التصريح ولا يخفى ان احواله في التوجيه عن العترة

ايضا يشترط في ثوبه العترة واذ قد مر هذا فلهذا انما نسبته للمصنف في الذكر على المعنى كما
وبعد الحق الشيخ على في شرح القواعد والشهد الثاني في شرح الاشارة في صحيحه وروايت
من ان العترة لا يرفع الاشياء يصح بالطهارة انما ليس في الروايات الا في كلام الاصل وهو ذلك
كاثرين واما هذا في دفع ما اوردوه صاحب المجلد على المصنف وما يبعد من ان هذه النجاسة
الى العترة غلط بل كلامه فيه كما يصح في الطهارة ونظير ايضا ما في كلام صاحب المعارج في الاول
الحق فلهذا في ذلك وهو جعل القولين وروايت ان احتمال القول بالطهارة في ظاهره قد مر
في كلام التاجين نسبة القول بالعقوبة والوجوه له والنجيب ان الشهيد في الذكر على
عنده انه قد ليس في الاستنجاء يصح بالطهارة وانما هو بالعموم في الشك في الشك في الشك
لشك في البراءة في غير هذه الحكم بان وجهها بان الحق في ثوب الشيخين في القول
بالطهارة وانما ذكر هذا الكلام عند نقله عبارة علم الهدى انتهى من الفصل من وجهين
كالانحفي وقد يتبع من الشهيد الثاني في حيث نسب في موضعين من شرح الارشاد الى العلامة
في المرتضى دعوى الاجماع على الطهارة تبع الحق الشيخ على في شرح القواعد وعبارة المرتضى
على ما وصل اليها في هذا المقام ما نقلناه وليس فيها ما ذكره ولعل نسخها كانت كما ذكره
واذا علم وجها وكذا ظهر انما في كلام الحق الشيخ على في شرح القواعد بعد نقل
قلت للذي احد الامر من اعد الملاق العترة عند القول بطهارة وتدل ان هذا الجواب
من كل الوجه لزم الثاني لانه اذا اشره بيده ثم باشره ما وقليل لا يمتنع من ان
به كان طهارة الاحالة فلهذا وجب المنع من مباشرة عترة والوضوء به اذا كان قليلا فلا
العضو مطلقا وهو خلاف ما ذهب اليه في الخبر وكلام الاصل انتهى ولا يذهب عليه انه ظفر
في تصاعيف الكلمات ان ثمة النزاع انما هو جواز استعمال الماء في رفع الحدث والنجاسة
وتناوله وعدم جوازه على القول بالطهارة عترة عترة على القول بعدم جوازه الا واما ما
ذلك من احكام النجاسة فانظر ان الاختلاف في ادعاءها وانما يصح عدم الخلاف في عدم

وهو

انه حكم شاذ حيث لم يوجد في الاحكام تعلقه بالاضافه على هذا فان اردنا انه لم يوجد مطلقا لغيره
القول فان اردنا ان القائل لم يكتف بخلقه لغيره بل وجدنا ان القائل قد عطف عليه والجملة
طرح هذه الروايات قبل هذه الوجوه مما لا وجه له نعم لو كان عمل الاعراب بين القائل والقول
اما جميعا او اكثرها على خلاف رواية معتدة فلا يبعد ترك القائل في قول الاعراب
لما عطفه وتوقع امره فيها اذ هو سبب القائل في حقيقة الاحكام والاحوال الصادرة عن الاعراب
العمية سلام الله عليهم ومع تعلق مثل هذا القول بالاعراب بقاءه وتوحيدها وتوحيدها
كما لا يخفى والحاصل ان الظاهر على ما ذكرنا القول على قوله المرقا والروايات ان كان
وجهه وانما الوجه الذي قلنا ان ابن براج من قوله ولان العلم لا يجرى ويغيره
وعن الذكرى انهم من قوله ويجري بان يجري دم العلم اذ قلنا انه معطوف على قوله المرقا
الصادق وتعليل الحكم بالظواهر فليس بوجه بل هو من انما من القول عند العامة
ثم ينبغي التنبيه لامور الاول انه هل يعتبر التعلق على ما اختاره الشيخ في الاول ام لا في الحقيقة
القول لا لا الخبير الصحيح فيه الاوقية وهو ليست بقليلة والمخبر الاخر ان كان فيه في كلامه
وان قلنا في عدم الشواهد انما تكون الامام هو فيه الدم باكل ما ان ذلك لا ينافي الاطلاق
او العجم وعلى تقدير تسليم عمل الامام على العمل الذي في كلام السائل فليس بذلك التخصيص
في الجواب لعدم الذي في السؤال يكون على طبقه لا بد في الحكم عما عداه ليكون معارضا
للمعيار الاول مع انه لا يصح لان يكون معارضا له لعدم صحته على ان من قبل معارضة الشيء
بالشروط نعم يوضح الحكم على الاوقية لم يكن بعيدا اذا نريد عليها لا دليل عليه الا ان
ان الاوقية في كلامه ايل كلام الامام عن اننا نكل الدم الظاهرة الاطلاق والاعمال
ان الحكم ببيان العهد والجملة الحكم في الاوقية ومادونها مما لا يخفى فيه ولو كان
الشيخ قد افهمه معناه الاوقية فانه قد فهم الوقف في الثاني ان الاحتياط في الاحتياط
ذكر الحكم كيف حاله فتقول على ما في من كلامه في الظاهر لا يشترط عند من ان اقره

مختلفة

مشايخه اشكال عظيم لانه مقتضى الاستدلال ان يكون له دليل قاطع على ان يكون له دليل قاطع
للدواعي والاصحاب في فرض انه لا استدلال فيه فيكون ان يكون القائل بغيره من قول القائل
ذلك فلا يبعد ان يقال انما في كلامه بعد لكل ينبغي ان يظهر الا ان من بدنه في
وكذا سلطة القدر وسائر الاقوال وحمل كلام الاعراب على ما ذكرنا ليس بعيدا انما ان هذه
المسئلة ايتم كان لا يبق بها ان يدركها بوجوه فيقارن الطهارات واشبهه المطلق بالظواهر
عبرها فظهر بطلانها بخلاف مقتضى ما ذهب اليه في العرف اما الحكم الاول فظاهر لانه ما موردا لظواهر
لما لا يطلق عند وجوده وانما من استعماله امر مطلقا ولا خلاف ان المطلق موجود في قول
الفرض هكذا التمكن من استعماله فيجب الاستشال بالاثبات بالظواهر به ولما كان لا بد في الاستشال
من ان يحصل اليقين او الظن في الفرض المذكور لا يحصل بدون الطهارات في جميعها فلا بد من
بما ساء قلنا بوجوب مقدمة الواجب المطلق او لا ان لا ينافي في لا بد منها وليس غرضنا هنا
سوى الابدية واما وجوب المشتان في وجهه فلا يخفى من يتقوى به فيلحق فيه كما لا يخفى فيما هو
في المقام من ان لا يبق من الجملة في الحقيقة ولا يجرى فيها في الطهارة بطلانها فليس ينبغي ان لا يجرى
بل لا يلزم ان لا بد من هذا الخبر في الحقيقة ولو لم يبق في صورة تيسير الجرم والظن فاما في المقام
كما في ما نحن فيه فلا بد ان يكون قد تم في نحو الحقيقة في الوضوء ما يكفي من تيسير الجرم في
هذا يجرى في كل من الطهارة وتبين القربة وطالب الاستشال لانه لا يحصل الطهارة المطلوبة
المطلق بما كان ما مطلقا اما هذا وما ذكرنا انه من تيسير الطهارة في تبيين المالكين التبيين
وجود ما في غير مقتضى صحة الشهادتين في شريعة لا ردا بعد ما لا يقدرة على
انتم في الحقيقة ولا يصح بوجهه وللمنوع ان كان الاحتياط فيه قد وقع لولا تيسير خبره
المالكين في كل ما ذكرنا انكم قد نص عليه صاحب الملل بان الاحتياط في وجوب الوضوء في
التيمم مقدما الاول على الثاني في الشهادتين الثاني في وضوء الجنك ولو فرض انما لا يحصل
الطهارة وجب الطهارة بالاضافة اليه التيمم المتقدم من ان الجمع مقدمة الواجب المطلق ولا ان الحكم بوجوب

تابع لوجود المطلق وقد كان وجوده مقطوعا به فيستحق الجان فيثبت لعدم وجوده فيضعفها
عدم الوجوب فيقيم خاصة لان التكليف الطهارة مع تحقق وجود المطلق وهو مقتضى
البراءة من وجوب الطهارة وجوبها يعلم ما ذكرناه فان الاستصحاب في الحكم بوجود
واصل القائل انها مستقيمة لوجوبها فيحصل مقدمة المطلق وهي لا يتم الا في معارضة
ما ذكرتم من الدلائل يتبين عدم وجوب التيمم فان استصحاب وجود المطلق انتم لا يتم مع وجود
التيمم اذ هو مع الاشياء لا مع تحقق الوجود قلنا الاستصحاب المسمى انما هو وجوب الطهارة به
بناء على اسالة عدم قد علم وذلك لا يرفع اصل الاشياء لان الاستصحاب لا يرفعها في نفس الامر
فالجميع من الطهارتين يحصل اليقين انتهى وقد اصابا حالهما ذلك دون نقل مذهب الاعراب في
وقد بين ان الما الذي يجب استعماله في الطهارة ان كان هو ما ذكرتم من مطلقا في
الاحراز والتيمم وعدم وجوب الوضوء به كما هو الظاهر وان كان هو ما ذكرتم من بعضا في
فالجميع من الطهارتين يحصل اليقين فيكون وجوب التيمم انما هو اصل كون المنقول هو المطلق
الوضوء بالاحتياط في هذا الاشياء وتلحقها فيه بين مقدمة التيمم وتاخره كما هو واضح انتهى في
كل من الكلامين فظهر انما كلام الشهادتين في قوله فتقولوا لان التمسك بالاستصحاب وجوب الما
غير حجة لانه استصحاب في الامور الخارجية لا الشرعية وجميع الاستصحاب فيها ضعيفة
حكما مع انه عارض باسحاب وجود الما في الاصل ان يمسك بالاستصحاب وجوب
قول الاحتياط في التمسك بالاستصحاب في الاستصحاب في الامور الشرعية من دون معارض
افاضل في بعض الصور لاطلاقها وان ما ذكرنا في جملتها من قول في الاستصحاب لا يرفع
لانه لا يشهد ما في نفس الامر لا ينفرد به وجهه لان الاستصحاب على تقدير صحته وان لم ينفرد ما في
نفس الامر كذا لا يشهد به فيفيد الحكم بالنسبة الى المكلف والا فاذية فيه وهو كذا في قوله
اذا ثبت وجود الما بالاستصحاب بركان هذا الوجود معيار شرعا فلا مزية في تيسير الطهارة
به البينة عند التمكن من استعماله ضرورة وجوب الطهارة عند وجود الما والتكليف

فلا يخفى

وانظر انه لا يتعارف انما اذا كان كغير الزئبق المماثل والماء والوجع فلم ينجح بالوجع بقصد
خلاف ما يمكن به الوجدان قال العلامة في المختلف مشيعا الى هذا القول لا يفتح وجعل الحق بعد
ضعف الاستدلال الثاني بين الممكن فان جواز الاستعمال المستند وجوب المزج لا يستعمل
انما يجوز بالمطلق فان كان هذا الصواب قاعلا بعد المزج وجب المزج لان الطهارة بالمطلق
واجب بغير التمكن ولا يتم الامتزج وبلاية الواجب الاله فهو واجب وان كان كذلك بالاطلاق
عليه لم يجر استعماله في الطهارة ويكون خلاف الفرض فظهر الثاني بين الممكن والحقى عندى
وجوب المزج ان ربحي الاطلاق والخالف من استعمال التلميح يقتضى كلامه وانظر ان العلامة قد
كلام الشيخ على الوجه الثاني وجعل الخلاف في وجوب المزج والشم ولعله الاول في هذا الوجه الاول
في غاية البعد ما ذكره من الالتم الواجب الاله فهو واجب ليس بالاله مستند في الطهارة
اذ كان المقصود بها جواز انه لا يتم من المزج بحيث لم ينجح لو كان يزعم مستند في وجوب
واستحقاقه عقابا لاسا ولا وجبا او لا كما في ما روي عنه من الواجب المطلق
لاشك ان من لم يقل بوجوب مقدمته الواجب المطلق لم يقل ان لا بد من الاتيان بها
ولو لم يثبت بها يلزم استحقاق العقاب بان لم يكن على تركها ما يلحق تركه في المقدمه بخلاف
مقدمه الواجب لا فطنا عنه على تقدير تركها الاحق باصلاحه وان القصص في هذا المقام
ليس سوى انه عند تركه لا ينجح هل يستحق العقاب ام لا ولا فرق في انه واجب في
فيه في الاصول ام لا بل هو مسئلة براسا لا اختصاص بها بين ما علمته ومضغها في
الاصول فعمل صده بالوجوب الالهي ملا مستدركه قد روي عن الحسن بن علي
ان الطهارة واجبة بشرط وجود الماء والتميم منه فليجربا به لان شرط الواجب المطلق
غير واجب هذا لا يرد منه فبحر ما قربنا انهما من شرط الطهارة المائية وهو وجد
الماء ووجوده في غير الماء في العرف يتصور لونه وجد الماء وضأنظر ما اذا فرض ان
شرط المزج هو الماء والواحدة وكان لاحد مال غير الماء والواحدة وكذلك في غيرهما

قوله ان في مذكور انما واجب للزاد والراحمه وان شرط وجوبه تحقق بمخالق ما لا يمكن له ال
اصلا ونقد بينه في كتابه اذ لا يتصور ان شرط وجوبه تحقق ودفع هذا الامر وحده
الذي ذكرنا في اول ما ذكره المحقق الثاني في شرحه المتوفاة في رفعه حيث لا جوابه
ان اردنا بما يجب والماء ما لا يدل على تحقق ذلك في الماء الامر بالطهارة به حتى لا ينافي
ان اردنا بما لا يمكن عليه تحييد الا دليل على ذلك والاعيان المتنازع فيه معلوم كونه متعلقا
للكلف والامر بالطهارة خال عن الاشتراط ويجوز تعقيد الامور بالثاني وذلك لا ينافي
في ان الطهارة المائية شرطية بوجود الماء بل كيد عليه قوله نعم ان التحديد ما يجب
لانه يدل على ان عدمه وجود الماء الفرضي فيكون وجوب الطهارة بالماء شرطية
وهو قوله لا واجب لاطلا كون الطهارة بالماء شرطية بوجود الماء لا الجواب بانها ان شرط
متحقق فبان في ان امكن ما بينا فان قلت على هذا كلام العلامة في ايضا السجدة حيث
لا نه مقدم على الواجب المطلق ولا يثبت الاتيان به قلت ليس كذلك ان العلامة لم يعلم لاجل
وجود الماء مقدم على الواجب المطلق اذ يمكن ان يكون مراده ان الطهارة بالماء واجبة مع
توجد الماء وهذه الحال حاله الوحدان والمكنة مما ذكرنا فيكون واجبة ولا يمكن الاتيان
بها في الا لا يجب وهو كذلك فيكون الترتيب مقدم على الواجب المطلق فيكون واجبا وعلى هذا
لا خدمته فيه اصلا ولا يبعد على كلام المحقق الثاني في ابع على ما ذكرنا بغاية و بما قرنا
انه ليس كلام الشيخ في ذلك البعيد ان يكون مناه على الخط بين الواجب بشرط المطلق
بانه على منع اطلاق وعدمه في الصورة المفروضة وهو ليس ببعيد جدا ولا تخافه مكان
متساوي في ظاهره بعد ان يثبت ان المكنة والوحدان الذي هو شرط الطهارة وتحقق
هنا وهو المكنة التي لم يلبس الشيخ ويمكن الانضمام عليه تبينا للحكين وشرحا
الانضمام هو سلك لا يخفى لا يعني انه اذا ثبت ان الوحدان المتاحقين في الصورة
المفروضة في فلا اشكال او كما ثبت فاما اذا كان الامر متوقفا على ما لا يمكنه فتقول يمكن

ان الاصل والعودة والوصف والفضل من كتاب والصفة معلنة في العمل الملائمة في
تفسيرها والفضل والفضل من القيد هو ما على الصورة الفعالة من موصوفه والوصف
فيكون ان يبقى الاصل في الصورة الموصوفة على الاطلاق وفيه كلام من وجهين احدهما
ان لا يملك ان يوجب العمل بالانطلاق في مثل هذه الصورة بل ما ظهر ان اصلها على العمل
في الواقع شيء من علم اول وصفها في الاصل والصفة لوجهين احدهما ان العمل بالانطلاق
بل ما ظهر لاجل البرهنة في ان لا يثبت في صورة واما ان العمل في صورة ما في
العمل بالانطلاق في صورة لا يتحقق اولا فمقابل وهذا كذا ان العمل في صورة ما في
الوصف والاصل من حصول الجزم او الفرق باقية على العمل من الوصف والاصل في
صورة التفسير لا بد من التمييز في العمل والاصل المذكور في الصورة في ان العمل
في انما في حاصل في الفضا لا يثبت ان في صورة العمل في انما في حاصل في
وما يثبت فلا واما في الاول والتقدير في الفضا لا يثبت ان في العمل واما في التفسير
ان هذا تقدير في مثل هذه الصورة ينبغي ان يكون الاساس في انما في فانه
اولا في طبع الطهارة المائية لا يجب الطهارة المائية عنده وما يثبت في الطهارة
المائية عنده كما في تمام جواهر في العمل في انما في العمل في انما في العمل
وان قبل المنع فيقول الاسر على التردد ما ان في مثل هذه الصورة انما في العمل
من احد الجانبين ومعلوم انما في العمل في انما في العمل في انما في العمل
الفتا فيكون الاتيان باحداها فقط بسبب التحديد في الاصل في انما في انما في
والاشياء في ذلك اولى في المائتين في العمل في انما في العمل في انما في العمل
التي هي من التفسير في انما في التفسير في انما في التفسير في انما في التفسير
ويتطهر في المائتين في المائتين في المائتين في المائتين في المائتين في المائتين
التي هي من الطهارة في انما في المائتين في المائتين في المائتين في المائتين في المائتين

[illegible]

لحصول الثاني في المنطوق والكي المسكوت عنه فذلك الصلابة ما أفناه في كتابنا بل استقامه
في تحقيق معاني الاختلاف في كلامنا من غير الجواب بل بان مفهومه ليس ظاهر في حيزه
والشئ من سورته لا يكون له انطوائه بل هو الظاهر في شئنا وشرب فانهم ان مفهومه
ولا يشبه انما دعوانا للغير لا لادلائله فاعلم على الحجة مع ان الشئ المخرج ايضا لا يظهور له
في الحجة في احاد انما نعتهم كما من غير ضرورة فليس على الكراهة كما هو عندنا مع ان ذلك
هذا الحمل على الكراهة في روايةنا انما المتقدمة انما لم لا يخفى ان الجواب الاول
لا يخفى عن قوة لان المفهوم على قدر حقيقته لا يتصور على معارضة المنطوق سيما مع كونه
ومعاندته بالاصل واجوابنا في فليس مجرد لان تخصيص السؤال لا يوجب تخصيص الجواب
وهو ظاهر اما ان لا يتصور ان العمل بالغير المنطوق لا يوجب انما اجاز عندنا شأنا به واعتقاده
بعدم كل الاعراب او عدمه فاعلم على قدره واما عندنا شأنا به وهذه الامور طارئة
فلا وانكم فيما نحن فيه اشياء لها دلالة لا يخفى ان هذا من انما نحن فيه في غير المنطوق
عنه في ذكر الاحتجاج للشئ وهو صحيح عند الله بن سنان المنطوق عن التوفي في غير المنطوق
وتلايد هذا البحث لكون الاعراب الاخرى باقية عما لها في هذا الحديث وان كان
كلام في الصحة حيث ان في محمل من عيسى بن يوسف كمال الاعتناء عليه سيما مع انما
بروابة عما رتب الجملة اعراض العلامة ولا يدعى على هذا الحديث على اي حال لانه اعترف
في الخاصة بقبول روايت دعوا الجواب الرابع فكلام حسن وتحقيق مستحسن لكن ما قرره
في ذيل لا يتناول التخصيص مادة ما ذكره في الاخير بالكلية اذ جعل الكلام باق بعد ان يكون في
كان احد من المسكوت عنه وافق المنطوق في الفائدة في ما عليه من المنطوق وانما على
فلا بد من الخاتمة لنتفهم الفائدة في الكلام ويخرج عن البحث واللفظ الذي لا يلقى بالبحث
وبناء حجة المفهوم على هذا فانهم يقولون لو لم يكن المسكوت على المنطوق فلكم يمكن
في تخصيصه بدقائه في تفسير الكلام لغوا وبحثا على اطلاق الحكم وهذا المعنى هو الذي

فيه

فيه كما عرفت وارجح لانفع ما ذكره في وجهه بل ينبغي ان يتصور ان يكون معنى كل شئ انما لا
معتد به امر مشهور بل ظاهر وكان له بقا وبما بينه فبان احد ما وافق ذلك المعنى المشهور
في سورته من كلامه لا لا يوجب له مشهورا بل مشترك بين افراد المنطوق
وخصيص ذلك القسم الموافق وعلى هذا لا يكون اذا اردنا ان يحكم الحكم الذي لا يملك
الوصف في الامر المشهور بل من غير حكمه فاعلم على قدره وكذا في الحقيقة التي لا بد
المنطوق والمسكوت به في افراد المنطوق كذا في خلاف افراد المسكوت ولا ينافي انما
المنطوق من المسكوت اليه في الحكم بعد تحقيق امر متعارف مشهور مع انما في
كما هو المفروض ويصير حال ذلك القسم حتى يتبين وقت الحاجة اليه دعوانا مختص به
ومثل هذا ليس مما يعقد في العرف عينا مستوفى مثل ان كل انسان طويل باق في العرف
قلت مرجع ما ذكره عند التحقيق لا انه يجوز ان يكون تخصيص الحكم وجهه في الحقيقة
غير مجرد اذ اصل دلالة المفهوم انهم عدم ظهوره بعد التخصيص سوى الخاصة وانما يكون
بحجة المفهوم معقول به انهم كما بين في الاصول فيكون كلامنا انه يجوز ان لا يدل
شأنا على تحقيق فائدة التخصيص سوى الخاصة وعلى هذا في حاجة كانت الى التديق الذي
اورده العلامة في انما مسكوتان في اصل الحكم انهم انه يجوز ان يكون التخصيص في معنى
وعند ذلك لا يدل المفهوم كما قرره في ذلك الامر كما ذكرت في مجموع ما ذكرنا الى ما ذكرنا
اذا حكم على دعوانا كما قلنا قد يكون عيش لا ينفصله التخصيص هذا الحكم بعد الدعوان دون
وجه سوى انما الفقه لا بد من التزاما اذا كان التماسا بما رقبنا في الكلام كما قلنا
مجرد ذلك في ان يحكم بالخاصة بين المنطوق والمسكوت بانه ان لا يكون شئ من افراد
ما عداه متصف بهذا الحكم بل يكفي الخاصية في الجملة وهو ظاهري من غير ذلك بل
لا يخرج بعض افراد ما عداه من الحكم انهم وجه ما صلايح ينبغي الحكم بالخاصة كلية وحصل الوجه
الذي ذكرنا قبله بوجه كل على ان يكون من خصوص من حيث ينشأ عنه في الصورة التي لم ينطق

مما

للتخصيص اصل الحكم يتكبد به كما فيما نحن فيه وعند فرض عدم ظهور هذا الوجه او تطبيق
انه يحكم بالخاصة الكلية على انه يمكن ان يكون من انما نحن فيه في مفهومه كما في معنى
احد له ليس كما يستدعي نكتة في التخصيص والادكان مفهومه المقيد انما في انما في
انه لا يجيء فيه على التخصيص صلاحياتنا في التظالم والمطالبة كما يظهر من تتبعها ويات
العقل يقتضي ان التخصيص شئ سبعة وان قيد في شئ من الحكم عليه بما مر في
نكتة في انما يظهر نكتة في شئ من الحكم عليه في المنطوق والمسكوت به ويكتفي في ذلك
في الاحكام الكلية الخاصة في الجملة ولا يحكم العرف ما بد من ذلك والتخصيص الذي يبرز في
صورة الخاصة في الجملة على ما قرره لانما يستدعي نكتة في شئ من الحكم الذي في مفهومه
وعلى هذا لا شك صلاحياتنا انما حاد العالم رة او يدعى الجواب الاخير للعلامة في بقوله
وفي نظر لان فرض حجة المفهوم يقتضي كون الحكم ان يت المنطوق متفاهن فيقول المنطوق
والمنطق في مفهومه الشئ هو الوصف ما يتحقق فيه الفيد المعبر شوطا او وصفا
مما جعل متعلقا له وغيره من الشئ ما يتحقق فيه الفيد من ذلك المتعلق لا يخفى ان متعلق
هنا هو قوله كل ما اى كل حيوان والصيد المتبر وصفا هو كونه ما كوال اللحم والمنطوق هو
الحم من كل حيوان والحكم انما يتصل به هو حيوانا الوصف من سورته والشئ وغيره من الشئ
ما انتهى عنه الوصف وهو ما عرفت انما اللحم من كل حيوان واشياء الحكم انما يتصل بالمنطوق
عنه يقتضي شئ من الشئ لانه لا لازم لرفع الجواز وذلك خارج وان قد رخص استثناء
فليس تخرج بالظن في مثاله المشهور بل في انما الشئ رة اعنى قوله في انما عليه وانما
في سائر انما انما في قد رخص استثناء المفهوم فيه بل على ان في الوجوب في مطلق
المعلومة بلا اشكال وجهه بيقين ما ذكرناه ان الشئ في الحكم المعوم وهو متعلق في
اعنى وصف السوم بالمنطوق هو السائمة في جميع انما الحكم انما في هو صريح في انما
دلالة الوصف على الشئ غير محتمل كان مقتضى انما في الوجوب على انما في عنه الوصف في جميع

الغنى

استجابا باوجودها وانظافه وزوال النقص او توجهم السوء وعلى حال يدل
على المطا اذا كان كونها سببا لا يكون سببا في ذلك كونهما اذا كان قليلا ولا يفي
ان حمل الماء على اكثر وفقطه القليل على القليل العرفي بعيد كثيرا وبالجزء ولا لانه للفرق
من حيث المتن حسنة نعم من حيث السند لا يستحسنه لانه حسن لكن مع انضمامه بالرواية
الماضية يوثق المطم ويصحح ويؤيد به ويصحح هذا وثالثا التعليل بالخرج والمشيقة على
تقدير الخواصة بالخرج قاطبة لا يكون لغيره من سواها في السور شيئا كما ذكرنا في
في المصطلح والاستنباط وفيه ضعف وهذا ما ثالثا اي استحباب ان يقرأه عند صلاة الو
ودايدة ابن مسكان ومضمون ساعة التقديمة في الجزء السابق ولو توفى للمصنف ما فيه
ولما سئل عن من جازب الخافضين حينئذ ان يقرأه على كل صلاة عدا التراويح ايضا
روايت منها ما رواه ايوب في باب تطهير الثياب من النجاسات مثله في كل ما صحح من غير
عن احبنا موسى بن زياد عن الفارة الطيبة قد وقعت في الماء عثر على ثياب يابس في فيها
قال غسل ما رايته من اثارها وما لم تبقها فانقصه بالماء وهذا الخبر في انما في ايش في بالكتاب
يصيب الثوب بالصد بغير شيء عن علي بن حنيفة وقد ذكر في التهذيب ايضا في باب
الجزء الاول من كتاب الصلاة باب ما يجوز للصلوة فيه من الدباس والنجاسات الاستئذان
عني الاستحباب في احوالها استئذان فله في الوجوب يستحق لوجوب
الصل على النجاسة مع عارضته لما ذكرنا من الروايات لا يفي انما ذكرنا من الروايات
تدل على طهارة سورها وحديثه من الملة المطلقة والمضادة وهذا الخبر في التهذيب
من الثواب ويمكن ان يقرأه في غيرها فظاهر في المعارضة فينبغي ان يقرأها جميعا على
لكن نقول لا يقرأ في حال ما ان يقرأ في النجاسة يكون بالنجاسة بين الجاهل كما ذكرنا انه يصح
ظاهر من سورتها كالم البسوط والاستصحاب والافعال في وعلى الثاني فالامر ان يكون ثبوت
الحكم في السورة ثبتت فاما لا تقتد بطهارة يابس في غير النجاسة بالفضل والماضي الاول

مفتوح

نقول بعد شيوع الامر في الاستحباب عدم معارضة الوجوب بحمل النص التوجيه
هذه المادة سببا مع الحكم بالطهارة في السور واستحبابا بالنجاسة من دون وجوب ولا يفي
انه لا يعقل من قضاها بغيرها بعيد جدا فاذا ادعى الوجوب الى اصل الطهارة قال الحق في
بعد ما ذكرنا من غير هذا معارض بغير بعيد الذي ذكرنا انما ومن بين استحبابه ان
لجانب الاستحباب المانع والواجب هذا من كتابكم كما ذكرنا في الفهم نصيبا فيمكن ان يقرأه
وعوى عدم الفرق بين الاحكام الشرعية كما لا يخفى على العقل الخا دلكا قالنا لا تنافيها الى
هذه الوجوه شكل مع انه يجوز ان يقرأ في كل الفرق باعتبار ان الصورة انما هي اقل وقوة من
الصورة الاولى فلهذا وجب في الاصل للخرج والمشيقة دون الثانية وبالجملة سورتها لم
بعد مقتضى الفرق اوله يتم لما لا يجوز التمسك بالاصل وعدم ظهور الامر في الوجوب
دون معارضة حكم الاستحباب باوجوده ومنها ما رواه ايوب في باب المياه واحكامها في الصحيح
من علي بن حنيفة عن اسيد بن موسى بن جعفر عن قاتل عن الفارة والكتاب اذا كان من الغدير
او شاة او يوكا او طير او شاة او يوكا ما بقي وفيما يابس مثل ما في سابقه من المعارضة
وعدم الظهور في الوجوب سيما وليس بقطعة الامر ان يابس بل بقطعة الجذ ويؤيد الاستحباب
اطلاق الحكم بالبركة من دون تفصيل من ان الستم قد يفسد من ملاقات الطهارة وايضا
يمكن ان يكون الطرح باعتبار الاحتراز عن التمسك بالبركة وان يكون في باب تطهير الثياب
وتطهير الثياب سيما في روضها ما رواه ايوب ايضا في باب تطهير الثياب في الصحيح عن
قال زياد بن عبد الله بن عمار عن الفارة والورقة بغير في الماء لا ينجس منها ثلث ولا هذه
الرواية في الاستحباب وايضا في باب البركة فيها الفارة في الصحيح وفيه انه يحمل على كونها
مخالفة بعد حمل الشئ في ايضا عليه واعلم ان لا يوجب في هذه الرواية ايضا من الروايات
الامر بخرج البركة وتقع الفارة من غير تعذيب بالموت والوجوب الجواب ولا حاجة الى ذكره
سور وضوح المار ومنا ما رواه ايضا او اخبار باب تطهير الثياب في الموقوف عن عمر بن الخطاب

عن ابي عبد الله عليه السلام قال في انما حدث طويل ومثل عن ابي عبد الله في انما كان في
وشبهه قال يطرح منه ويترك الباقي ومنه مثل ما في مثله مع التمسك في السور والورقة
تد انتكاف في سورها ايضا في النهاية والبسوط المحكي في سورها على ما تقدم في البحث
السابق وكذا الخفية على ما تقدمنا اليه وكلام الصدوق في سورها وسببا الى ان يقرأ في
بالطهارة وذكر الحق انه الظاهر من كلام المرتضى في بعض كتبه واليه ذهب الفاضلان وثالثا
العلامة وجمهور المتأخرين وهو لا يفي بالنظر في الاادلة المتقدمة وهذا انما يثبت
الحكم على قياس الجرح السابق واما الاولان الى الطهارة والحلية في الاصل على ما قررنا
وبالروايات الهامة والخاصة اما العامة فتعني فيها العباس وروايت ابن مسكان
المتقدمة ثمان وساروا التهذيب في باب المياه في الموقوف عن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله
في حديث طويل قال سئل عن الخفص والذباب والجراد والعلقة وما اشبه ذلك بموت
في الدار والذئب والسن وشبهه قال كل ما ليس له دم فلا بأس به وهذا الخبر في الاستحباب
ايضا في باب ما ليس له نفس ساكنة يقع في الماء في الموقوف واورده في التهذيب تمام الحديث
في اواخر باب تطهير الثياب وما رواه ايضا في الباين المذكور عن حفص بن غياث عن
حفص بن محمد عن علي بن قاتل عن ابي عبد الله في انما كانت له نفس ساكنة وما رواه التهذيب ايضا
في باب المياه المذكور عن حفص بن محمد عن ابي عبد الله في انما كانت له نفس ساكنة في
نفس ساكنة وهذا الخبر في باب المياه وما يقع فيها وهذا الرواية تدان اختص
بالماء المطلق لكن حكم المضاف والمباذ ايضا يظهر من عدم القول بالفضل ومن انه لو كانت
عينة ليجت الما ايضا لكن فيها مشكال حيث انه يجوز ان يكون ناءها على علم مما
القليل بالمائة وفيه انه على ذلك لا فرق بين ما له نفس ساكنة وما ليس له اذ يجمع
يفسد كل منهما ويبدو انه لا يفسد ثم لا يخفى ان الكلام في هذه الروايات انما كان الكلام في
العامين المذكورين في البحث السابق فتذكر واما الخاصة فما رواه التهذيب في باب المياه

الطهارة

الطهارة

ان لا تم عليه ولا على الاستعمال المترتب عليه وان كان خطا بها وعلم ما هو معتقد من عدم
الحظ في الاحتياط لان في هذه المسئلة مما يجري فيه الاحتياط وبل من القسطيات
فيها غيره معتد وكذا كان الاحتياط في عدم الاستعمال في عدم استعماله في الاحتياط
كان او غلا ما بالما في الاحتياط ويؤيد ان بان الطهارة تقرب الى الاستعمال وهو لا يحصل
وضعه فلا يمكن ان يستدل عليه بصحة على من معار وموقفه عار وموقفه عار وموقفه عار
انما الله تعالى في شرح المسئلة التالية وما ذكرنا انما من النفي الوارد في الروايات لكن هذا ما يتم
اذ انت ان النفي في العبادة فيتم من الصاد اذ يجوز ان يكون النفي في العبادة لا لعدم الاجزاء
ومحج والتمسك لا يمكن في عدم الاجزاء وبالجملة لا شك في ان الاحتياط في عدم التطهارة في كثير
الصور نعم في بعض الصور انما هو انما كان لا يمكن الا الا بالاحتياط في عدم التطهارة في عدم التطهارة
يمكن المصداق الى ما طاهر يمكن لا يتسبب له الاحتياط في عدم التطهارة في عدم التطهارة
لا يمكن ان يكون الاحتياط في الطهارة بالما والنجس ثم تطهيره في عدم التطهارة في عدم التطهارة
غنا سة الماء بما يتسبب فيه لا بالمعقوق عليه هذا ما يتعلق بالطهارة بالما والنجس وانما
بالما المستبينة به فقد اوضح النفي في الخلاف والمعلامة في مختلف الاجزاء على من معار وموقفه عار
ايضا الاتفاق على المنع منها وعلى النفي فيه بان يقين الطهارة في كل معار وموقفه عار في عدم التطهارة
ولا رجحان في صحة المنع او رد عليه صلاحيه ما علم بان يقين الطهارة في كل واحد بانفاده
انما يعارضه المشك في الجباسة لا باليقين وهو السبل وانما لو المعار وموقفه عار ومن معار
في الوجه في السبل لا المنع فلا يصح اصل البراءة والطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
تبع الخلاف بان الصلوة بالما والنجس حرام فالأقدام على الاقدام من معار وموقفه عار في عدم التطهارة
على ما لا يؤمن معه فصل الحرام فيكون حراما وانما يتحقق وجوب الصلوة فلا يجوز الا
بثبته بصحة زيادة من ان النفي لا يقتضي بالثبته انما بان نقضه يقين اخر وهو في الوجه
الاول انما انما يتم لو كان ثبته انما بان الصلوة بالما والنجس حرام اذ لا يبعد

الاحتياط

انما يكون ترك الصلوة بالما والنجس في الاحتياط في الاستعمال في عدم التطهارة في عدم التطهارة
لا يتم الاحتياط في الاحتياط لان في هذه المسئلة مما يجري فيه الاحتياط وبل من القسطيات
فيها غيره معتد وكذا كان الاحتياط في عدم الاستعمال في عدم استعماله في الاحتياط
كان او غلا ما بالما في الاحتياط ويؤيد ان بان الطهارة تقرب الى الاستعمال وهو لا يحصل
وضعه فلا يمكن ان يستدل عليه بصحة على من معار وموقفه عار وموقفه عار وموقفه عار
انما الله تعالى في شرح المسئلة التالية وما ذكرنا انما من النفي الوارد في الروايات لكن هذا ما يتم
اذ انت ان النفي في العبادة فيتم من الصاد اذ يجوز ان يكون النفي في العبادة لا لعدم الاجزاء
ومحج والتمسك لا يمكن في عدم الاجزاء وبالجملة لا شك في ان الاحتياط في عدم التطهارة في كثير
الصور نعم في بعض الصور انما هو انما كان لا يمكن الا الا بالاحتياط في عدم التطهارة في عدم التطهارة
يمكن المصداق الى ما طاهر يمكن لا يتسبب له الاحتياط في عدم التطهارة في عدم التطهارة
لا يمكن ان يكون الاحتياط في الطهارة بالما والنجس ثم تطهيره في عدم التطهارة في عدم التطهارة
غنا سة الماء بما يتسبب فيه لا بالمعقوق عليه هذا ما يتعلق بالطهارة بالما والنجس وانما
بالما المستبينة به فقد اوضح النفي في الخلاف والمعلامة في مختلف الاجزاء على من معار وموقفه عار
ايضا الاتفاق على المنع منها وعلى النفي فيه بان يقين الطهارة في كل معار وموقفه عار في عدم التطهارة
ولا رجحان في صحة المنع او رد عليه صلاحيه ما علم بان يقين الطهارة في كل واحد بانفاده
انما يعارضه المشك في الجباسة لا باليقين وهو السبل وانما لو المعار وموقفه عار ومن معار
في الوجه في السبل لا المنع فلا يصح اصل البراءة والطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
تبع الخلاف بان الصلوة بالما والنجس حرام فالأقدام على الاقدام من معار وموقفه عار في عدم التطهارة
على ما لا يؤمن معه فصل الحرام فيكون حراما وانما يتحقق وجوب الصلوة فلا يجوز الا
بثبته بصحة زيادة من ان النفي لا يقتضي بالثبته انما بان نقضه يقين اخر وهو في الوجه
الاول انما انما يتم لو كان ثبته انما بان الصلوة بالما والنجس حرام اذ لا يبعد

الاحتياط

وغيره وان كانا من غير ان الا انما هو بسلطة من النفي بالثبته والقبول وانما هو بسلطة من النفي بالثبته
وبالجملة لا يبعد في الاحتياط في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
لا يمكن النزاع في الحكم لا ما يمكن من الطهارة بالماء عند وجود الماء والتراب عند عدم وجوده
انه مفيد في هذه الصورة ان الماء موجود بالماء الذي يوجب من احتياجه الجباسة قد وقع في عدم
المنع من فصل الحرام فيكون حراما وانما يتحقق وجوب الصلوة فلا يجوز الا
بثبته بصحة زيادة من ان النفي لا يقتضي بالثبته انما بان نقضه يقين اخر وهو في الوجه
الاول انما انما يتم لو كان ثبته انما بان الصلوة بالما والنجس حرام اذ لا يبعد

فاذا ظهر

فاذا ظهر الوجه الى العمل لكل الاحتياط في تجنب بعض الصور في الاستعمال في عدم التطهارة في عدم التطهارة
التي تم بعد التمكن من الماء والطهارة فيها مظهر ما لا فائدة في التمكن من الماء والطهارة فيها مظهر ما لا فائدة
الطهارة به تطهيره في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
او النفي في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
ولا يلزم في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
التي تم بعد التمكن من الماء والطهارة فيها مظهر ما لا فائدة في التمكن من الماء والطهارة فيها مظهر ما لا فائدة
الطهارة به تطهيره في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
او النفي في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة
ولا يلزم في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة

فاذا ظهر

انما لا يتم الاحتياط في عدم التطهارة في عدم التطهارة في عدم التطهارة

فموضع التعارض واضح في الخلاف بان المارة على اصل الشهادة وليس على وجوب القول في
ولان اصلها دليل فوجب طرحها وبقى المارة على حكم الاصل وتساوي العلامة في المختلف بانه
مع امكان الجمع يحصل التعارض بحسب الاناين فيثبت الحكم ومع امتناع الجمع يكون كذا وحده
من الشاهدتين منافية للآخرى ونعلم قلنا كذا بما وجدنا وليس تكذيبا وحده منها
او في كذا ايضا الاخرى فيجب طرح الجمع والرجوع الى الاصل وهو الشهادة هذا حاصل ما
ولا يخفى ان سوق محجة المذهب الاول في دفع الاعتراض بصورة عدم امكان الجمع وكما علم
في صورة امكان الجمع يكون بحسب الاناين باعتبار قبول الشاهدتين كما هو الظاهر وعلما
بظهوره لم يتعمد ذلك الكلام الشيخ في الخلاف وان كان ظاهره عدم الفرق بين صورة عدم
امكان الجمع وامكانه نكران ان يكون كلامه في صورة عدم امكان الجمع لم يوجب الفرق
بينهما الا ان يكون حكمه في الخلاف بعدم قبول الشاهدتين بناء على ما ذهب اليه المان للبراج
لا على التعارض ووجه عدم الفرق بين صورتين معقول وبطلان الدارج هو ما ذهب اليه المان
في المختلف اما الحكم في صورة امكان الجمع فظاهر واما في صورة عدمه فتدبر او رخصه
انه لا مقتضى للفرق في التعارض وهو منطبق بالنظر الى اصل الاناين من غير تعيين وانما يقع
التعارض في التعيين والاملاح فيه لا يقتضي الاملاح مطلقا فيبقى مقتضى الاشتباه موجودا
حتى كلامه ويمكن ان يقال ان اتفاق الشاهدتين في هذه الصورة لان اصلها ان لا يلقى
يلزم بحسب ما من شهادة احدى البيتين هو اصل الاناين الذي يتحقق في قول الاناين
الحاضر الذي شهدت تلك البينة على حصة واحدة الاناين الذي يلزم بحسب ما
من شهادة البينة الاخرى هو الاصل الذي يتحقق في قول الاناين الاخرى شهدت هذه
البينة بحصة واحدة وعلى تقدير عدم قبول الشاهدتين في الخصم يتعين باعتبار التعارض
يرتفع قولها في اصل الاناين ايضا لان تحققها في ضمن الخصم من غير مطلق الشاهد
في الخصم من قبلت فيه اليه نعم لو فرض انه حصل من قول الجميع علم وظن وقيل

الفرق

النظر فيما عرفت من ان الفاسدة وقوت في احد الاناين لكن تعيينه مستقيم في غيرهما فاشبه
لكن يخرج عن محل النزاع اذ النزاع في انه باعتبار شهادة البينة الحكم اذ لا يحصل الا بالان
الذي يتكامل به في قبول شهادة البينة في طهارة الملاء وبخاسته شاملا لغير هذه الشهادة ايضا
في قوله يحتاج الى شاهد اخر فان قلت ليس الا شاهد الشهود والادعية ان الحسنة وقعت في
الاناين يعلم بقبول الشاهدتين وبما دخل في الحسنة في الاناين الشبهتين فلم يوجبها
بل لا لان هذا المعنى يتحقق في كلامهم عما بينهما من اختلاف في امر هو التعيين وهو لا يلزم
غايتة ان يحكم بالتساوي في التعيين وهو غير قاطع في القم قلت قبول شهادةهم باعتبار عدم
تحقق معارض وانما لان يكون شهادة كل من البينتين باعتبار زعم الوقوع في اثار غير زاعم
الاخر الوقوع في دليله بان في القول اذ غايتة احتمال التعارض والاصل عدمه فلا وجه لعدم
الشهادة بناء على احتمال ان يكون الاصل عدمه وقما عرفت في التعارض موجودا بالفعل وهو
استلزام قول كل في خصوص الاناين فيسقط اليه بحسب الاصل الا لا يشترط تحقيقه في حصة
الامر عنه ولو شهد البينة بانها ما خاصا غير فيقبل مع جواز ان يكون لها ما رخص كمن
المعارض بين الحكم على اصله عدمه واما اذا انفرد المعارض وشهد بطلان رتبة نظرهما ولا تقبلها
ولا يعقل ان لا يلقى في ذلك من الحكم على اصله رخص كمن شهادة البينة الاولى مقبولة فلم يسمع
في ذلك لا يعقل هذا القول لا يعقل ما قلناه في عدم الفرق بينهما عند التام التام فقامل وبعد
البينة والتي يمكن ان تسمى سلبا قبول شهادتهما على اعتبار ان الاناين لا يبينان كذا بل
على انهما حكم الغرض في ذلك سلبا انما هو هذا الحكم على الاتفاق والروايات اذ افعال الاخرى
والاتفاق فيما عرفت فيه مغفوق وشيول الروايات له لم وهو كفاية الا ان يكون حكم الا
في ان يكون استعمالهما جميعا موجبا للتعيين ويكون شهادتهما معا دونه ذلك وعرف ذلك
اما انه لا يجوز استعمال كل واحد منهما منفردا فلا الا ان يتسلك الدارج المالك كذا في انية تسلك
ثم ان صاحب العالم قال بعد ما نقلنا العلامة تنبيه ورواد المناقشة على ما ذكر في الصور

الفرق فان كان بناءه على ما ذهب اليه المان للبراج فغايه عمل النزاع لان النزاع على تقدير
بقبول شهادتهما في البينة وان لم يبين على ذلك بل في عدم القول على تحقق التعارض
في صورة عدم امكان الجمع صحيح واقفا لا قلنا في الصورة الاخرى فانه قد من وجوبه الى ان
وان ما ذكره ابن اديس في كذا في ما وقع للمذكر وانما المناقشة في امرين فانما هي العلم بالاحكام
ايجاب التوعية وهو مستبعد كما عرفت به لعدم ظهورنا ودليل اعتبارها على ما قلناه من بعد
عدم التعارض لاحكامه في مسألة اشتباه الاناين والشاهد بالبين فخلاص القول فيه وانما في كذا في
الاناين معللا بان ظاهر الشرع يقتضي صحة شهادتهم لكل شاهد من قد شهدا بانيات انما
وتوضيح هذا الكلام ان كل واحدة من البينتين تقتضي ثباتا ونفيان والاثبات تحل الشهادة الجارية
والنفي الشهادة بانها رتبة ومن القواعد المقررة تقديم شهادة الاثبات على شهادة النفي فيقبل
الشهادة الجارية بينهما ويروى على ان اللام من قبل البينتين الحكم بشهادة الاناين الا ان
عليه والاستقلال في التعيين لا ينافيه وحده تقديم شهادة الاثبات لغير على الملازمة ولو سلمنا
الشهادة بانها رتبة في صورة عدم امكان الجمع التي هو محل البحث شهادة النفي التي كلامه وقيل
في المناقشة قاله ابن اديس انما تقدم شهادة الاثبات على شهادة النفي لكون العمل بها وليس
هنا الا كما في العمل بها في حق لان البينتين قد اتفقتا على بحسب اصل الاناين وطهارة احد
واتفقتا في التعيين فثبت بحسب احكام البينة وبقي التعارض في التعيين من غير احتياج الى
الرجوع لان طلب الترجيح انا هو تخيير الحكم شرعي وذوال اللبس شرعا وقد حصل فان
في كون ان كذا في احد جانبا سكتة واشتبه وسكتها وجوب اجتماعهما معا لا على معنى
فيها لا لاشتباه الظاهر بالغير فاما معنى قوله الوجه في الرد على ابن اديس في ان بعد
كون الشهادة على الشهادة شهادة النفي لا تقتضي الاثبات على شهادة النفي فيما عرفت فيه
اذ لا يستلزم لهما صلاهما ما اوردته فقيدها ولا يبعد بطلان قول شهادة بانها شهادة وعلى
النفي الوجه لا لان الحكم بطهارة احد الاناين لا يقتضي انما عليه لا شهادة كل منهما شهادة الاثبات

بما اشترنا اليه وحوال الجواب عنها فقال لا يوجب حكم بحسب احد الاناين وصحة الحكم في
فيكون بمنزلة الاناين المشبهين لان القول يقع حصول العلم بحسب احد الاناين
احدى الشاهدتين لان صحة اخرى الشاهدتين انما يثبت مع اشتباه المكن اياهم وجوده
فلا وهذا الكلام ظاهر لا يفتقر الى التمكن سلبا وقع في التعيين لا مطلقا في قوله كان
المناقشة في ايجابها استدركا العلامة في اخر كلامه فقال على انه لو قيل بل لا يعني عليه
كالمتشكك في وجوبها ولهذا رتبة ما الشري سواء تعددوا واعتدوا وادعوا له وهذا رتبة
انه لا يشترط هذين الاناين مشتركا وانما ثبت ثم شهد الشهود وكذا كبريت له او في الجارية
ولولا قبول الشهادة الجارية لما ثبت الجارية وقد عترض باننا لا نعلم شهودنا الا على
قبول شهادة الجارية فلو جعل دليل على قبولها انتم الدور واجوب بان الجارية رتبة حرة
لان شهادة الشهود الجارية لا يسلل الى رد الاستيعام اتفقت على وجوب العيب في الاناين
في الجملة مصفا الى ان حقوق الادمين مبنية على الاحتياط لانهم كفيون في حق الجارية
الاصل نعم يمكن ان يقال ان شهود الجارية لا يصلح دليل على الاشتباه وانما يدل على عدم التشكك
هذا حتى كلامه وقال ظهور الضعف لادعاء ادعاء قدرتها وما ذكره من ان شهادة الشهود
بالعيب لا يسلل الى ردّها الا سلبا في قوله وانما استبعدا وان لا يقبل شهادة الشهود
بالعيب ومع وجود المعارض ولو قيل ان الشهادة في احدها لا على التعيين لأمعارضها بل
التعارض في التعيين فهو ما ذكره في لاسيما وهو كلام وقدره في الحال فيدعيه وكذا لما
اليه من بناء حقوق الادمين على الاحتياط التام او ليس لبايع ايضا ادعيا او ما قاله ابن
الجارية لا يصلح دليل على الاشتباه فكان في هذا اشتباها اذ لا وجه لثبوت الجارية في النفي
شود العيب وهو ليس الا بحسب فتبوت الجارية على ثبوت الجارية ما في التعيين او
في احدها لا على التعيين هذا وما ذكرناه من الجدية النزاع بين الحاقه بالمتشبه واما الخلا
فان بني كلامه على الاعتراض بصورة عدم امكان الجمع فنعم الوفاق وان بني على التعميد

الفرق

22

قالوا
 ثبت النقل عما انتهى من الاختصاص ما ذكره من امتداد إطلاق النص وإسلام الاستصحاب على كل من التمس
 التمس الاستصحاب منه خفاء لأن الحكم يقتضي المنع من استعمال ذلك المعين ان كان باعتبار ما يقتضيه
 في الواقع وبينما في هذا ما يدل على ذلك كما ذكره في حديثه من عدم جواز التمس الاستصحاب
 ما فيه الاشتباه وأوليس ذلك الالتباس حاصل قطعا فلو ثبت ما هو مقتضى في الواقع يجب
 الاجتناب عنه بأية حال كان كقولهم وجوب الاجتناب في المعين بزمان في احد حالتيه ولو لم يثبت
 ذلك بل ثبت انه يحل الاجتناب باوادم عجزا عنه بعيدا كقولهم ثبت وجوب الاجتناب عنه في
 لا بعيدا لم يثبت في المعين انه بعد حصول الاشتباه فيه فان قلت الامن المعين اذا كان عجزا في
 يجب الاجتناب عنه كنهان واما الغير المعين فان قلت ما لا دليل على ذلك وما حمله يكون الدليل
 دليلا اخر لاحاطة بالاعتقاد بالاستصحاب انما لا يخفى وان كان لا بد من ذلك الاعتبار بل لو حصل
 الدليل لا يشك اننا كنا ممنوعين من استعمال المعين قبل الاشتباه فيه حتى ان يكون عجزا
 للاستصحاب من دون تعرض لحد اشتباؤه فنقول ولا ان الحكم باق على الاستصحاب بان
 متحقق بالنية في ذلك المعين في الواقع وعجزا عن استعمالنا الاستصحابا عجزا عن عدم علمنا
 ذلك المعين ولهذا لا يجوز استعمالنا في هذا ما ذكره من استعمال ذلك المعين فان قلت اذا كان
 استعمال ذلك المعين ممنوعا في الواقع فلا بد من حصول اليقين بالاجتناب عنه وهو لا يحصل
 مع استعمال احد حالتيه لان ما كان واجبا في الواقع يجب استعماله في عينه باقتناء الدلائل
 لعل كونه معلوما في نظرنا لكن كبركان ان لو كان استعمال ذلك المعين ممنوعا في الواقع لما
 استعماله الا انما نحن ممنوعين من عينه لان احد حالتيه استعمال ذلك المعين التمس فيه من ان يكون
 فعله مراعيا لكل حاله لم يحصل حل اعني التمس فينا ان التمس انما هو عزيمة استعمال ذلك المعين
 باعتبار ما لا يخفى من عجزا عنه بعيدا والاستصحاب بان عجزا عنه باوادم لم يحصل في ذلك الوقت
 فعل الاشتباه يعلم حاله في نفسه قطعا فلا يقتضي اعتبارا في عجزا عنه ما ذكره لو فرض ان واحدا من
 وعنه كان عجزا وكان معلوما بعيدا منه فثبت ولم يعلم الان اننا وعجزا عنه كان في الاجتناب انما

من الاناء واجبا كان لم يزل به اليه احد متدبر ولو حصل به اعادة في الوقت ومضاجحة على
الامر على الاطلاق يدل على قول الحكم لمعاد والى سائر الجواهر خصوصا في ذلك وفي
قد اختلف في جوابه فخرج السلك في اعادة الوضوء في الخلق في الملبوس اذا
القبض في الوضوء وغسل الثوب علما اعادة الوضوء والصلوة وان لم يكن علم لم يغسل الثوب فان
الوقت باقيا اعادة الوضوء والصلوة وان كان خارجا لم يجبا اعادة الصلوة وضوؤه اما استبان
من الصلوة واما غسل الثوب فلان من اعادة تدل على حال وان علم حصول النجاسة في نفسه
فاستعمله وجعل عليه اعادة الوضوء والصلوة ذكر ذلك في موضعين منه وكذا في النجاسة
في باب الياء ولم يفرق في ذلك بين الوضوء والغسل بلما النجاسة بين غسل الثوب عنه وما
في باب تطهير الثوب لوصلي فيه نجاسة مع العلم بذلك وجعل عليه اعادة الصلوة
كان علم بمصن النجاسة في الثوب فلم يزل به ونشئ على في الثوب ثم ذكر كبر ذلك وجعل عليه
اعادة الصلوة فان لم يعلم حصولها في الثوب ثم علم انه كان فيه نجاسة لم يزل به اعادة الصلوة
فاطلق هنا عدم الاعادة ولم يخصه عن وجوب الوقت وكذا ذكره في العادة الثانية في
الذكر في باب السهو وقائلين بابويه في الماء المتغير من البر بالنجاسة فان توقفت منه
واغتسلت وغسلت ثوبك فعليه اعادة الوضوء والغسل والصلوة وغسل الثوب باطلاق
لم يزل به العلم وعنده ولا في الوقت وعرضه ثم قال عن الدم فان كان دون الدرهم
الواقي فقد يجب عليه غسله ولا باس بالصلوة فيه وان كان الدرهم دون خمسة فلا باس
بالانقضائه الا ان يكون دم حيض فاعسل ثوبك منه ومن البول والمزق قل لا دم كشر
واعادته صلواته على يدك او تعلم فقد دعوى في اني اذا لم تعلم به من قبل انقضى فلا عا
عليك وتعالى ابنه محمد فان قضا رجل من الماء البتة واغتسل وغل ثوبه فعليه اعادة
الوضوء والغسل وغلوة وغسل الثوب ثم قال ومن قال فاصاب ثوبه بدم او ببول فغسل ثوبك
ان لم يغسله فعليه ان يغسله ويصلواته واطلق ثم قال لا بد من الغسل عن غيب الثوب منه

ومن النبول

23

五

ايكم ولعل القائل

[illegible]

[illegible]

استدل محمد بن الحر بن علي بن خناسة لما وجب بالتميم وذكرنا ضعفها في دفعه بتلقي الاصحاب
لها بالقبول طعن لما ان التلقي عليه من جهة الدلالة على التميم وبخاسته الماء وعدم التلقي من جهة
الدلالة على الاطلاق فكيف جعلوا ما ينجلي الاضافة على التسوية بمعنى انه لايجز عليه استعمال
الرواية لايجز نفع من التلقي كما ذهب اليه الجاهلون بما في الحق الامور الاضافة فحمل الايراد كونه
عن الحكم بالبيان لان استنباطه قد يتعلق بدفعه كما لا يستعمل في غير الطهارة واستوجب له ذلك
وقال له الكلام وجعله ردا للامور الاضافة في ادخال المياه العذبة في الماء الفظيل وهو في قوله
ولما لم يمتها لا وجب فيها تعلم والظان ذلك لانهم منها اذاته الحكم بالبيان على ما نقلنا
وانكته ومن في هذه الاكراهية التميم نفع على ما ذكره الحق وتحميل ان يكون على ما نقلنا في
طهارة غيره على قوله على الامتناع فيكون عمومية القول باعتبار دفعه في غير ما نقلنا في
ان القول بما نقلنا الاضافة على التسوية وما يمتحى ان يكون كنهه الحكم بالبيان على الامتناع
لأنه لان المقام وان كان مقام التميم وكيفية التميم من في الدلائل الدالة على البيان على الظواهر
لا بد في مقام ضعفها من منع ظهورها في ادعاء المستدل وادخالها في حكم ما ادعاه
ولا يكون من ادخالها معنى اخر ولو كان من وجوبها وتقول لا اشك انك من ادخالها في الامتناع
ان الرواية وجوب الاضافة والاستعمال الذي ذكره مخالف لما نقلنا من ادخالها في الامتناع
مع هذا التوجيه فيصير خروج عن الظاهر ولان الاستنباط قد يتعلق بدفعه كما لا يستعمل
في الطهارة كسقي الدواب والشرية عند خوض العسل وان كان تطهيرها وان ذكرنا الظاهر
على ما ذكره العلامة في اختلافه كما لا يصلح لذلك في المصالح المتشعبة لا سيما في بعض الجهات
غاية الامران في بعض الصور غير العسل وان كان علم قطعا بل هو خارج وجوبه
حكمه في خصوص هذه الصورة ويكون خارجا عن الرواية بل خارجا فلم يستعمل الحكم في غير
ايشروا ما انه ورد الامور الاضافة في عدة اشياء في موضع اخر مع العلم ان قوله في ادخالها في
مما هو ليس بذلك وان كان قريبا من الاول جعل التميم والتيميم مبدوا في ادخالها

[illegible][illegible]

الدالة على غلبة العدة مطلقا الا ان يتصور ان يكون في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ان يعمل بغير تلك الدالة او يتصور ان يكون في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
هذا الخبر لا يثبت في الاصل ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وتقتضي ان يكون له لا يثبت عليه في الاصل ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
باعتبار ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
من دون ان يكون له لا يثبت عليه في الاصل ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وطريق الاحتياط في صورة فرض الاحتياط في خلافه واضح وبول الضيق لم ياكل الاحتياط
لان الجسد في العلامة في حق الاحتياط في خلافه واضح وبول الضيق لم ياكل الاحتياط
لكن يكفي حسب ما عليه من غير عجز عن التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ابن الجسد بول البائع وغير البائع من الناس بخمس الا ان يكون في البائع عجزا ذكره فان
ولجبه ما لم ياكل اللحم لا يثبت عليه في الاصل ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ثم في بحثنا اذالة الجوازات لولاد ابن الجسد من اكل اللحم ايم اكل الطعام لا يثبت عليه في الاصل ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ثم ان الاثر هو المشهور في ايات التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
تقييد وفي خصوص بول البائع من دون تقييد بحيث يضي ذكرها في التطويل وضيق
انما الله في المساحة لانه هذا مع عمل الاحتياط بل كل ما على ما نقل من المتشبهين
وهذا ايضا في التذكرة اذ اجمع العلماء عليه في ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
التميز في باب تعليق الشايعين السكون في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وبلها في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
منه التوب واليمن بوله قبل ان يعلم لان العلم لا يخرج من ضمانه انما هو في العلم وهذا
الغير في الاستصحاب وان في باب بول البائع وبها الفقيهان من سماعهم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
في باب ما يثبت التوب والجسد وبها لو كان لا يخرج من ضمانه انما هو في العلم وهذا

كيفية

كيفية من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
لا يثبت ما يتصوره من وجوب التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وسند روايته انما هو في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
فان اجابنا عن تساؤلاته وتقبل الشبهة والضعف فيها وان يكون بول الضيق من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
فاكتفى فيه بالاحتياط في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
الكرهية اعلم ان هذا احكام الاول في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
انما في طهارتها من هذه الشبهة والثالث كراهتها منها اما الاول فانه اجماعي وبول
ايضا وروايات منها صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله المقدمة في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
مملوغة بغيره ومنها حسنة زائدة المقدمة في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
المقدمة في ايام الدالة في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
منها رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله المقدمة في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
التياب والتكفي في باب بول الدواب في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
الابل والبق والغنم والابل والحق في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
لك فلا يثبت الا ان تتطابق في اوسالته عن ابول الدواب والحق في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
لم يعلم مكانه فاعمل التزكية فان سكت في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ابول الدواب يمكن التسليم في الاصل والعقل والنقل ايم ان ايدى الاصل في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ظاهرها في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
لحمه اما العدة او غيرها في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وه في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
الطهارة في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
ما يكره لوجه بكرة بوله ورواه مثل البغال والحق في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج

من بعض في اجماعنا من ابول البغال والحق في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وكثير وهذا اختاره في كتابه في الاشارة في النهاية في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
والعقد الاول انتهى كلامه واستدل على الطهارة بوجوه احدها الاصل على ذكره
في المختلف صاحب العالم وفيه نظر لما عرفت ان النظم من المطلق في الدابة في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
وكذا في العدة الا ان يمنع طلاق العدة على روايتها وليس بعيد بل هو في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
العموم في بول البائع التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
لما كان اذ وشطها بالاصل كان بولها كذا لعدم التناول بالفضل لان الاصل لا يباح
الحرج الصالح للاحتياط وقد مر في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
عدا ابن الجسد من الاحتياط الذين عرفنا في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
النهاية وابن الجسد والشيخ في الاستصحاب في الطهارة وفي كلامه في الاستصحاب ان
تصديقه متأخر عن النهاية فالشيخ ايم رجوع عن القول في حاشية فلم يبق الا ان الجسد
وهذا لا يصلح للاحتياط في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج من الاجابة الى التسليم في حق الزوج
في المختلف وهو ان طهارة ابول الاصل مع حاشية هذه الاقوال مما لا يحتاج الى
ثابت فينتفي في وجهها فان كان كونه الحيوان مأكولا لعمام ان يقتضي طهارة وجوبه
وعلى كلا التقديرين يلزم التناهي ما على الاول فلو وجد المشتري في صورة النزاع واعلى
الثاني فلا يثبت حاشية ابول الاصل على العموم لان على حاشية بوله مطلقا السلام
معارضة كون الحيوان مأكولا او ما شئت الاول فالاجماع وضعفه لان مراده حاشية
اما الاقتضاء التام وفي الجملة فان كان الماد الاقتضاء التام اما في الاشياء ويجوز
فختار الشق الثاني ولا يثبت حاشية ابول الاصل ما اذا كان الكلام في الاشياء
يجوز ان يثبت الحكم لا اعتبارا معارضة كون الحيوان مأكولا بل بما رخصه امره في كل
الذي دعاه في ثبوت الاول وروايات الدالة على خصوص ابول على ما نقلنا واعتبا

في حق الزوج

دمه وكذا قوة دلالة الآية على إلهيته وقد استدلل أيضا في المختلف بأن كل الدم المتخلف في
عروق الحيوان المأكول اللحم هو ظاهر لا يجوز غسل اللحم منه إجماعا لاشتمال المقصود للتجدين
وهو السخ فلو كان كذلك لوجب غسل العلة وضعفه فلا يكون ذلك علة فلا يغيره وبعد
التقدم بجواز كون العلة ذلك منتهى الخصوصية غير السلك والحاصل أنه من باب الإيضاح
الفرع المعلوم به عندنا هذا وأما دليل السلك كالباق والبراهين والذين باب وعنه فقد استدلل العلة
في الحق على إلهيته دمه بعد ما ذكرناه من جهة السلك على ما نقلناه عنه بقوله ثم اودعها
وهذا ليس بمسحوق فلا يكون نجسا ويؤجله فهو يجعل عليكم في الدين من حرج وهو حرج وبأنه
ليس بالكثير من الميتة ويستتبه طاهره وأنه ليس بمسحوق فلا يكون نجسا كما دلل في العروق بعد
الزكاة وأيد صلاحيات التي منتهى تامة لوجوب ذلك الدم المتخلف في الحكم المذكور
لم يقيد فلو كان لا يفسد بمسحوق وقد علمنا الحكم على دليله الأول وأما دليله الثاني
عن قوة في معنى الأفراد كالباق والبراهين ونحوهما مما لا ينفك الإنسان عن مخالطة ما
فقياسا على ما لا ينفك عن غيره وبين الأول بالآية والثاني في تلك
بقيا سد بالدم المتخلف بعد الذبح والجامع هو عدم السخ وفيه كون قيا لا يعمل به
أنه لا يناسب الاستدلال بعد الذبح قوله أخرا ويحق بذلك أنه بعد ما جعلنا أصلا بنا
حكمه حتى يقاس عليه لمن فيه لا يناسب جعله من المحققات به وهو في العلة في هذه
أي على قيا من ماص الأصل وعدم دليل حرج وادعاءهم الإجماع على ما نقلناه من المخالفات
والمنتهى ولا تذكره وادعى المصنف في الذكرى مع تأييد لزوم الحرج في منتهى الواد
فان قلت لزوم الحرج إنما هو على تقدير وجوب إزالته وأما إذا كان عضوًا كذهب إليه
بجاسته فلا تعلقان قيل بالمفهوم عنه مطلقا بنى في الصلوة وغيره جازي لو فرض أن اليد
لاقت به بطرية يجوز أن يتعلل في الأكل وعنه ما يشترط عليه الطهارة من غير غسل إلى
غير ذلك فهو الطهارة وأردنا هذا ليس حاصل الطهارة سوى ذلك والخبر في الغسل وأن

بحر جواز

بالنظر إلى ما حكاه من الروايات الواردة كثيرا في إتيان الأية في غسل الدم من غير قصد
في غسله التام لعدم التقيد بالوضع الصحيح بل في موضع قطعاً غايته لا يفسد عموماً
في الأفراد الذين لا ينفك عن قل ما يقع العيش عنها والصلوات عنها والأفراد المتعارفة
فكانت أشغالهم كالأشغال والذين يجمعون أقسام الدم من الأذى مثلاً متعارف مع موضوع
العيش عنه وعن حاله وإذا ثبت الحكم في الإنسان ثبت في غيره أي بعد العلم الفصل في دفع
أن في غيره أي لا يبعد دعوى التعارض في جميع أقسامه ويؤيد أن الآية أكرهية مقدرة
لها من جهة تقيد الدم بالمسحوق فلهذا عدم وقوع التقيد في موضع غير مسحوق
قد عرفت ما ذكرنا أن إتيان الآية أكرهية والروايات حتى تجزئ تقيد صاحبها إذ يجوز
أن لا يكون إلى فضل الآية أكرهية غير ما نقله من بعده حرمات أشياء أخر والرواية
بعد الآية فلو كان في الروايات تخصيصاً وتقييداً لكانت في التقيد التي في الآية بل يجرى
به في موضع آخر والروايات اللتان ذكرنا أنهما يدلان على صحة التسليم الآية في غير هذا
فأقول أن أصل من الأحكام لم يعمل بظاهرهما ومع قطع النظر عن ذلك لا يثبت في هذا التقيد كلام
سجى وبالجمل لا يرد بان الاحتياط في التقيد عنه مطلقاً هذا إن صاحب العلم لم يورد ما ذكر
أن الظاهر من كلام صاحب الاحتياط على نجاسة دم ذي النضض مطلقاً وأورد كلاماً طويلاً لا يدل
مطلقاً بعبارة المنتهى وإنما كان في قوله بعض العلماء فلا يبالى بتطويل الكلام بنقله قال
وربما يوجب من تطويل الكلام في جملة من كتب عليها أنه من طهارة الصلوة في غير تقيد
الدم المحرم نجاسة في كثير من عباراته بالمسحوق وأقر بها إلى هذا النوع عبارة المنتهى
فإنه لا يرد في كلامه أن الدم المسحوق من كل حيوان ذي نفس سائلة أي يكون خارجاً
بدون من غير تقيد وهو مذهب علماء الإسلام لقوله نعم قل الجاهل بما أوحى إلى محمد صلى
عليه وسلم طمعه إلا أن يكون ميتة أو ماسحوقاً أو لم يخبره فإنه رجس ثم ذكر جملة من
الروايات المسنونة لا يرد من الدم بقوله مطلقاً ويوجب من كلامه أنه بنى الحجة على

مقتضى

بحر جواز الصلوة مع ما دلل به باق جملة ما لا يخفى في إتيانها وادعى في إتيانها في
الصلوة على ما نقله العلامة في المنتهى عن عبد الله بن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
في دم البقرة قال ليس به بأس قال قلت أنه يكثر ويتفاسق قال وإن كثرت به لم يضر في
اليد المذكور في الموضع من حيث شئ من جوف عن أبيه قال لا بأس بدم البقرة والبق ولو
وأياديه أي في اليد المذكور عن محمد بن النضر قال كنت في الصلاة على رجل يجرى دم البقرة عليه
دم البقرة يجرى على رجل واحد لا يقدر بدم البقرة على الراغب فيصلي فيه وإن تقيدت عليه
هذا فيجعل بدونه عجزاً للصلاة والصلوة من قبله وبروالة الحلي المقدسة في
نجاسة الدم والحكم باتخاذها على الروايات باعتبار عدم ظهورها في الطهارة لجرانها من
العضوات خبراً بأنه لو ادعى الظهور لاشتباه في الطهارة لما كان في غير محله لأن في الباق
ينبغي جميع أفرادها وهو ما يكون مع الطهارة وأما القام الثاني فنقول لاشتباهه لا يفرق
أحد بين أفراد ذي النفس السائلة في الحكم بغيره دمه أو ميا وعنه سوى ما وقع من
في طهارة دم الرسول وهو هذا الخلاف مما لا يمتري له الآن والكلام ههنا في قسام دم ماله
سائلة فإعلان الحكم من كلام الأصحاب أن دم ذي النفس مطلقاً نجس سوى ما استثنى من
للتعلق بعد الذبح أي سواء كان يخرج من العروق بقوة وأنها باولاً وسواء كان فيه
كثرة أو لا كما في الشكوة والقداسة ونحوها لا يخرج عن الحكم بأن دمها ليس سائلاً
نجس ولا يقيدون بشئ ولا يخصصون بأمر كأنها من جازة العيش ولا تذكره في المصنف
الذكرى عند تعدد النجاسات التي والدم مركبة في نفس سائلة في الحق في المصنف
على نجاسة طهارة الأضداد حيوان له نفس لا يخرج من ذلك عبارات الأصحاب التي يقتضيها
إلى التطويل وما وقع في المنتهى من التقيد بالمسحوق في العبارة التي نقلناها أو لا يخرج
أوردته في هذا المختلف ولا يخرج إلا أنه أوردته لعل صاحب المسحوق مطلقاً ولكن في
الكتب الأخرى من العلامة ومع قطع النظر عن كلام الأصحاب أيضاً فنقول ينبغي أن يكون

الصلوة
في غير تقيد

مقتضى ملوطين أصلهما من إلهيته في الآية النجس والثبات الإطلاق الواقع في
محمول على التقيد بالمسحوق في الآية وهذا الثاني في كلامه شاهد وهو أنه ذكر في هذا الحكم
دم ما لا ينسب له وأنه ظاهر ما شاذ في الخلاف الواقع فيه من أهل الخلاف ثم في الثاني قوله
نعم أو ماسحوقاً وهذا ليس بمسحوق فلا يكون نجساً ولا يغيره وجهه أنه لا يفسد الكلام على
فإنه لو لا تخيل كون الأضداد سائلة في الأموار لكان الدم محمولاً على التقيد في الإتيان
لجواز التسليم بالظاهر في عدم التفرقة بين المسحوق وغيره لإيماء الروايات التي نقلها
من طريق الجوزي فلو تضمنت تقيداً في ذهابه فإقامة الحجة عليه لا يمتري في الإتيان
من مطلق في الإتيان على التقيد في الآية وقد استدل صاحب العبارة القول في طهارة
الدماء المذكورة فإن جعل نجس في المسحوق يقتضي طهارة ما سواه لكن الكلام منطوقه
أما الأول فلان مقتضى التبيين في الاحتجاج عليها منعتان أما الأولى فلان إرادة التبيين
عبراً عنه إذ لم يعد ماله اللغة من معانيه فلا يمكن أن يقول أنه معناه وقد ذكرناه مع
كثرة منها القدر ولا يخفى أنه من الغرض باقي المعاني لا دلالة لها عليه وأما الثانية فلا
حل المطلق على التقيد إنما هو مع تحقق التبيين فيهما ولاننا في هذا إذا حكم على المسحوق
لأننا في نجاسة فروع طهارة فإنا فلان المسحوق بعد هذا بقيل الطهارة دم السلك بقوله تعالى
أودعها مسحوقاً وقيد بان دم السلك ليس بمسحوق فلا يكون نجساً ولا يغيره
حكينا هذا فيه أنه أنفاً وانتقل أنه بعد ثبوت نجاسة المسحوق لا يحتاج إلى إثبات
الحل ههنا وجعله وسيلة إلى إثبات الطهارة فربما كان في ذلك ما لا يتصور من ثبوت التقيد
بما هو التحقيق إذا تقرر هذا فاعلم أن إتيان العلامة في الصلاة على اعتبار التقيد بالمسحوق
في عبارات التي تنقلها من أصحاب القول التقيد فيها من أحوال الاحتجاج في المختلف في الإتيان
حيث أنه ظاهر اتفاق الكل فلا يمتري في الحكم بغيره دم ذي النفس على الإطلاق وليس في قصد إخراج
شئ من أضافه دم ذي النفس غير ما ذكره في هذا مذهب طبع كلامه وقد أخذ هذا القول في عبارات

بعد الفتح في غير ما كمل العلم بما يقبل الحكمة اذ ما لا يقبل يكون مجازا فانما حرمته ونجاسته
اما الحرمة فلان ما يدل على نجاسة الحيوان الذي هو دونه يد على حرمته ما يفيد انما هو
الجموع ولا يطهر في خصوص العلم ولا بد من انقضاء الطهارة بان تنق الاموال الى على طهارة
الحيوان بل من ان يكون له الاطعمة التي يجمع اجزائه مع انقضاء كل ذلك لا يخرج من بعض
بدليل من خارج لاننا في شمول الحكم لظاهر الجوع الاجزاء وهو قتل مع ان انقضاء الطهارة
ايضا على حرمته والدم الطاهر من ذى النفس فيبقى بعد الذبح في الذبيحة كانه على
المعالم والذبيحة في غير ذبيحة ما كمل العلم ويؤيده اطلاق الآية والروايات والآثار
ايضا واما الآية الكريمة فيجوز تسليم صحة الاحتجاج بها اما ما يدل عليه من حرمته لان احد
فخصص ما يدل على حرمة الحيوان الشامل لجميع اجزائه واما الدلالة منصوصة السموم على ان
ليس يستثنى وادخل في حكم القتل فتدبر في شأن المصنوع على تقدير نجاسته لا عموم له فغايته انه
غير السموم غير مستثنى في الجمل ولا يكتفى لتوقن مصادقه غير السموم من كمال العلم وما
له سالمة واما الجائز في ذكرنا من اطلاق الاصحاب عليه فظاهر وتايد اطلاق الآية ولزوم
والاحتياط وقد تدبر بعض الاصحاب في الحكم من اطلاق الاصحاب الحكم بنجاسة الدم
عالمه نفس مدعيه الاتفاق عليه وهذا بعض افراده ومن ظاهر قوله نعم او دما مسوقا
حيث دل على عمل غير السموم وهو مقتضى طهارته وقد رقت الحال في دلالة الآية على
المحل وعلى الطهارة والنجاسة وان كان تجزأ كالتحريم ما يدل على نجاسته له فظاهر
الاصحاب عليه ما ينظر من التايد للاسناد او كان علقته في البنية او غيرها فالشيخ
في الخلاص العلقه نجسة واستدل عليه باجماع الفرقية وبيان ما يدل على نجاسة الدم بد
على نجاسته العلقه لانها دم وبدليل الاحتياط في الحق في العلقه العلقه التي تجعل الجا
نظرة الآدي نجسة والشيخ استدلل باجماع الفرقية لانها دم حيوان له نفس فيكون نجسة
وكنا العلقه التي يوجد في سنية الدجاج وشبهه ما انتهى وذكر الآدي كانه من باب النجاسة

والا فاعلم

والا فاعلم انه لا يستلزم الحكم بعلية الآدي وحده بل يعمد عدم الاستصحاب وقا المصنف
الذكرى بعد نقل ما ذكره المحقق في الدليل من كونها في الحيوان لا دليل على انها نجسة
صاحب العلم وقا وهو يتجوز لاسيما بالنظر لما يوجد في البنية مع ان نجاسته علقه ليس
ايضا فالاجماع الذي ادعاه الشيخ وثبت على وجهه كونه نجسة كان في تأوله له نظر ومقتضى الآي
طهارته ويعد مظاهر قوله نعم او دما مسوقا حاشا انه لا يحمل على السموم مطلقا خرج
من ذلك وما وقع الاتفاق على نجاسته في باقي ذواتها لا يحمل مقتضى نجاسته على ما مر في بعض
وقا في حاشية الكتاب في بعض الاصحاب ما يوجد في البنية اجزاء من الدم لا يمكن نجاسته في
الحيوان والعلم كونه علقه كذا اشتراط الامر كما قال الشيخ في قوله لا يمكن نجاسته في
مع تسليم نجاسته وان كان في البنية وكذا علقه غير تسليم كونه علقه لا يخرج عن غير ما يكون
الحيوان ليس الاما يتكون فيه سواء كان في غيره او في غيره لا في العلقه اذ بعد
كونها في البنية علقه فعلقه اي شئ هو مع الشئ الذي ادعى الاجماع على نجاسته العلقه و
لم يقيد بعلية الحيوان نعم منع كونه علقه نجسة ولعله يمكن حمل كلامه على الاصحاب التي على منع
كونه علقه ذلك الحيوان وكذا ما ذكره صاحب العلم من ان ما ذكره المصنفه لاسيما بالنظر
الى ما يوجد في البنية يحول على ان في البنية لا يعلم انه دم ذلك الحيوان لان العلم انه
علقه ذلك الحيوان وان منع كونه دم ذلك الحيوان مما لا وجه له اذ الروايات الدالة
على نجاسته الدم معلقه على نجاسته على الدم لا على الحيوان فكيف في انبات الحكم صدر في الدم
عليها ولا يصح صدق دم الحيوان عليها حتى يوقع ويقر بان شمول الدم لغير هذا الدم
نظر لعدم تعارضه في كلامه واخر الاجابة في قوله لا يخرج من كونه دم حيوان لان مقتضى العمل
المع باعتبار ان دم الحيوان نجس في نجاسته مطلقا والاجماع لا الروايات لانها لا عموم لها
الاجماع اذ اتفق على نجاسته دم الحيوان ذى النفس في منع منع كونها من ذلك الحيوان واثبات
نجاسته بان الاول يخرج ايضا منع شمول الاجماع لشمول الدم بناء على عمله على الاخر والمعارضة

المؤمنين مع ان حصة الجاني او دما ايشم كذا ولا يفيدها اختصاص عمر دابة
اي برحمة خاصة الانسان لان في حصة الجاني لفظ الميت واليت عند الاطلاق لا يميز بين
اذ في الحيوانات الاخرى يتبع الميت في صدره والعيش في الكفا في وقع اطلاق لفظ الميت على غير
الانسان ايضاً بل كان فيه ما يشبه ان لفظ الميت التي في اخر العيش ايضاً مع ان الانسان وغيره لانه
او دلالة ذلك بما يعمل من غسل الميت عن الجاني عن عبد الله والى الله عن الرجل يمس
اليتم استعمله ان يقتل منها قالنا ذلك من الانسان وحده قالوا سألته الى اخرها استعمله
وعين مؤولنا الله جملة ما وجدنا من الضيق في هذا الباب ليعلم كيفية الحال في جملة ما وجدنا
من الروايات والروايات الكثيرة المستفيضة الصحيحة وغير الصحيحة الواردة في وقوع الميتة في
النجاسة في الماء وانما اذا انزل الماء فلا ينجسه ولا ينجس ماءه وقد رقت في نجاسة المياه ومنها
الروايات الكثيرة المستفيضة الصحيحة وغير الصحيحة ايضاً الواردة في وقوع الميتة من الحيوانات
في البر والاموال يخرج منها مع التردد بينه وقد تقدمت في محله ومنها ما رواه يرب
في باب الذابح والاطعمة في الصحيح والكافي في بابها في موت في الطعام والشراب في الحسن
باجمعي بن هاشم عن زرارة عن ابي جعفر قال اذا وقعت الفأرة في سمن فأتى فان كان
جامدا فاقطعها وباطليها وكل ما بقي وان كان ذاببا فلا تأكله واستحب به والشراب في ذلك
ومنها ما رواه يرب بن مسلم في الصحيح عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عن الماء في
يقع في الطعام والشراب فيؤت فيه فقال ان كان سنا او عسلا او زيتا فانه ربما يكون
هنا فان كان اشفا فزعه ما حوله وكله وان كان سبيضا فزعه حتى يتسحب به وان كان
ثرا فاطرحه الذي كان عليه ولا تأكله طعاما من اجزائه ماتت عليه ومنها ما رواه ايضاً
مستجابا ذكر في الصحيح عن سعيد بن الاعرج قال سالت ابا عبد الله عن الفأرة تقع في السمن
ثم يخرج منها قنطرة لاسيما ما كرهه عن الفأرة ثم تخرج السمن والعسل فقال ان كان السمن
ما حوله وكله ينجسه وعن الفأرة تخرج في السمن فيؤت في السمن فيؤت في السمن فيؤت في السمن

كالروايات بعينها وهذا ليس منها الاصح كون من ذلك الحيوان لم يعد سببا ثم انما في العلقه
التي في البنية نجاسته بناء على دعوى الاجماع من الشيخ مع ما يده بالروايات الدالة على
الدم مطلقا وبالاحتياط واما في البنية فالحكم بنجاسته من حيث عدم العلم بكونه علقه
حتى يجمع عليها بدعوى الاجماع من الشيخ مع ان شمول الاجماع له انما يحمل في بعض الاصل
الدم على لولم والدم قد رقت انما بدعوى نجاسته بحيث يعمل مثل هذا في بعض الاحوال
سواء تسلك بالاجماع والروايات والاصل الطهارة لكون الاشياء ان النجاسة في التبع عنه
وعدم الملاقاة له اما الدم المتعلق في اللحم من الذبح والذبح فظاهر وكذا دم البرغوث
وقيل عن قمل الكلام فيها بما لا يمكن عليه والنجاسة في ذى النفس على وجوه الاختلاف
عندنا في نجاسته ميتة ذى النفس مطلقا او دما او غير ذلك الا ان اوصافا او العلامات
رة في النجاسة الميتة من الحيوان ذى النفس السالكة نجسة سواء كان دما او غير ذلك هو
مذهب علمائنا اجمعين وقا المحقق في المعبر للبيات ما له نفس سالكة نجسة وهو اجماع الناس
والخلاص في الآدي وعلمنا ما يطبقون على نجاسته ميتة كونه من ذوات الانفس السالكة
فالاصحاب العلم وقد كثر في كلام الاصحاب ادهاء الاجماع على هذا الحكم وهو الصحيح فيه اذ
المفوض لاسيما ما ثبت به ثم ذكر ان جملة ما وقف عليه من الروايات في هذا الباب روايات
احد بها حسنة الحلبي الاخرى روايتان يربح من يربح وسنورهما ان شاء الله في باب الروايات
ثم قال في قصور هذا من الحديث عن افادة الحكم بطلانها مع ان الصحيح مستفيضة عن يرب
فبعد في عدة روايات معتبرة الانسان المنع من اكل عن السمن الذي يربح من يربح انما
الفأرة فظاهر الحكم بنجاسته وقد تقدم منها في بحث المناقض فجدد في حديثه عن ذلك وهو الحكم
خاص ايضا لا يفتي فلا يمكن جعله دليلا على عموم وجوه الفأرة في ثباته هو الاجماع الذي
في كلام الجماعة انتهى ولا يخفى ان الامر ليس كما ذكره بل يوجد في الروايات في هذا الباب ما ذكره
كثيرا ويمكن ان يستفاد منها عموم سماعي رايه من ان المذبح المحلى بالام للعموم في كلام الحكم

الفتن

وما دل على نجاسة الميتة والنجس في الاستحباب ان تركه نجس كما في حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
الحاج المنيعة انما الحكمة بفصل ما صاب بالزهر بسبب ان نجاسة الحيوان نجاسة ميتة
الانسان ويجعل الفصل في ما صاب به اما انما حكمه نجسا ومساواة في نجس الماء على ان يرد في
اصابه اذ كان نجسا وجهه انما حكمه نجسا لميتة نجاسة الحيوان بالانسان من دون نجاسة
الحيوان لانه نجاسة الحيوان لا نجاسة الميتة في نجاسة الحيوان ويجعل الفصل في ما صاب به
يوجد ان يكون ميت الانسان او دون حال من ميت الحيوان نجس في نجاسة الميتة
وطبا وباجا ولا نجس الفصل عند ملاقة ميتة نجس باسباب نجس النجس وانما كان النجس قالا
بان نجاسة الميتة ليس مع البوسنة بل في كل نجس في الكلب النجس اذا نظم النجس عند
ليس بغيره الا ان يقول بالمرأة في الانسان خاصة في نجس النجس في نجس النجس في
انما الله ثم وعلى الاول في حاجتنا في نجس الانسان اذا كان الميتة في نجس النجس في
ملاقة ميتة دلالة ثم لا نجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
منعها النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
حكم النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
وعلمها وباسبابها وايضا سائر النجاسات في نجس النجس في نجس النجس في
غاية الامور ان لم يكن نجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
النظر من النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
في الذكر والشهادة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
نظره في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
والنجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
اما لنظره في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
شهادته او موصوفا وما كان قبل البرء بالوت هذا هو في الكلام في نجس النجس في
الماء

الماء في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
لا نجس الماء به في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
على اصل الطهارة والحكم نجاسة ميتة نجس النجس في نجس النجس في
نالجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
والحكمة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
النفس طلقا في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
ادعى الاجماع على نجاسة الماء القليل بالملاقاة في نجس النجس في
الماء القليل بالملاقاة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
الاخر في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
لا نجس الميتة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
من الاجماع في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
على ما في العالم انما في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
سوى ما هو في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
العلامة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
الحكمة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
وان اريد به كونه نجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
عن النجاسة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
فقط والنجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
اعضا الانسان ليس كذلك في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
وهو حاصل في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
على الحيوان كذا في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في

للحلم وسفوفه وطريقه اجاره في الحكم الاول ان نجس النجس في نجس النجس في
كالانسان او بدون النجاسة كغيره فالنجس في نجس النجس في نجس النجس في
من الميتة لا نجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
النجاسة قبل الفصل في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
المقام الذي ينجس فيه النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
الفقيه في باب الصيد والنجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
ما اخذ في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
وهذا في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
مطلوب في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
قيد عن النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
منه يدور في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
اسم الله في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
وما دل ذلك من سائر سببه في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
يب في باب النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
عليكم في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
من سببه في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
ما دل على نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
في المسئلة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
والكا في باب ما يقطع من النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في

ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
على كذا في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
انما في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
الا لياتي في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
والنفس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
الاخر في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
ضعف في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
نجاسة الميتة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
الميتة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
كونه في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
فالحكم في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
ما دل على نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
فيس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
من حيث السند في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
عرفت في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
واجتهت في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
ان في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
اجازات الاول في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
في الجملة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
بالجملة في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في
اذا كانت في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في نجس النجس في

الماء

منفعة ولو تصور فمصلحة واستطاع يظهر بالاقا^{له} والسا^{له} وإنه صار في فعله المصلحة
أم لاكثر الأصحاب يتصور واعلم في العالم الحال ظاهره من حيث علاقته بالوطية له^{الغنية}
والعلل الأولى الحكم بصحة القول بالحق أنه بالوطية له^{الغنية} حيث الخلف طامع في حق الله الذي يفتنه
البيت مطلق والاعتدال بأنه لم يثبت في سائر أصنافه جميع أجزائها إلا بالإجماع والأصابع عليها
عنه يؤرخها سماعاً في حق غيره ظاهره على ما قد يذكره صاحب العالم وصاحب الهدى في نظام
هذا النوع ليس جافين بل في مقتضى خصوصياتها في مجموعها على أيديهم من كلام العالم^ب الأئمة
فيها أيضاً لم يؤخر في نجاسة الأجزاء الصورية حرامتها سيما إذا انفصلت كما كانت بدلية
على ما مر من عقول أصحاب العالم أن الحق في فعله من ما ذكره في أصوله في أصول الفروع^ب المتع
الإجماع ولكن الاعتناء وحسن طلبة كما دأبوا من ضمن منها الأمر الأفضل بخصوص بالصوف^ب وانظر
وتحضره بنية قوله بعده وصلواته في كلام العلامة ما يدل على أنه يدري في سائر أقطاره ما
حيث قال في النهاية المصلحة من اللجاجة المتعاطاة أن كانت للعباد في طرق الصلوات^ب المصلحة
الغنى لا تقتضيها بل يمكن تحققة في فعله بالحق وذكر في المتن في هذا محتمل انتهى والحق
أنه وحوادثها باتعلقة بالظهور في عدم الاحتياج إلى مثل الظاهر لأن سياحة البليان
طهارتها بالغايات لا يلزم حين كون العرض لذلك أن يتصور فيها سائر العزيمة لأنها من أثر
تدعيم من خارج والاحتياج إلى البيان فيها وهو كذا واحتصاص الأمر بالفضل في الرواية بالصوف
والشأن في نظامه بل في ذلك يحمل النظر فيه على ما قبل المحولية كما مر سابقاً نعم الأمر لا يوجب
للجميع فيه استقيم إلا ما قل أن يكون حمل على النظر في تلك رقة مساوية لما قبل في مثل
المحولية بل لا بد من الرجوع فيه في ما لا الاحتياج إلى السوى لا يوجب الاستدلال الظاهر في ولعل
مزاياه بالاحتصاص بالاعتصام بحسب الظاهر للجميع مية ما لا ينقله ولا دعه ولا مية
أو الدم والحق بعد من الكلام بما مر فلهذا المصلحة مقتداً في العلامة في المتن لا يقع على ما
على أن ما لا ينقله من سائر من العوائد لا يوجب الموت ولا يؤخر في سائر ما لا يقو^ب

[illegible]

التقديس في هذا الباب الاخيرة والاستعداد في الباب المذكور في الصريح عن الفضل في العباس قال سالت
 ابا عبد الله عن فضل الحق والحق والبر والجار والميل والنجاة والوحش والسباع
 فلم يرد شيئا الا ان الله عند هذا الحاسر من حيث انتهت التي تقابلها من غير الاوصاف فلهذا
 واصعب لذلك والواضحة والزياد لعل ثم بالماء ومنها مارواه والتقديس في باب الياقوت
 الصريح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الغارة والياقوت اذا كان من النار او
 شيا ما يוכל في لطيف ما ناهه فيוכל اليها في منها مارواه في اخبرني ان عليا عليه السلام
 عن حماد الساماني عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الكلب اذا كان في النار
 الاكل من اللبن وشبهه قال يطرح منه ويؤكل اليها في منها موقفة عمار بن موسى في جردنجا
 المكر ومنها مارواه والتقديس في باب علي بن ابي عن حريز قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الكلب يبيع شيئا من عند الانسان قال لا يخل المكان الذي اصابه ومنها مارواه في
 في هذا الباب الصريح عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الكلب يبيع شيئا من عند الانسان
 وان كان يطبخه فلهذا ومنها مارواه في هذا الباب عن حريز عن اخيه عن ابي عبد الله
 قال اذا من قتل كلب فان كان ابا في نفسه وان كان يطبخه فلهذا ومنها مارواه في
 في الكفا في باب الكلب يبيع شيئا من عند الانسان قال لا يخل المكان الذي اصابه ومنها مارواه في
 اخبرني عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الكلب يبيع شيئا من عند الانسان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وقع الكلب في النار فاحسبه ومنها مارواه في هذا الباب ايضا
 عن معاوية بن شرحبيل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن سؤالي في النار
 والبقرة والجرار والخنزير والكل والسباع يترى منها وسؤالي عن الكلب يبيع شيئا من عند الانسان
 اشرب منه ويؤخذ من قتلته الكلب قال لا يخل المكان الذي اصابه ومنها مارواه في هذا الباب ايضا
 انه يحسب وروي عن معاوية بن شرحبيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الكلب يبيع شيئا من عند الانسان
 ايضا في حكمه بالهاء او اوله الكلب ومنها مارواه والتقديس في باب الكلب يبيع شيئا من عند الانسان

[illegible]

في باب كية الك في الصريح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني قد سمعت في بعض ما سمعت من
فيه الدوام وتطلع فيه الكتاب وتقبل فيه الحجة اذا كان قد روى عنه شيء في الحديث
ما رواه القليل في الاستيعاب في بابين المذكورين في المتن عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ليس بفضل السنن وباس ان يتوضا منه ويشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب
كثيرا يستقي منه وانه لو لم يدر الماء القليل لا يفي بقاءه الحجة فلا يلائم لها الكتاب وقد استدل
ايضا على طهارة الكتاب بقوله نعم فكما هو المأمور عليكم وحده الاستدلال انه لم يرد الاكل
ما استدل عليه الكتاب بالفضل فيكون طهارة الجواب ان التقيد بغير الاستدلال على ما بينا في
وفيها من تفصيل الكتاب بالروايات ليس بالعلم من تخصيص الروايات به مع ان روايات كثيرة
اخرى توافق الكتاب في المطلق الاكل مما استدل عليه الكتاب وهذا ان لم يستدل بالطهارة لان
غاية ما يميز من هذا ان يختص عموم بخاسته ما لا يتعدى به هذا الموضع كذا في المتن على
ان تفصيل الكتاب بالروايات المذكورة بعض الروايات كشكل الان بغير اجماع على خاسته ما
استدل عليه ويجوز بغيره ويمكن ان يقي هذا ان المطلق الالة والروايات في اكل ما استدل
عليه الكتاب لا ينافي عموم بخاسته ما لا يحد ان الكلام في الالة والروايات في حق الجواب
حليته وان ما قبله الكتاب ليس مزية وليس المنطوق فيه بخاسته فاذا ورد شيء من خارج يدل
على بخاسته الكتاب ويظهر منها خاسته ما لا يحد فيكون غير مستقيم في ذلك المطلق خاسته
معارضة حتى يحتاج الى الجمع بينهما كما لا يخفى على من له حجة باسباب الكلام وانما في الكتاب
والاستدلال على طهارة الكتاب في الروايات في المتن في باب تفصيل الكتاب في
باب الكتاب بسبب التوصل الى العلم على من يجمع بينه وبين غيره من اقسامه في اقسامه من اقسامه
ثوبه من غير علم بغيره فذكر وهو في حليته كين يصنع به قال ان كان وضوح في حليته فليس
وان لم يكن دخل في حليته ما اصاب من ثوبه لان يكون فيه اثر في حليته او سلبه
عن خفيته من ثوبه انما كيف يصنع به قال ليس سبع مرات ولعل قوله ان كان دخل في

الكتاب

عليه السلام ان يكون محمول على ان الالة ليست بالاطهارة فيحصل ان الملاقاة ان لم يكن بالاطهارة
في الصلوة فليس من ان يدخل في الصلوة وان كانت الاطهارة كان من ان يدخل في الصلوة
في الصلوة ولا يدخل في الصلوة في بابين المذكورين في المتن عن ابي عبد الله عليه السلام
في بخاسته الحجة وروايات كثيرة ايضا سندوها ان شاء الله في بخاسته الحجة في المتن
في بخاسته الحجة وروايات كثيرة ايضا سندوها ان شاء الله في بخاسته الحجة في المتن
عن ابن محمد قال قلت عن خفيته من ثوبه ما رواه القليل في الاستيعاب في بابين المذكورين في المتن
بالله تعالى في حليته ما رواه القليل في الاستيعاب في بابين المذكورين في المتن
الاطهارة في الصلوة عن ابي عبد الله عليه السلام في المتن في بابين المذكورين في المتن
ثم سكت عن حليته ثم قال لا تأكله ثم سكت عن حليته ثم قال لا تأكله ولا تأكله ولا تأكله ولا تأكله
تعد عنه ان في انهم لم يجمعوا في المتن في حليته ثم سكت عن حليته ثم قال لا تأكله ولا تأكله ولا تأكله
فيما لا يدخل في حليته ثم سكت عن حليته ثم قال لا تأكله ولا تأكله ولا تأكله ولا تأكله
ليس بغيره من ان يجمعوا في المتن في حليته ثم سكت عن حليته ثم قال لا تأكله ولا تأكله ولا تأكله
الكتاب في باب كية الك في الصريح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني قد سمعت في بعض ما سمعت من
فيه الدوام وتطلع فيه الكتاب وتقبل فيه الحجة اذا كان قد روى عنه شيء في الحديث
ما رواه القليل في الاستيعاب في بابين المذكورين في المتن عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ليس بفضل السنن وباس ان يتوضا منه ويشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب ولا يشرب
كثيرا يستقي منه وانه لو لم يدر الماء القليل لا يفي بقاءه الحجة فلا يلائم لها الكتاب وقد استدل
ايضا على طهارة الكتاب بقوله نعم فكما هو المأمور عليكم وحده الاستدلال انه لم يرد الاكل
ما استدل عليه الكتاب بالفضل فيكون طهارة الجواب ان التقيد بغير الاستدلال على ما بينا في
وفيها من تفصيل الكتاب بالروايات ليس بالعلم من تخصيص الروايات به مع ان روايات كثيرة
اخرى توافق الكتاب في المطلق الاكل مما استدل عليه الكتاب وهذا ان لم يستدل بالطهارة لان
غاية ما يميز من هذا ان يختص عموم بخاسته ما لا يتعدى به هذا الموضع كذا في المتن على
ان تفصيل الكتاب بالروايات المذكورة بعض الروايات كشكل الان بغير اجماع على خاسته ما
استدل عليه ويجوز بغيره ويمكن ان يقي هذا ان المطلق الالة والروايات في اكل ما استدل
عليه الكتاب لا ينافي عموم بخاسته ما لا يحد ان الكلام في الالة والروايات في حق الجواب
حليته وان ما قبله الكتاب ليس مزية وليس المنطوق فيه بخاسته فاذا ورد شيء من خارج يدل
على بخاسته الكتاب ويظهر منها خاسته ما لا يحد فيكون غير مستقيم في ذلك المطلق خاسته
معارضة حتى يحتاج الى الجمع بينهما كما لا يخفى على من له حجة باسباب الكلام وانما في الكتاب
والاستدلال على طهارة الكتاب في الروايات في المتن في باب تفصيل الكتاب في
باب الكتاب بسبب التوصل الى العلم على من يجمع بينه وبين غيره من اقسامه في اقسامه من اقسامه
ثوبه من غير علم بغيره فذكر وهو في حليته كين يصنع به قال ان كان وضوح في حليته فليس
وان لم يكن دخل في حليته ما اصاب من ثوبه لان يكون فيه اثر في حليته او سلبه
عن خفيته من ثوبه انما كيف يصنع به قال ليس سبع مرات ولعل قوله ان كان دخل في

فلا يفرق بينه وبين غيره من اقسامه في اقسامه من اقسامه
ثوبه من غير علم بغيره فذكر وهو في حليته كين يصنع به قال ان كان وضوح في حليته فليس
وان لم يكن دخل في حليته ما اصاب من ثوبه لان يكون فيه اثر في حليته او سلبه
عن خفيته من ثوبه انما كيف يصنع به قال ليس سبع مرات ولعل قوله ان كان دخل في

فلا يفرق بينه وبين غيره من اقسامه في اقسامه من اقسامه
ثوبه من غير علم بغيره فذكر وهو في حليته كين يصنع به قال ان كان وضوح في حليته فليس
وان لم يكن دخل في حليته ما اصاب من ثوبه لان يكون فيه اثر في حليته او سلبه
عن خفيته من ثوبه انما كيف يصنع به قال ليس سبع مرات ولعل قوله ان كان دخل في

فلا يفرق

على أصل الطهارة ثم وثبت أن المطلق للفظ عليه على سبيل الاشتراك المعنى لشيء من الحكميات
الما في أي لكن دون أن يتطرق لاعتقاد ولا بد من علمه أنه لو طرقت له لم يطول اللفظ
حقيقته مع زعمها واستمر اللفظ على معنى الاشتباه في أنه أحد الامرين المذكورين أو أنه
معنى كان الظاهر طهارة المأكل من غير وجهه مما ذكر من عدم حصول البقية المأكل من غير
اللفظ والمحصل أحدا لا يكون الحكم بالنجاسة وقد يؤيد الحكم بالطهارة بما روي في
قوله بالصبي والذبيحة عن ابن أبي عمير وثبت أن ما عدا الله عن كل شيء طهارة
كان لها بغلقه والإفاد به وجعلها سببا لعدم الملق عليه من كل شيء مع الجواز
في طهارة شدة كما يدل عليه الروايات وأما في هذه الرواية بالذبيحة فلو كان غيبا
كله يمكن أن يؤيد كل ما انقطع عما قبلها فيكون المعنى أن كان له تاب عن طهارة
فلا يقر به وإن لم يكن له تاب فليس بكل ما قر به وخبر الإجماع أن ما سواها ليس
أن هذا العمل بعيد جدا والاشتراك في القبول مما أمكن والله يعلم ولأنه كان طهارة من غير
الشر بخلافه لأن ما يوجب طهارة في الفقه في الخبر ما يوجب طهارة في الخبر
ففيه كلب جاف فلو لم يكن كلبا لكان طهارة من غير طهارة من غير طهارة
وأن كان كلبا لكان طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
ولم ينفذ له على مستند في هذا الفرق فأنكر عدمه وتعين معنى الشرع في الاشتراك
أما في النجاسة وسجن منها ما لا يتعدى الجيرة كالعلم والشرع فلا يترتب على النجاسة
في النجاسة استنفاد في نافي شر الكلب والخنزير في أكثره غير صوره وكذا في الجيرة
السيد الرضوي في مسائل النجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
المرتب في النجاسة في نافي شر الكلب والخنزير في أكثره غير صوره وكذا في الجيرة
خبره فإنه جبر الصبي عايد إلى قرب المذكورين والرجوع إلى النجاسة بقوله تعالى
استنكأ العلامة في النجاسة وفيه شذوذ من وجهين أحدهما عدم طهارة الكلب والخنزير
بغير طهارة

حذو

دون العلم لا يجوز هذا التفسير لأن ما فيه من شذوذ لا يوجب رجوع الخبر وهو لا يوجب
تفسير كون خبره من غير خبره وقد تأخرنا في شرح الخبر ولما عرفت بعده ما وقع في بعض الروايات
المتقدمة في بحثنا من استنباط المطلق الخبر على الوجه المتقدم بتدقيقنا من أنه يجوز
مستاه وفيه ما لا يتعدى المذكورة وما وقع في الروايات التي تقدمت في المطلق لا يوجب
سبيلها وهو ظاهر في مثل الشرع بل على ما لا يوجب سبيلها في الخبر ما لا يوجب
وهذا الحكم بالنجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
التي ضعف في الدليل الأول ثم قال ما الكافر فلم يفتقر إلى نص يقتضي نجاستها إلا أنه لا يوجب
فلا يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
عليه والنجاسة بالنجاسة وكذا في الفقه في الخبر ما لا يوجب طهارة من غير طهارة
شعره من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
أن يفتقر إلى دليل الأول لا يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
على النجاسة الأولية وفيه بعد فإن قلت عمله لم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة
من بعض النجاسات كما سيجي في بحثنا ما كافر أن الله قلته أنه لا يستلزم طهارة
على نجاسته الكفار ولم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
من المعنى المصطلح عليه وإن كان قد سئل أن الخبر المصطلح عليه يمكن أن لا يوجب طهارة
أكثر من ذلك من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
مشرك بين الآية والرواية فلم يفتقر إلى دليل الأول إلا أنه لا يوجب طهارة من غير طهارة
في الآية عليهم وسلم وقال في النجاسة عليهم وسلم في ناس من زمان البقرة والصارف
عليها لم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
عنه الكتاب في ذلك من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
شاعبه في ذلك الزمان والروايات التي وردت في باب شر الكلب والخنزير من غير طهارة

حيثما سأل عن الدليلين الأولين أي أن فرض عدم نجاسته فلا شك في معاندهما وتوقفا على العلم
الدليل الثاني في هذا وأما الثاني في النجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
أما يكون من حيثها إذا كان على الجيرة وفيه من الجزئية ولما لا يتعدى الجيرة عرفا ولما
فاستثناه من الجزئية وجعلناه من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
أيضا ما عدا ذلك من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
فيما لا يتعدى الجيرة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
في بحثها طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
المية باعتبار الروايات التي قد قبلنا ولا خلاف أن نجاستها من غير طهارة من غير طهارة
للتعويل على عقودها من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
والكافي في باب البر وما يقع فيها في الصحيح من زكاة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس الله عز وجل
يكون من شر الخنزير يرسق به الما من البر ما يتوضأ من ذلك الماء في لباسه ومنها ما
الحسن من زكاة أبيه هذا القول قد تقدم في بحثها طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
عنها ولا يلزم على أنه لم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
أن النجاسة البرية الما لا يتعدى الجيرة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
العلامة في النجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
بأنه لا يلزم من ذلك علامته بالبرية من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
وقال صاحبها في الرواية المذكورة من عدم نجاسته صحيح إلا أن في قوله هذا من غير طهارة من غير طهارة
الطريق في جملة ما لم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
المطعون في هذا السند في جملة ما لم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
عدم الملاقاة فيمكن أن يكون في جملة ما لم يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
وبغيره من النجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة

حذو

والأطعمة والنفقة في باب الصيد ولا مانع من برد الاستسكان في ذلك لا في غيره من غير طهارة
على ذلك أن شر الخنزير من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
شيء منه وقد أخذوه فغسلوه فكان له دسم فلا تعالوا به وبما لا يكون له دسم فاعلموا به
واعلموا أنكم من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن شر الخنزير من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
أي يسلط ومنها ما رواه الترمذي في كتاب الكاسية عن زيادة عن أبي جعفر قال لا خلاف أن
من مولى الكلب ينجس ما لا ينجس من الكلب من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
عن برد الاستسكان في باب الكلب من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
يلجس في الكلب ويقتل في الكلب من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
لم ينجس عليه دسم فاعلم به فاعلم بذلك إذا سمعته من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
لا غسل اليك كما تمس الكلب وهذه الروايات وإن لم تكن صحيحة السند يمكن أن تكون صحيحة في ما
دعا بعض النكروين على ما علم أن الأمر بالنجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
فإن قلت هل يرد هذا لإيراد على الدليل المتقدم في هذه الرواية بكونه لا يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة
أحد من أن الأمر بالنجاسة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
فإن أصابه الكلب والخنزير من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
عند أصابه من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
الغالب كما ذكر في الاستدلال للوجوب فكما أنه لا خلاف فيه بل يقال بل إن يقول العلامة
إذا كان الأصابة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
والندب إذا كانت من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
على الاستصحاب إذا كان من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة
مع معاندة الشبهة بين الأصابة بل وفي العالم أنه لا يوجب طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة

حذو

[illegible]

الحال اعلم ان الاجماع الذي ينبغي اجابته انما يكون في زمان الغيبة وفي زمان حضوره
عليهم فان كان في زمان الغيبة ما يدعون ان الاجماع وقع في زمان الغيبة فانه لا ينقل
هذا الاجماع بشكل اذ بعد ما فرضنا اننا اقولنا ان جميع العلماء الامامية ذهبوا الى قول الغيبة
فيه لا لتاخره عند بقول المعصوم معقول لجميع العلماء المعقولين عن قول المعصوم لا لاجتهاد فيه
وسايق ان يخرج جعل المعصوم ان ينقل القول بخلاف ما جعلوا عليه لو كان بالامانة لم ينقل نص
انما هو عليه لان الخلق من النافذة سيما اذا كانت في حجة وقياماتها نادوية بخلاف اجتماعهم عليه
اذ لا فرق ظاهر بين ان يكون له ان ينقل الخلاف في تقديره بوجوبه بعين انه في قوله فيه وان يعلم
ان المعصوم اذا نقل ما يكون بوجوبه لا ينقل الخ من ان يجعل الامام ان ينقل القول بخلاف
مع تعينه فقد علم الناس بان يقولوا ان يكون ان ينقل القول وان لم يعلم العلماء ان الامام
هو ان يكون الخلاف مدلول عليه بان روايته الموجودة في احاديثها وان لا ينبغي ان ينقل
لا بعد القول باضافات قول الغيبة العلم النسب ايضا يكفي في تنقل الخلاف في زمانه
في زمان الحضور ولي يدعون انه وقع الاجماع في زمان حضوره من الامامة عليهم السلام
ان يدعي الاجماع من الاجماع فقط دون الامام مع قوله ان الامام هو الذي ادعى مطلقا في
وان امكن دفع ما بين يدينا عن دعوى هذا الاجماع على افادة دعواه على ديننا من القوة
بقول المعصوم لا الاتفاق اذ يكفي ان نقلنا المعصوم قولهم هذا ولا احاديثا على ان ينقلوا
قول الاجماع بالبيان حتى يعلم بان ينقل لهم خبرا من افعاله مع قوله بالمكنه من زمانه ان ينقل
الروايات من الامام مع قابل بعد الحكم بطلان نقلوا الخبره بنقلوا انهم يعلمون قائلين
ولا شك ان نقلها مما الاستبعاد فيه بل كثر ما يقع في الوجود واثلا ذلك ان يعلم وينقل
ان شخصاته عليه معتد وطريقه كذا من غير ان يكون خصوص خبره بنقلوا عنه في هذا الباب
وانت خبرنا انك لا تحقق مثل هذا ما برة بله ريد ان تعلم اتفاقا في بعض السالين ان الامام
قابل به مع قوله النظم خبره وحدثه مثل السمع على الرجلين وغيره كغيره فانه لا يفرق بين

۳۱ کیمز مند

كثير منكم فيها لتسمع انهم يدعي الاسماء في حكمهم ان ذلك الحكم لهم على الظاهر في مخالفت
ليس ما يكون مشهورا بالظاهر بحيث يكون مخالفا شاذا نادرا وعنده الامم التي هي مخالفة
مستتبعة عن الشك في تحقيق الاثر والاعتقاد في الحال ودر بعض الظن من هذه الجهات التي ذكرنا
بالادعوى من الاجماع وقعا يتبين ان بقى فعل الباشا من الاعمال التي ما يصل الى الحد حصل
ان الاسماء قابل بدونه من طريقتين مستكملة من الجليل في هذه الناحية وفيه ذلك الكلام جيد
ما يصل الى ذلك الحد ان كل عين من اجلة الاعيان في قوله ولم يظهر من احد منهم دعوى بخلاف ذلك
والمظهر انهم خلاف اجابته المتعدين فيه لا يبعد عن التوافق لان ما دعوى من الاجماع
وان فرضنا ان ذلك ينبغي ان الاسماء في الحكم على معنى ان مساواة قابل بدونه يكون هو انما في الال
فان في الحقيقة التي ذكرنا ان ذلك كان باطلا لوجوب جعلها على الحق او في الشبهة ونعزم انما
يجب ان يمتنع انما يظهر من مخالفة في هذا الحكم ويكون معتقدها من شذوذ كاف في الحكم او بمعنى اخر
ما ذكرنا ان ذلك لان ذلك الحكم انما يظهر في انما اجابته الاسماء في حكمه وكان
فما وقع واقعا هو حاجة على ظاهرهم في جعل الظن المتعدي منهم خذوا خلافه من الاسماء في حكمهم
لم يبق فيه ريب ولا خلاف في العادة بل بان ما لا يكون كلامه في بعض فيه خلاف بينهم كثر من غير
انما في ايراد ذلك الامور ما يستدل العرفه وسببه مشهور في ما يصل اليه وما يصل الى
سببا واحد سائر اوقات التماسه من الاثبات فيهم في في السبل في هذا على غير الحق على ما
من حكمهم وشاهد من يدعي انه قد يكون ان يكون رواية في حكمه ويجوز بداهة في كل
من اجابته وسببا في اوقات الروايات في خلاف ما اجتمع عليه كثر من معتبة وحصولها
كانت الروايات السالفة على ما اجتمع عليه في شذوذ تارة واما ما يوجب عليه رواية في بعض
الاولى وما حصل ان يكون مخالفا من الاجماع المتعدي من بعض الظن في الذي يدعي الاجماع
ببعض حكاية من شذوذ اجتهادهم في تتبع الاقاويل وتخص المناصب حتى انما في
في السبل انما قد تتفقوا الاقاويل وتفقوا خلافا نادرا من الاجماع ان كان بعضهم في

جملة ما تتبع اقرار العامة ايضا بحججهم فيستنتج من اجماعهم انهم قد اقرروا
 الخاصة وبالبيان القاطعة التي تعم البلوى بها وبالجملة في شأنها الماتان لم يحصل القطع
 بالحكم بعد ما لاحظنا ما ذكرناه فلا كلام في حصول الظن القوي وانكاره كمنهارة ومثل هذا
 لا يخرج عن الظن الذي يحصل من هذا الواحد بل يكون في اكثر المواضع اقوى منه واشد وجاز
 بل يعم على خلافه وادعوه من اجماعهم معتمد عليه فلا إشكال وان كان فان لم نقل
 بوجاهة اجماعهم عليه فلا فائدة من السأوى اذا دلته حجة من هذا الواحد على اعتبارها
 ليست بحيث يوجب العمل بها مع معارضة هذا الظن القوي له سيما مع تأييده بما ورد في
 الروايات من هذا الجمع عليه بين اصحابك واترك الشك اذا نادر ثم له للمعنى فيه ظاهر بحكم
 ما يرجع الى ما اقتضاه اصل ودليل اخر لا يخفى اندحار اظهر خلاف من واحد من اصحابنا
 المتأخرين بوضع اليهم منهم فانك لم تأخذوا به ووجهه بعد ما لم تذكرنا في الاحتجاج الى
 بيان ما اذا لم يكن كل احدى بعين الاصحاب جماعا على حكم واحد بحججهم اجماعا على خلافه
 وادعى الخلاف فيه من المتقدمين او نقل مدعى اجماعهم فنفى خلافاتهم او لم يدع احد
 خلافا فكن علينا في كلام القدماء خلافا لظاهرنا بل بدل ايمانهم خلافا في ذلك لاسباب الحمية
 ولا وجه لتعويلهم عليه ثم اذا ثبت انه كان مشهورا بين قدامه الاصحاب بحيث يكون مخالفه
 شاذا نادرا لا يعد حجة من صحاح الدلائل ومبادئ الدول باعتبار الدواعي التي
 قد اقتضاها واعتبار ان الظن يوجب غالبا انه في مثل هذه المواضع قوي على الظاهر من التقليل
 لزم منه من اكثر ما جعله حجة بمراسها واخذ دليلا بانقراده ملاما وقد تم في هذه
 المقدمات وقول ان المعنى بذلك انه ليست من اجماعات القطعية التي لا كلام فيها
 مع الدليلين ولا من القطع الذي لا ريب فيه ذكرنا ان الظن حجة تدل على جمع من الاشخاص
 اجماعا في حجة لا يجوز بحججهم بظهر خلافه فان قيل دعوى اجماع في كلام القدماء سوى الحجج
 تدل على ابقى البسوط والاستسار واليد التي لا يعم على ما نقله العلامة منه ليس علامة

دعوی

دعوى الإجماع بل قالوا انما نحن في الشك اذا وضع ذلك فظهر الخلاف من الصدوق والسنن والنجاشي
فيهم في طريقهم لان الامكان فيه والله يعلم من غيرنا معتبر الروايات التي تتناقض بمسألة الحلية فان كان
قدما ناسنا من ارباب الاثر والاعمال علم ان خلاف هذه المسألة كالحديث في نهج بل هو في غاية
وعلى هذا يكون معنى خبره في تعجيل الامم التي لا تلتزم بل عليه ان يردوا له الابعاد من غير كون
خبرها شاملا وشوهدوا فيه من ارباب الاثر والاعمال علم ان الخبر من غيرهم فقط والجملة تشمل
هذا الاجماع والشك في الاجماع يجب عليه ان كان ولا بد فلتاثيره في تعجيل الشك في الدلائل الاخر
وبعد ما قلنا من ان الخبر لا يثبت الا في هذا الموضع فلو انما يتقوى الى ايقاعه في مقتضى كلامنا
مقتضاه ما الروايات التي تتعلق بها بالبرهنة انه قد تقدم في بحثنا ان كان روايات النسخ
معارضة بما يدل على خلافها والابعاد على اعتبارها بل هو التزم وعلى تقدير صلها على الاحتيا
الاسبق فلا تعلق على ما سألنا في الاستصحاب النسخ بل لا الاحتياط الذي يفي بكونه لا يكون
الوجه الثاني في ما نحن في الموضع هذا والاحتياط في ما هو البطلان الاجمالي الذي لا يثبت
شايها بل الذي من غير ما يدل على قبول امر النسخ على الوجوب بل على الاحتياط في الله لا يثبت
والاحتياط في ذلك لا يثبت الا فيكونها بعد ادلائل الاحتياط المذكور وليس بعيدا وما هيجة
على وجهه من ارباعنا لا يثبت في ذلك فظهر في الوجوب في عرفنا فمنازلهم في امرنا في
روايات معتددة في هذا الاصل ووجهنا بل على الاحتياط في روايات اخرى بل هو غير بعيد
قولنا في الاصول ان الاحتياط في الابعاد لا يتصور في الوجوب كما ذكرنا سابقا وانما خبره
ليس كذلك في وجه الروايات التي لا تلتزم الاحتياط وكذا القول في خلاف الوجوب من ارباب
الانسان بل انه لا يثبت في الروايات فان الامم في الابعاد في امره هو قول الذي انظر في طريقه
اذ لم يكن يكون قوله الذي مع قول الجعفة ويكون التبرير فيه العادة المشهورة للتعبد في سبيل
انه يمكن ان يكون التبرير في القول بالجملة والاحتياط في وجهه ان لا يثبت في الامم
كما ذكرنا في الامم وانما يجوز ان يكون التبرير في الامم في وجهه ان لا يثبت في الامم وانما

ففي حق الما المتداول انه لا يسعد القول بعدم نجاسته الملائمة في هذه الحقيقة لا بد من حمل
الاسم على الاستحباب وايضا يجوز ان يكون الامر الاطلاق للجملة باعتبار انه لا يتبادر الى اذهان
واو العيب الذي وقع فيه لا يعر شروها ما ذكره من اجزائها واماد واية لا يصير فيها التبع
القديم في السند انقله تجب الواقعة فيها لا ينفك ان يكون معنى الخاصة التي في قولنا الماده
معان باب الحيا متعرج وبعد حصول التعارض لا يجز في رتبها و اماد واية هرون فيها ايضا
ضعف السند وان العلم على الوجه المجعلة والاعتراف له الامتداد على الخاصة على قياس سائر الاما
واماد واية لا يجز في علمها على اعتبارها في الاما كذا ايضا وامام حجة في حملها على سائر الاما
عن الدماء وان قسمه في اقلها لا يدل على الخاصة لعدم كون التفسير به وايضا يجوز ان يكون
باعتبار الجملة تجب اعتبارها على الطامع فيه الاجزاء التي هي المبالغة فيه وهو طامع في علمه على
الباس في قولنا الماد واية عن الجواز والخبر الراسخ ودلالة هذا على الظاهر وليس من ذلك
سابقه في الخاصة لا ينبغي واماد واية لا يربيع فيها البزيمع في ما سابقه سوى ما قلنا في
ذيل مع ضعف السند واماد واية لا تقع ضعف سندها في حملها على استحباب الاطلاق
وان الحكم بالخاصة للتدبر معناه يجوز ان يكون الاطلاق والاضداد لاجل حملها على استحباب الاطلاق
على قياس سائر الاما وعرفه و اماد واية لا يمكن حملها على الخاصة البزيمع في السند ولا فيها الفظة
الكرامة والكلامه لبت ظاهرة في الحزن ان لم تكن ظاهرة في فعلها وعلى تقدير كونها على امر
ايضا يجوز ان يكون حرم الاكل فانه اصل الكتاب باعتبار ما دخله من الاجزاء التي هي الخاصة
لا ينفك فاعتدنا بالمتايق لا يدل على حرمتها بل ان يكون الاقتران باعتبار اشتراكها
في رحاب الشريعة عنها ام من ان يكون باعتبار الوجوب والنداب واعتبار الاشتراك كما في قوله
ما يتعلق في الحيا خاصة والامام حجة في الظاهر فالحجة الاولى هي ان السند الاصل فيها لا
بالاسود بعد وقوع الحرج عنه من الروايات وغيره كالحق قد وقع الحرج وسقط ايضا حجة
الحال بوجدها وما لا ينفك الا الاستحباب فحقه لا تم الامن الاستحباب الذي يكون حجة

[illegible]

التي منه يتفرع باعتبارها قاعدة تجانس الخبرين بالنسبة إلى الخبر فاما رواية ضعف فيها الخبر
 في السند والنية فاعتدنا ان يكون المراد انه يجعل في الخبر بعد الفعل والقول بالإتيان من
 الخبر خارج لا يوق على تقدير معلومية تباعثها من خارج أو حاشية إلى السؤال الذي فيه
 الرواية لأن السؤال للعلامة باعتبار رخصته أنه بعد الفعل أي لا يصلح إلا ان يجعل في الخبر اعتبار
 نجاسة الاجزاء القليلة التي كانت تبقى في الدلالة بعد الفعل كما شاهد من قبلنا الاجزاء في الفرج
 والمسامات الضعيفة بعد الفعل او باعتبار حرمتها وعلى حال الاختلاف في الجاهلية إلى السؤال
 فاما رواية على اوسطي فيها انتم الضريح في السند والنية واعتدنا ان يكون نفى الباعث باعتبار
 عدم سرية هذا الفعل ولا ينافي ان يجب عمل الدرس بعد ذلك الفعل فاما مسألة دلالة
 مع الاسرار اتمثال النقية واما رواه قرب الاسناد فضعف سند جميل النقية ويجعل فيها
 ان يكون المراد نفى الباعث عن الصلوة في ذلك المكان نفى الباعث عن ما بعد السجود عليها وعلى
 ملازمة بالطولية لا يخرج لاحكامها إلى السؤال لانه مما يخرجك عن توجهه لا يصلح الصلوة في
 اصابعك وان لم يأت بطولية كما وردانه لا يصلح في بيت فيه غيرك لا يخفى هذا الاجتهاد
 لا يخرج عن بعدا من الاستقلال في قيام الاحتفال فيه دلالة ما على العموم مع الظاهر في
 في ذلك العزم كما لا يصلح على الاضطرار وسجد عليها من دون ان يسطروا عليها و
 يفعلوا شيئا للسجد بخلافه ليس عليهم وخوضا على هذا فاعرف المعارف فاما ان لا يسجد
 على التمكن فدلالة الرواية على طهارة هذا الموضع فاما ما على التمكن فدلالة الرواية على طهارة هذا الموضع فاما ما على التمكن فدلالة الرواية على طهارة هذا الموضع
 التفصيل فتقول الاربعان الروايات التي اوردتها نجاسة كانت مختصة بطبيعتها كان يظهر
 من مجموع النجاسة وان كان في كل مكان امكن مناقشة وكذا روايات الطهارة التي فلا بد
 من الجمع بينهما ونظر في الجمع المجلع الروايات على النقية او على روايات النجاسة على استحباب
 واستشهاد على روايات الطهارة على النقية بالتوجيه الذي ذكرنا من النقية من الاربعان
 المولود من المزار او دونها فانه لا البعدا بعدا بين علمهم لا يتوقف منهم في الحكم بحسن الخبرين

ففيها كالمبالغة حتى أنهم كل واحد منهم ان مد من الخمر كما بد وثن الى غير ذلك من التشديدات العظيمة
والمذمات الحسية كما نظره من شنيع ما ورد في بالبحر على كل ولوعهم لعلم الله تعالى شربها
وحرقهم فيه فإى معنى للتعذيب منهم في الحكم بها ولما إذا التوبة وكانت كانت في الحكم بالمحلية
ولى فان قلت الحرمة لما كانت صريحة في القرآن المجيد وكانت من ضروريات الدين في الحكم
لاساد فيه اذ لايجال الاحسان فيكون على من حكم بها وتوعيره له قلت اصل حرمها وان كان
في صريح القرآن المجيد ومن ضروريات الدين في الحكم بها لاساد فيه اذ لايجال الاحسان فيكون
من حكم بها وتوعيره له قلت اصل حرمها وان كان في صريح القرآن ولا من ضروريات الدين
فيبنى ان يتقوا فيه فتركوا التوبة فيه وعصوا بالمبالغة الى الحد لا يقتضون بلغ منه واستجاب
في الحكم بالطاعة ولا لظهور وجه الصلح انه لو حكم بالنجاسة لما كان فيه فسادا في الحكم الحرمة ^{الاصح}
على ان كثر علمهم بان اصل جميع الاشياء اذ ادم كان نظره مما خلقه الله تعالى وعلى النجاسة
وان كان في الاستصحاب ان كثر من العامة على الطهارة في ذلك حكم امتناع علمهم بان اصل النجاسة
ما وافقت العلم لما كان فيه خرف وعسفة مما اصل فعل الشك في ذلك كما برة وما كان ظاهره
لو حدثت الاشياء بالوارد بالنجاسة على معنى التقييد لكان الى من العكس لانه موافق لما لا يثبت
علمهم مع ان ظاهر القرآن ما يمكن ان يتقيد به في نجاستها كما استدله جماعة على ان
لنكون الحكم الواقع بالطهارة واطهره عليهم لكان فيه مشقة ان ينشع عليهم كثر العامة
الفاكلين بالنجاسة ويستدل عليهم بظاهر القرآن ويجعل ذلك مسيلة الى الطعن فيهم وفي
اما ويحكم عليهم عند العوام اذ ليس كل ما يحدث حول خصه الى الدين في التقييد كذا في الاراء
على التقيد بهذه الامة بل يظهر الى النافذ وفي ظاهره لا يخفى الى الامم من الدين لا على النجاسة وفي
هذا شاهدا ان كثر من علمائنا وعلمائهم استدلووا بهذه الامة على نجاستها فاطفك العوام
الرجل على التقييد في الاجابة رادالة على النجاسة لولم يكن وعلى من العكس لكان باقصر تخصيضا
مما لو وجد له وان كان اصل النقة مشتركا بالاجابة رادالة على النجاسة يستعمل الاشياء ايضا

وعن عامر بن السطوع عن علي بن الحسن عن ابيه عن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الخ من خمسة العير من الكرم والتقى من الذين يتبع
من العسل والذين من الشير والذين من النير والذين من الاريا والذين من الاريا والذين من الاريا
حل الروايات تكون هذه الروايات كما اصح منها في الدلالة كما لا يخفى ومنها ما رواه في
في باب الخ ائمة متوافقة عن علي بن يقطين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاسماء وكثير من روايتها في هذا الباب ما رواه في هذا الباب
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فمنه ومنها ما رواه الكشي في النسخة في بحث خروج الماء المطلق عن اوصافه في هذا الباب
ولا يخفى انه وان لم يكن المناقشة في كل من هذه الروايات على الذي ذكرنا مع ما في غيرها
من عدم صحة السند كونه انما يحصل من مجموعها ظن في الجملة بان الخبر الذي يستعمل في فهم
يتم سائر المسكات في هذا الموضع من شكاية الجميع مع العير في جميع الاحكام الشرعية التي
تثبت له وكما يمكن ان يتدل على صحة كل مسكة من قبلنا في صحة ما في الجاهة بالاجماع
اذ كل من يقول بصحة سائر المسكات فثبت الاول والثاني ولا يلزم
خرف الاجماع الكسبي تقدم في بحثنا من نزوحها بوقوع المسكة فيها وصحي على من يزياد
وموثقة بخار وداية بوش وعين من خطه والي يبر ويصحي محمد بن مسلم ورواية في
وكذا ابن ادم المتقدمة في صحة سائر المتقدمة عن المتقدمة في بحثنا في صحة الكسبي
ما رواه في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
ثاني في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
الذين حل وان اصل الجرح لم يمسكه على النبي الذي لا يمسكه كان عادتهم ان يثبتوا في
بميرات ليكرهوا ما رواه في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
حال سائر المسكات في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب

لا يخفى

لا يخفى تركه في حال سائر في مثل هذا الموضع لا يخفى ان الحكم بزيادة المسكة بخصوص هذا الباب
ما في الاصل كما نبه عليه كثير منهم على ما في العالم فالحامد بالاصالة طاهر وان عرض لما لم يعلق
والما في الاصل كما نبه عليه كثير منهم على ما في العالم فالحامد بالاصالة طاهر وان عرض لما لم يعلق
ما سوى الخبر من المسكات في الاصل دليل على ما في الموضع فيبقى حكم الاصل وما ثبتت بغيره
من الما في بقية المسكات في الاصل دليل على ما في الموضع فيبقى حكم الاصل وما ثبتت بغيره
التي تدل على صحة المسكات في الاصل دليل على ما في الموضع فيبقى حكم الاصل وما ثبتت بغيره
في ثوب قد صاب به غيرا ومسك حتى يفسد الحكم في ذلك الموضع فيبقى حكم الاصل وما ثبتت بغيره
فيها ايضا اشعارا بالبيان لان الامر بالبيان في ذلك الموضع فيبقى حكم الاصل وما ثبتت بغيره
بالمسكة في غير الروايات التي اوردنا فان كل مسكة في الاصل في هذا الموضع فيبقى حكم الاصل وما ثبتت بغيره
لما كان فيها من المناقشة التي ذكرنا وكان مع ذلك لم يظهر خلاف بين الاصحاب في الخبر
الما في ليس يثبت من الاصل في الشرع والعقل الطهارة والبرائة فلا نقاش اذن في الجاهة ولولم
ظهر اتفاق الاصحاب في عدم ظهور الخلاف كما في مظنة الاحتياط واما ان الما في الاصل في
فكأنه في ذلك كما في الاستصحاب بصدق الاسم نعم لو خرج عن الاسم في الاصل في بابنا في هذا الباب
في العرف في اللغة كما في ذلك في اشكال وصحاح الاحتياط طاهر والفقهاء في العلامة في المتن اجمع
على ان على الحكم في الاصل في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
بالجرح في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
ذكره في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
عنه في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
اسم الغيرة التي في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب

قال في حجة استصفاها الناس قال ابن الجوزي في حجة استصفاها الناس قال ابن الجوزي في حجة استصفاها الناس
كروية العمل الذي هو من السيرة وهو سيرة العقل والاستدلال في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
بشرعا والتجوز في خلاف الاصل فيكون سيرة في المنزلة وهو ما يبرر حرام التشبه وعليه
فثبت ان الفقهاء في حجة استصفاها الناس في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
ما قبله عن حجة استصفاها الناس في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
ان المنكر كونه حجة استصفاها الناس في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
مع ان الجواز في منه سواء قبل ان الشارع جعل الحرام في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
بن الفقهاء في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
ان في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
فاحتمل ان يقال ايضا على خلاف الاصل وليس في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
في اصل الشبهة للفقهاء في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب
شرعا الا ان يقال في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب في بابنا في هذا الباب



فصل في معرفة احوال
البلاد والاشخاص
والاخبار والاعمال
والاقتصاد والادب
والفنون والعلوم
والصناعات والادوية
والاقتصاد والادب
والفنون والعلوم
والصناعات والادوية



